

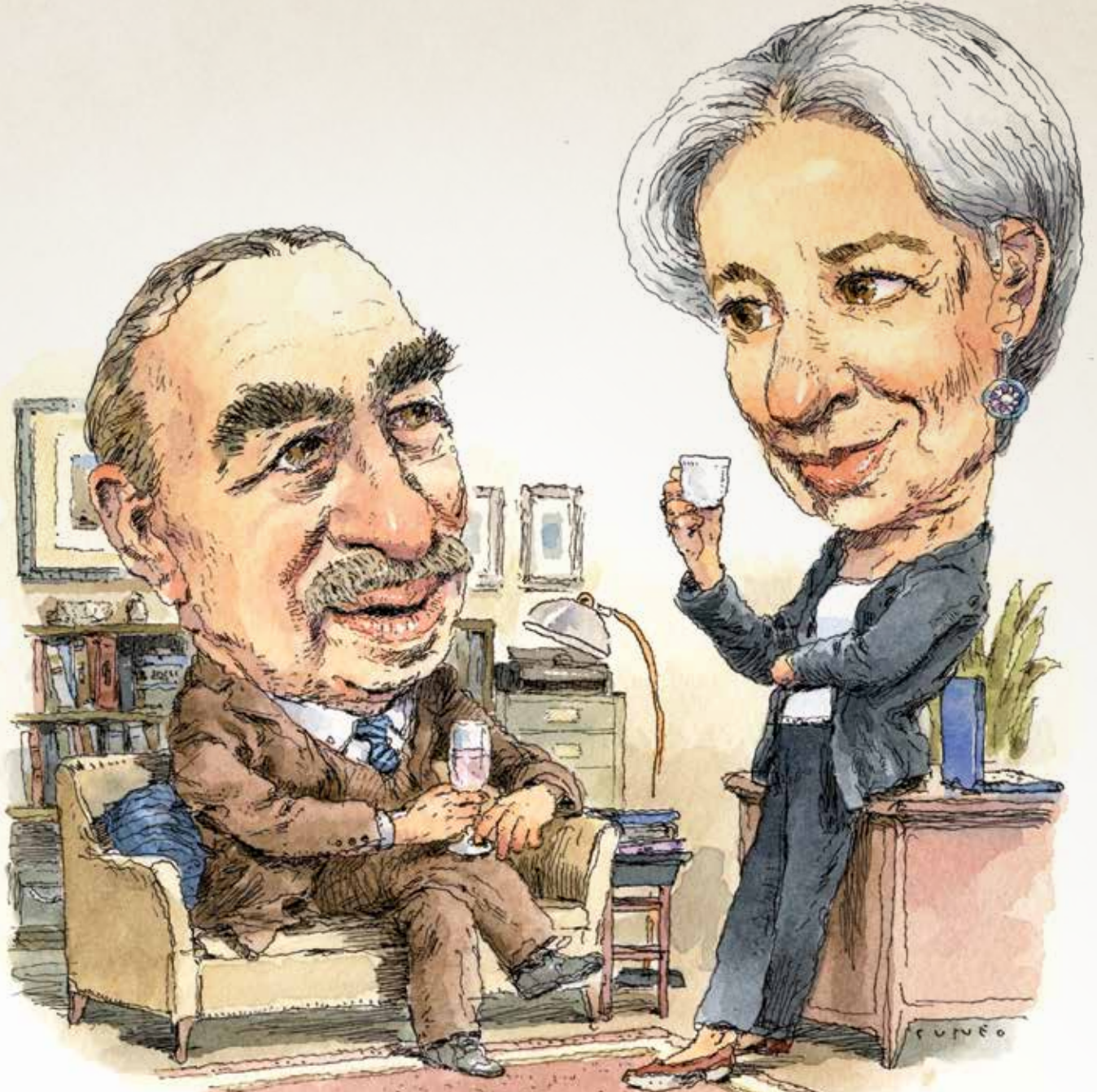
يونيو ٢٠١٩

مستقبل التجارة  
صفحة ٢٠

إفريقيا الرقمية  
صفحة ٢٧

لمحة عن سوزان آثي  
صفحة ٤٤

# التمويل والتنمية



## الصندوق في الخامسة والسبعين

صندوق النقد الدولي

# المحتويات

إن السمة التي  
طالما لازمت  
الصندوق تكمن  
في قدرته  
على التأقلم  
مع التغيرات  
المتتالية التي  
يشهدها العالم.



## الصندوق في الخامسة والسبعين

- ٤ دور صندوق النقد الدولي اليوم وغدا  
لمواجهة التحديات المستقبلية، يجب أن يحصل الصندوق على دعم قوي من بلدانه الأعضاء  
مارتن وولف
- ٩ اللورد كينز في زيارة للصندوق  
شخصية بارزة من الماضي تزور الصندوق في عيده الخامس والسبعين  
أتيش آر. غوش
- ١٣ تحديث نظام بريتون وودز  
هناك حاجة إلى تجديد الالتزام بالتعاون الاقتصادي العالمي  
كريستين لاغارد
- ١٥ المدد الصاعد  
هناك حاجة إلى التعاون الدولي لجني منافع التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود وتجنب مزالقها  
راغورام راجان
- ٢٠ مستقبل التجارة  
السياسة يمكن أن تقوم بدور في تشكيل مستقبل النظام المتعثر للتجارة متعددة الأطراف  
بينيلوبي كوجيانو غولديبيرغ
- ٢٤ الصندوق يمكنه (ويتعين عليه) إصلاح نفسه  
في عالم سريع التغير، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى مساندة من بلدانه الأعضاء  
محمد العريان
- ٢٧ إفريقيا الرقمية  
التكنولوجيا يمكن أن تكون منصة انطلاق لنمو أسرع وأكثر احتواءً للجميع  
فييرا سونغوي
- ٣٠ إعادة تعريف دور الصندوق  
في عالم ما بعد الأزمة، على صندوق النقد الدولي أن يتجاوز نطاق دوره كمقرض أخير  
آدم تونز

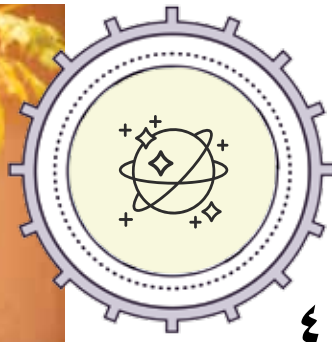
## أبواب ثابتة

- ٤٤ **شخصيات اقتصادية**  
**خبيرة الاقتصاد بوصفها مهندسة**  
بوب سيميسون يعرض لمحة عن سوزان آثي، التي أدخلت تقنيات تعلم الآلة في علوم الاقتصاد.
- ٤٨ **في خندق العمل**  
**الانفتاح أمام الأعمال**  
كلير أكامانزي تتحدث عن كيفية تشجيع تنمية القطاع الخاص في رواندا
- ٥٤ **عودة إلى الأسس**  
**ما هي ضريبة الكربون؟**  
لضرائب الكربون دور رئيسي في الحد من غازات الدفيئة إيان باري
- ٥٦ **استعراض الكتب**  
اتفاقات بريتون وودز، ناومي لامورو، وإيان شابيرو، محرران  
اقتصادات آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين: تمهيد طريق الحرير الجديد، ريتشارد بومفريه  
فجر الائتمان: تطور الإقراض بين النظراء والصيرفة في فرنسا، فيليب هوفمان، وجيل بوستيل-فيناي، وجون-لورون روزنتال  
الاقتصاد الكلي للمتخصصين: مرشد للمحللين ومن يحتاج إلى فهمهم، ليزلي ليبشيتز وسوزان شادلر
- ٦٠ **أوراق العملة**  
**رواج «البنجامين»**  
ما الذي يمنح العملة الورقية الأمريكية من فئة ١٠٠ دولار هذه الشعبية البالغة؟  
ميليندا ويير



## وفي هذا العدد أيضا

- ٣٢ **شبح فرساي**  
المؤتمر الذي أسدل الستار على الحرب العالمية الأولى تلاه توجه انغلاقى نرى أشباهه اليوم  
باري أيكنغرين
- ٣٦ **صعود الصين**  
صعود الصين في العقود المقبلة سيكون له آثار بعيدة المدى — وعلى العالم أن يستعد  
كيو جين
- ٣٨ **نحو نظام متعدد الأقطاب**  
يجب أن نستعد لمرحلة تحول قد تكون مضطربة نحو نظام نقدي دولي  
إيمانويل فارحي
- ٤٠ **العولمة وتجار المخدرات**  
فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية نتيجة المنافسة الدولية يمكن أن يترتب عليه تكاليف اجتماعية كبيرة  
ميليسا ديل
- ٤٢ **حل للتوقف المفاجئ**  
صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية ينبغي أن يعملوا معا لحل الأزمات المالية  
ريكاردو ريس
- ٥٠ **روابط خفية**  
سلاسل القيمة تحدث تحولا في الصناعة التحويلية — وتشوه الجدل الدائر حول العولمة  
ديفيد دولار



رئيس التحرير:  
غيتا باتمدير التحرير:  
مورين بيركمحررون أوائل:  
غلين غوتسيلينغ  
ناتالي راميريز-دجوميئا  
كريس ويليزمحررون مساعدون:  
ماري بورسكوت  
بروس إدواردسمحرر المحتوى الرقمي:  
رحيم كنانيمحرر الطبعة الإلكترونية:  
ليجون ليمدير الإنتاج:  
ميليندا وييرمحرر النسخ:  
لوسي موراليس

مستشارو رئيس التحرير:

برناردين أكيوتوبي	توماس هلبلينغ
سيلين الأرد	لورا كودريس
باس باكر	توماسو مانسيني-غريغولي
ستيفين بارنيت	جيان ماريا ميليس-فيريتي
نيكوليتا باتيني	كريستيان مومسين
هيلج برغر	إنجي أوتكر
بول كاشين	كاتريونا بيرفيلد
لويس كوبيدو	أوما راماكريشنان
الفريدو كوفاز	عبد الحق الصنهاجي
روبا دوتاغوبتا	أليسون ستوارت

© ٢٠١٩ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي. للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services  
Finance & Development  
PO Box 92780  
Washington, DC, 20090, USA  
Telephone: (202) 623-7430  
Fax: (202) 623-7201  
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to Finance & Development, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707



صندوق النقد الدولي

FSC FPO

التغيير مع  
مرور الزمن

لو أن اللورد كينز، الذي ساهم في عقد مؤتمر بريتون وودز إيدانا بنظام اقتصادي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، زار صندوق النقد الدولي اليوم، لشعر بالدهشة من تطور المؤسسة. كان سيجد الصندوق مؤسسة حديثة قادرة على مساعدة البلدان من خلال أدوات جديدة لتحليل المخاطر المالية والاختلالات الخارجية وتناول موضوعات عدم المساواة في توزيع الدخل والفساد وتغير المناخ. وكان سيندهش من عضويتنا التي تضم غالبية بلدان العالم، وتنوع موظفينا، ووجود امرأة في القيادة. وكان سيجد كذلك عالما تحول بفعل قوى صاعدة جديدة ووسائل تكنولوجية تربط بين البلدان والأسواق بسرعة البرق.

وكان كينز سيفهم كذلك حقائق يومنا هذا. لقد رأها كلها من قبل: نمو القومية الاقتصادية والسياسية، وانحسار التحالفات، والتراجع الحاد في دعم العمل التعددي. ولكنه لم يكن سيشرح بالأساس. كان كينز، بما تميز به من طاقة، سيدعو إلى تجديد الالتزام بالتعاون الاقتصادي العالمي. وفي هذا العدد الذي يصادف مرور ٧٥ عاما على تأسيس صندوق النقد الدولي، نستجيب لدعوته بمخاطبة أذكي العقول لتقييم ما سنواجه من تحديات وإيجاد أفضل السبل للتصدي لها. فينظر مارتن وولف ومحمد العريان في الطريقة التي يجب أن ينتهجها الصندوق لمواصلة التغيير في مواجهة الحقائق الجديدة ومن أجل تقديم خدمة أفضل لبلدانه الأعضاء. وتتناول كذلك أهم الاتجاهات العامة العالمية. ويتوقع كيو جين حدوث تقلبات مع اندماج الصين بصور تامة في الأسواق المالية العالمية. وتركز بينيلوبي غولديبيرغ على أجواء عدم اليقين المحيطة بالتجارة، ويناقش راغورام راجان أفضل الطرق لإدارة تدفقات رؤوس الأموال المتزايدة عبر الحدود.

وترى السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، أن الرد يكمن في العمل التعددي «الجديد» — الذي يجعل الناس محورا لكل ما نبذله من جهود. إنه يعني ضمان عمل الحكومات والمؤسسات لتحقيق أهداف مشتركة من أجل مستقبل مزدهر واحتوائي ومستدام. ومثلما تكيف صندوق النقد الدولي مع التغيير منذ عام ١٩٤٤، سيواصل التطور والابتكار لتلبية احتياجات الاتساق الاقتصادي العالمي. وتلك جهود كان كينز والأربعة والأربعون مندوبا الذين أسسوا الصندوق سيشعرون حيالها بالفخر. **FD**

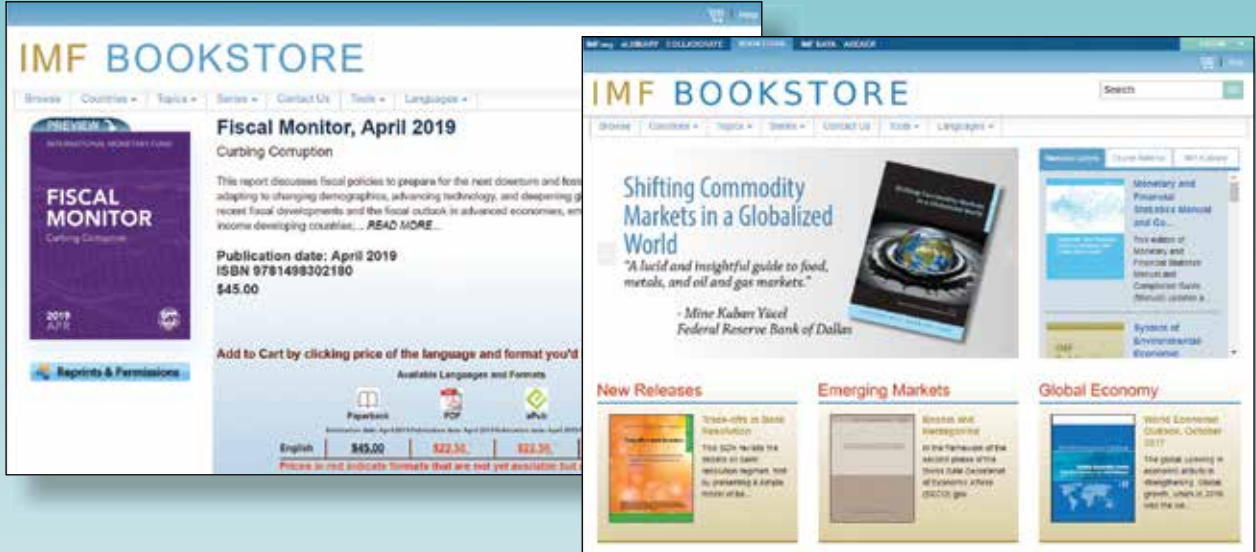
غيتا بات، رئيس التحرير

## على الغلاف

بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الصندوق، يصور الرسام جون كونيون على غلاف المجلة حوارا متخيلا بين كريستين لاغارد، المدير العام الحالي للصندوق، والمؤسس جون مينارد كينز الذي يسافر عبر الزمن لزيارة الصندوق في صورته الراهنة.



# استكشف [Bookstore.imf.org](http://Bookstore.imf.org)



يمكنك **شراء** مطبوعات صندوق النقد الدولي بأشكال متنوعة.



Print



PDF



ePub



Mobi

**استعراض** قائمة صغيرة من المطبوعات ذات الصلة، بفضل اقتراحات "Also of Interest" والكلمات المفتاحية الذكية.



**مشاهدة** عروض فيديو تلقي الضوء على مجموعة مختارة من المطبوعات. **تبادل** المعلومات عبر قنوات التواصل الاجتماعي.



صندوق النقد الدولي

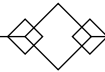
وفود البلدان الأعضاء  
يتشاورون في مؤتمر  
بريتون وودز عام ١٩٤٤



الصورة: ALFRED EISENSTADT/THE LIFE PICTURE COLLECTION/GETTY IMAGES

# دور صندوق النقد الدولي اليوم وغدا

لمواجهة التحديات المستقبلية، يجب أن يحصل الصندوق على دعم قوي من بلدانه الأعضاء  
مارتن وولف



«استقرار الأوضاع يتطلب  
إجراء تغييرات شاملة».

— جوزيبي توماسي دي لامبيدوزا،  
رواية «الفهد»

«ندرك الآن أن التعاون الدولي  
هو الوسيلة الأكثر حكمة وفعالية  
لحماية مصالحنا القومية — أي  
من خلال توحيد الجهود من أجل  
بلوغ الأهداف المشتركة».

— وزير الخزانة الأمريكية هنري مورغنثاؤ،  
الخطاب الختامي في مؤتمر بريتون وودز، ٢٢  
يوليو، ١٩٤٤

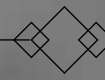
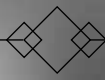
«الحماية ستؤدي إلى مزيد  
من الرخاء والقوة».

— الرئيس الأمريكي دونالد ترامب،  
خطاب التنصيب، ٢٠ يناير، ٢٠١٧

ويتمثل التغيير الأول والأهم في تحول ميزان القوى الاقتصادية، وبالتالي السياسية، العالمية. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت مساهمة الاقتصادات المتقدمة في الناتج العالمي ٥٧٪، مقيسة على أساس تعادل القوى الشرائية. ولكن هذه النسبة ستتراجع إلى ٣٧٪ بحلول عام ٢٠٢٤ حسب تنبؤات الصندوق. وفي الوقت نفسه، سيقفز نصيب الصين إلى ٢١٪ مقابل ٧٪، بينما ستبلغ مساهمة بقية بلدان آسيا الصاعدة ٣٩٪ من الناتج العالمي، مقابل ١٤٪ في الولايات المتحدة و ١٥٪ في الاتحاد الأوروبي (راجع الرسم البياني ١).

وبالنسبة للتحويل الثاني، فيتمثل في اشتداد المنافسة بين القوى العظمى في ظل تدهور العلاقات بين القوى الغربية

**العالم يتغير.** والصندوق يتغير معه. ولكن السؤال هنا لا يرتبط فقط بالكيفية التي يجب أن يتغير بها الصندوق للحفاظ على أهميته، ولكنه يرتبط أيضا بما إذا كانت البيئة السياسية ستسمح له بالحفاظ على أهميته. ويقوم الصندوق على التزام بالتعاون بين بلدانه الأعضاء، غير أن هذا الالتزام لم يعد قويا كما كان. ولكن بلدان العالم قد تعيد اكتشاف أهميته، وستدرك حينها أن الصندوق يمثل أداة ثمينة. ولا يمكن للصندوق ضمان هذه النتيجة، لكن يمكنه، بل يتعين عليه، الاستعداد لها. وهذا هو ما يقوم به الصندوق بالفعل في الوقت الحالي، وهي خطوة يجدر الترحيب بها. إن العالم المحيط بالصندوق يتغير بالفعل، أو أخذ في التغيير، في عدة جوانب أساسية.



إحدى سمات هذه النزعة الشعبية في الشك في الخبرات التكنولوجية. ولا يؤثر ذلك على مصداقية المؤسسات التكنولوجية المحلية فحسب، بما في ذلك البنوك المركزية المستقلة ووزارات المالية، ولكن على مصداقية المؤسسات التكنولوجية الدولية أيضا، وربما يكون الصندوق أهمها.

ويتمثل التغير الرابع في تباطؤ العولمة أو انعكاس مسارها تماما. وينطبق ذلك خصوصا على بعض المجالات المالية، كالترجع الحاد في المطالبات الأجنبية لبنوك منطقة اليورو (راجع دراسة Lund and others 2017). ولكنه ينطبق على التجارة أيضا؛ فقبل الأزمة المالية التي وقعت عبر المحيط الأطلنطي، ارتفع حجم التجارة العالمية بضعف وتيرة ارتفاع الناتج العالمي تقريبا، بينما تنمو التجارة والناتج حاليا بالوتيرة نفسها تقريبا. بل شهد العالم مؤخرا صعود نزعة حمائية واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية (راجع الرسم البياني ٢).

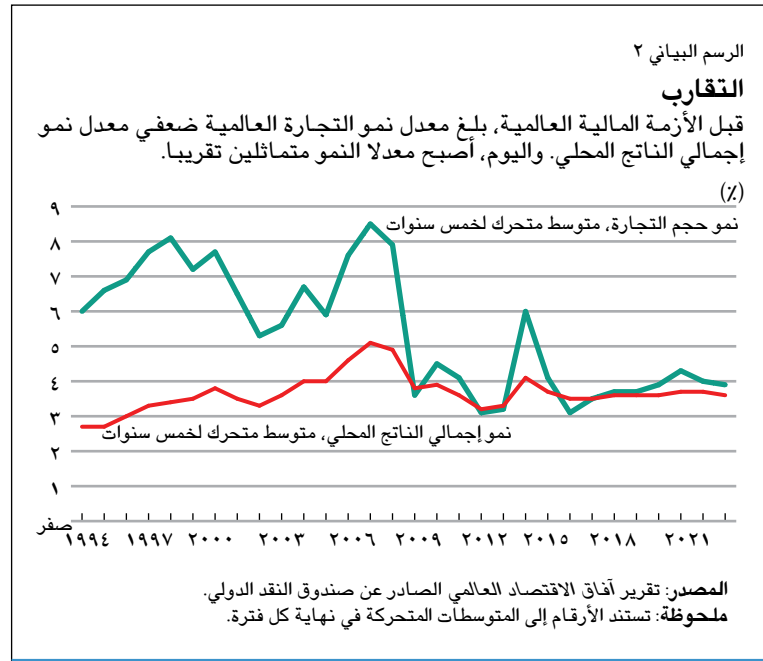
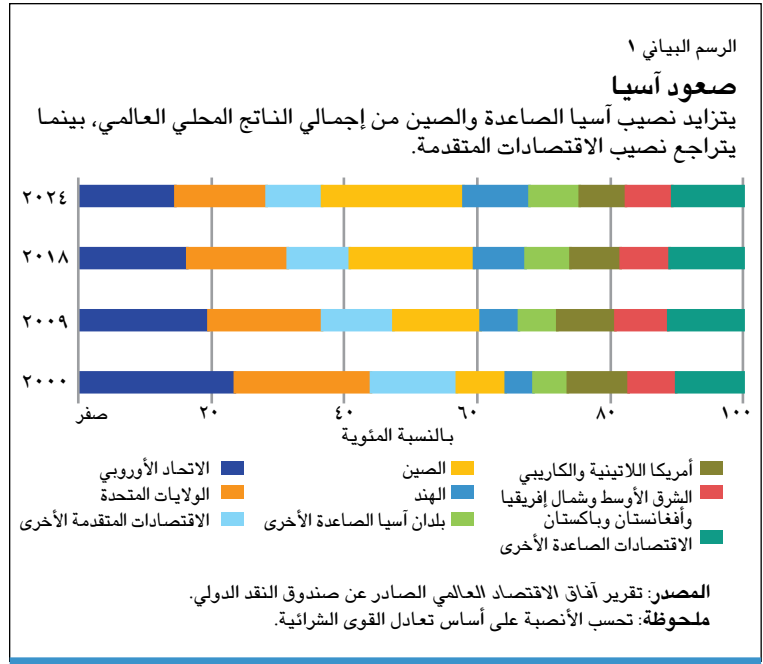
ويرتبط التغير الخامس بالتكنولوجيا. وقد كان التقدم التكنولوجي بمثابة القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي. ولكن دور الإنترنت والتطورات الأخيرة في الذكاء الاصطناعي ترتبت عليه مواطن ضعف واضطرابات جديدة، مثل الهجمات الإلكترونية والتحول الحاد في أسواق العمل.

أما التغير السادس فيتمثل في تفاقم مواطن الهشاشة في النظام المالي التي تراكمت عبر العقود. وقد بذلت جهود كبيرة للحد من هذه الهشاشة، لا سيما من جانب الصندوق. وبالرغم من ذلك، ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي، وتحول الدين من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى حد ما. ومن الممكن للغاية حدوث مزيد من الاضطرابات المالية (انظر الرسم البياني ٣).

ويتمثل التغير السابع في الظاهرة التي سميت باسم «الكساد طويل الأجل» كما وصفها لورنس سامرز من جامعة هارفارد في مؤتمر الصندوق المنعقد عام ٢٠١٣. فضعف الطلب، كما يتضح من مزيج معدلات التضخم المنخفضة وأسعار الفائدة الحقيقية والاسمية شديدة الانخفاض، يبدو هيكليا ويرجع استمراره بالتالي. وقد يكون الحيز متاح للاستجابة الفعالة للهبوط الاقتصادي من خلال السياسات التقليدية — أو حتى السياسات غير التقليدية المعتادة — محدودا للغاية.

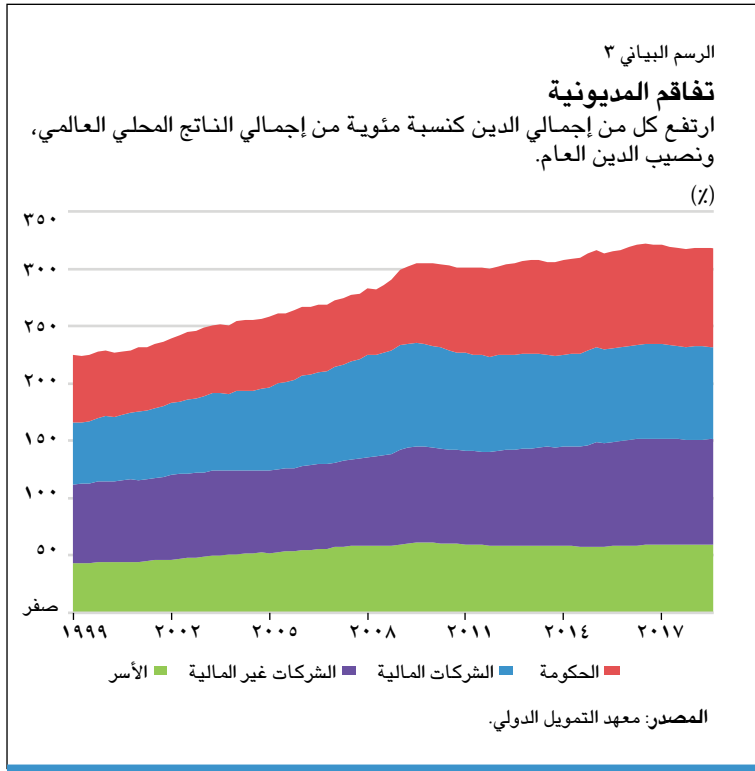
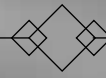
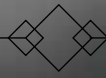
أما التغير الأخير، فيتمثل في تزايد أهمية تغير المناخ بوصفه إحدى قضايا السياسات. ويرجح أن يكون لذلك آثار مهمة على استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية الكلية في جميع البلدان، لا سيما البلدان الأكثر فقرا وتعرضا للخطر.

تخلق جميع هذه التغيرات بيئة زاخرة بالتحديات بالنسبة للصندوق الذي يتغير هو الآخر. وبالفعل فإن السمة التي طالما لازمت الصندوق تكمن في قدرته على التأقلم مع التغيرات المتتالية التي يشهدها العالم. ويعكس ذلك جزئيا المهارات الرفيعة التي يتمتع بها خبراء الصندوق وإدارته العليا التي عادة ما تضم أعضاء أكفاء.



والصين الصاعدة. وقد وصفت الولايات المتحدة الصين بأنها «منافس استراتيجي». أما الاتحاد الأوروبي، فوصفها فقط بأنها «منافس اقتصادي يسعى إلى قيادة المجال التكنولوجي». وفي الحالتين، يبدو من المؤكد أن التعاون سيصبح أكثر صعوبة. أما التغير الثالث، فهو عبارة عن تحول إلى السياسات الشعبية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وتتمثل





## يجب تعزيز القدرات المالية للصندوق بدرجة كبيرة، لا سيما في عالم تتدفق فيه رؤوس الأموال بحرية نسبية.

وقد يكون من المفيد تصدير صورة أقل صرامة عن الصندوق، لا سيما في ظل بيئة سياسية صعبة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية. كذلك كان عمل الصندوق ضروريا في بعض الجوانب، لا سيما دعم الوقود الأحفوري وتكلفة الفساد.

### التحديات القادمة

يتطلب استمرار العولمة التعاونية والحفاظ على دور الصندوق فيها إجراء تعديلات شاملة. وبعض هذه التعديلات يقع في نطاق سيطرة الصندوق، والبعض الآخر يتطلب إيجاد توافق عالمي جديد. وتتمثل إحدى المهام الداخلية الكبرى في فهم التحديات الفكرية التي يواجهها اقتصادنا العالمي غير المستقر. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية العامة والهيكلية على مستوى العالم عموما وفي البلدان المؤثرة، وذلك في ظل أسعار الفائدة شديدة الانخفاض ومعدلات التضخم المنخفضة وارتفاع حجم الديون المفرطة والكساد طويل الأجل. فما الإجراءات التي يتعين على صناع السياسات اتخاذها في مواجهة الهبوط الاقتصادي القادم؟ وكيف ستدار عملية إعادة الهيكلة الشاملة للدين الخاص أو

غير أن الصندوق تعوقه أيضا قدرته المحدودة على التأثير على الإجراءات التي تتخذها البلدان ذات موازين المدفوعات القوية أو الولايات المتحدة المصدرة للدولار الأمريكي الذي يمثل عملة الاحتياطيات العالمية. وهذه ليست بالقضية الجديدة، فقد اعترف بها مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ — ولم تحل حتى الآن (راجع دراسة Steil 2013). ويرتكب الصندوق أخطاء هو الآخر، لا سيما بسبب تأثره بالفكر التقليدي للاقتصاديين المتخصصين والبلدان القوية. فقد أخفق في تقدير مخاطر التحرير المالي حق قدرها، سواء داخل البلدان أو خارجها. وحدث ذلك رغم تحذيرات راغورام راجان، المستشار الاقتصادي للصندوق خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، والتي ثبتت صحتها لاحقا.

### التعلم من الأخطاء

ولكن من المعقول أن نتوقع أن يتعلم الصندوق من أخطائه. وقد فعل ذلك من قبل. ففي أعقاب الأزمة التي وقعت عبر المحيط الأطلنطي، أعاد الصندوق تقييم أثر تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب على النمو. كذلك تحسنت جودة رقابته على المخاطر المالية بدرجة كبيرة، سواء في تقريره البارزين، وهما تقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أو في سياق عمله على البلدان الأعضاء. وفي خطوة مهمة، اعترف الصندوق أن تحرير التدفقات الرأسمالية عبر الحدود له مخاطره ومنافعه أيضا.

ولم تكن هناك إشكالية أكبر من أزمة منطقة اليورو؛ فقد وضعت الصندوق في موقف صعب اضطره إلى التعامل مع بنك مركزي وبلدان لا يخضعان لسيطرته. وعمل الصندوق مع مؤسسات منطقة اليورو على برامج قطرية نجحت إلى حد ما ولكنها انطوت أيضا على أوجه قصور ملحوظة، لا سيما في حالة اليونان. ونتج عن ذلك أيضا إصلاح إطار الإقراض الذي يطبقه الصندوق على البلدان ذات المديونية السيادية المرتفعة، وإلغاء الإعفاءات — في حالة الأزمات النظامية — من إجراء التقييم الإلزامي لاستمرارية القدرة على تحمل الدين كشرط للحصول على دعم الصندوق.

وتجدر الإشارة أيضا إلى زيادة تعاون الصندوق مع الدول الهشة. ويتطلب ذلك تطبيق نهج جديدة ومبتكرة لضمان تحقيق التحول السياسي والمؤسسي اللازم. وكانت هذه الخطوات بمثابة تحديث لجدول أعمال الصندوق الذي كان يهدف من خلاله إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وانخرط الصندوق كذلك في عدد من التحديات الجديدة، مثل عدم المساواة في توزيع الدخل والثروات، وعدم المساواة بين الجنسين، والفساد، وتغير المناخ. وتخرج هذه التحديات عن اختصاصات الصندوق السابقة. ولكنها مهمة في حد ذاتها وبالنسبة لجماعات التأييد المهمة في البلدان الأعضاء، كما أن لها انعكاسات اقتصادية كلية مهمة.

## فهذا التداخل بين المهنية والرغبة في التعاون هو ما جعل الصندوق بمثابة حجر الأساس.

دولار أمريكي. ويتضح من هذا التفاوت عدم كفاية موارد الصندوق والتكلفة المتصورة لاستخدام هذه الموارد. وينطوي توسيع نطاق شبكة الأمان على مخاطر أخلاقية بالطبع. لكن المخاطر الأخلاقية لا تنتفي معها أهمية التأمين وأجهزة إطفاء الحرائق المالية والبنوك المركزية. وينطبق الأمر نفسه على الصندوق.

وأخيراً، تتوقف المصادقية العالمية للمؤسسة على عدم انفراد الأوروبيين دائماً بالمنصب الأول، حتى وإن كان بعضهم قد أثبت كفاءة بالفعل. فالمؤسسات العالمية في حاجة إلى أفضل القادة العالميين. وهؤلاء القادة ينبغي ألا يكون اختيارهم من خلال مفاوضات وتنازلات بهدف استقطاب تأييد واستحسان الغالبية العظمى، بل من خلال عملية تتسم بالانفتاح والشفافية، مع إلزام المرشحين بتقديم خططهم بشأن التنمية المستقبلية للمؤسسة.

### الرغبة في التعاون

كما قالت كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، «كانت الأمم الأربع والأربعون المجتمعة في بريتون وودز عاقدة العزم على بدء مسار جديد — يقوم على الثقة المتبادلة والتعاون المشترك، استناداً إلى المبدأ القائل بأن السلام والرخاء يتدفقان من نبع التعاون، وإيماناً بتغليب المصلحة العالمية الواسعة على المصلحة الذاتية الضيقة». فهذا التداخل بين المهنية والرغبة في التعاون هو ما جعل الصندوق بمثابة حجر الأساس.

وربما تكون أهم سمة تميز الصندوق هي قدرته على التأقلم، وهي سمة سيحتاجها حتماً خلال السنوات القادمة. ولكنه سيحتاج أيضاً إلى عالم تؤمن القوى المهيمنة فيه بالقيم التي يجسدها الصندوق، ألا وهي: المهنية، وتعددية الأطراف، والأهم من ذلك، التعاون. وإن لم يمارس الصندوق عمله في مثل هذا العالم، فسيواجه العديد من الصعوبات. والصندوق في النهاية هو مجرد خادم للعالم يمكنه إرشاده لا تشكيله. ودائماً ما ستكون أوضاع الصندوق انعكاساً لأوضاع العالم. **FD**

**مارتن وولف** مساعد رئيس التحرير وكبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة فاينانشال تايمز.

### المراجع:

Lund, Susan, Eckart Windhagen, James Manyika, Philipp Härle, Jonathan Woetzel, and Diana Goldstein. 2017. "The New Dynamics of Financial Globalization." McKinsey Global Institute, New York.

Steil, Benn. 2013. *The Battle of Bretton Woods: John Maynard Keynes, Harry Dexter White, and the Making of a New World Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Truman, Edwin M. 2018. "IMF Quota and Governance Reform Once Again." PIIE Policy Brief, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

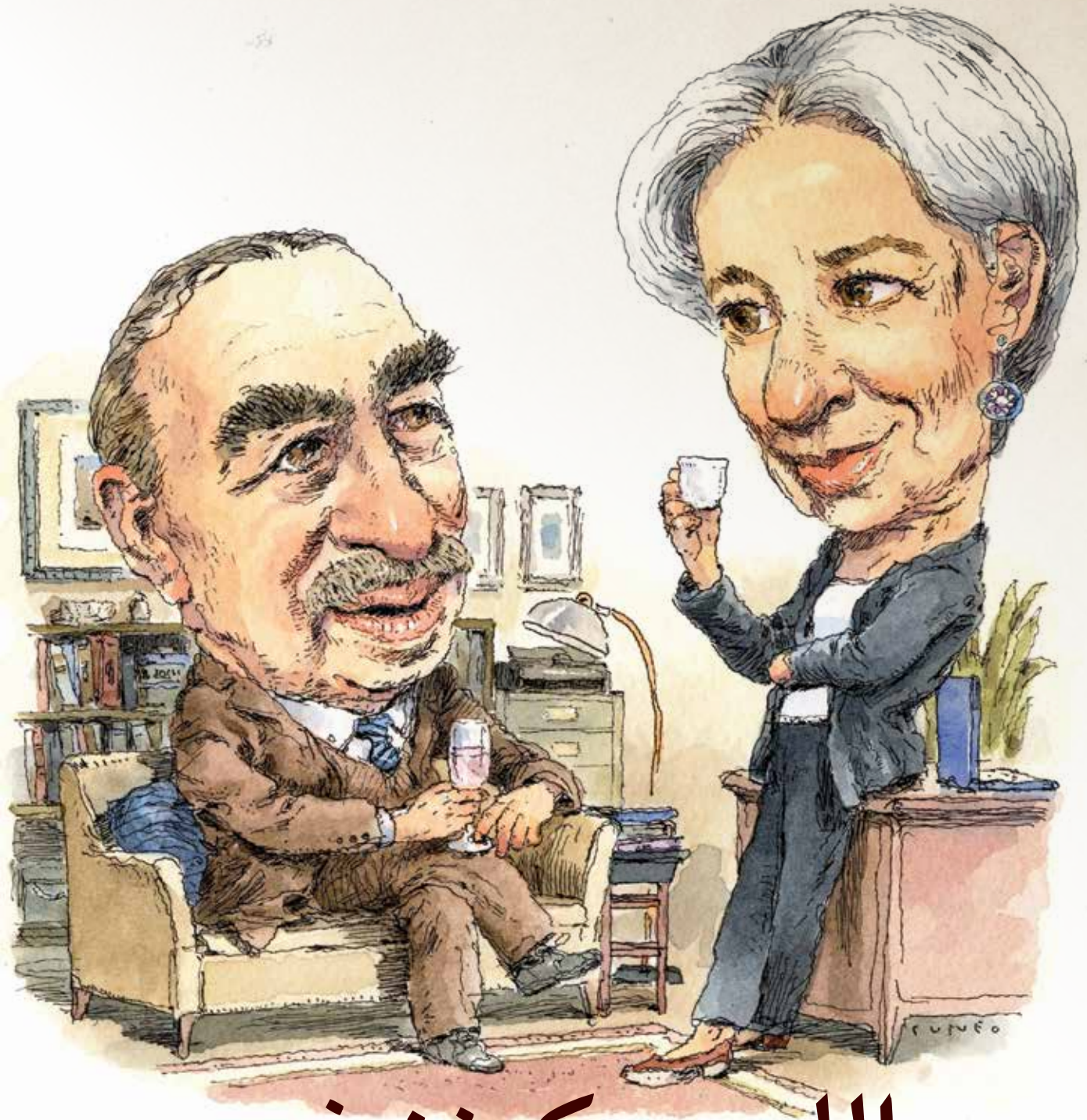
السيادي — إذا ما أمكن تنفيذها؟ وهل ثبتت فعالية أي من المفاهيم غير التقليدية، مثل «النظرية النقدية الجديدة»؟ على الصندوق الانخراط بشكل أعمق في دراسة هذه الموضوعات استعداداً لمواجهة التحديات المستقبلية، وفي مجالات صعبة أخرى أيضاً، مثل الاقتصاد السياسي للموجة الحمائية، وأثر الذكاء الاصطناعي.

غير أن التحدي الأهم هو حتمية حفاظ الصندوق على أهميته بالنسبة لجميع بلدانه الأعضاء. والطريقة المعقولة الوحيدة للقيام بذلك هي إنتاج أعمال على أعلى درجة من الجودة الفكرية والنزاهة، لا سيما في مجال الرقابة. وقد يكون ذلك مصدر إزعاج لخبراء الرأي بالصندوق من وقت لآخر، ولكنه سيحافظ على سمعة الصندوق ونفوذه بين أعضائه. والسؤال هنا هو ما إذا كان الصندوق في حاجة لمزيد من الخبراء المتخصصين في سياسات التغيير؛ فمن الجيد أن ندعو إلى إلغاء الدعم، ولكن كيف سيتم تقبل الأمر؟ وسؤال آخر هو ما إذا كان ينبغي أن يستعين الصندوق بمزيد من الخبراء المقيمين في البلدان الأعضاء. لذلك فمن المنطقي إجراء مراجعة مفصلة لكيفية عمل الصندوق.

وتنشأ أهم التحديات المستقبلية التي سيواجهها الصندوق عن عالمنا المتغير. وتبرز ثلاثة تحديات في هذا السياق.

أولاً، ينبغي وجود اتساق بين حجم الأسهم التصويتية لكل بلد عضو وأهميته الاقتصادية. وفي الوقت الحالي، تمتلك بلدان الاتحاد الأوروبي الأعضاء (بما في ذلك المملكة المتحدة) 29,6٪ من الأصوات، والولايات المتحدة 16,5٪ من الأصوات، واليابان 6,2٪، وكندا 2,2٪. وفي المقابل، لا تمتلك الصين والهند سوى 6,1٪ و 2,6٪ على الترتيب. ولا تعكس هذه الأرقام على الإطلاق الوزن النسبي لهذه الاقتصادات. فالواقع أن الاقتصادات المتقدمة لا تزال تهيمن على النظام المالي العالمي، وتنفرد بإصدار جميع عملات الاحتياطي المهمة. ولكن ذلك لن يستمر على الأرجح. فحفاظ المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، على أهميتها العالمي مشروط بتعديل الأوزان الترتيبية للأسهم التصويتية، لا سيما لصالح آسيا. وذلك اتساقاً مع الحجج المقنعة التي ساقها إدوين ترومان من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي في دراسته Edwin Truman (2018). ولولم يحدث ذلك، ستقوم الصين حتماً بإنشاء مؤسسة محلية ماثلة لصندوق النقد الدولي، على غرار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد اللذين أطلقتهما الصين بالفعل.

وثانياً، يجب تعزيز القدرات المالية للصندوق بدرجة كبيرة، لا سيما في عالم تتدفق فيه رؤوس الأموال بحرية نسبية. فطاقته الإقراضية لا تتجاوز حالياً تريليون دولار أمريكي. في حين تبلغ احتياطات النقد الأجنبي العالمية 11,4 تريليون



# اللورد كينز في زيارة للصندوق

شخصية بارزة من الماضي تزور الصندوق في عيده الخامس والسبعين  
أتيش آر. غوش

## «بطاقة هويتك. يجب أن أرى بطاقة هويتك».

أمام نظرات حائرة من سيد مسن يرتدي بدلة أنيقة من ثلاث قطع ورباطة عنق مخططة، تنهد الحارس بعمق سائلا إياه «من أنت؟ وما اسمك؟»

«كينز. جون مينارد كينز. اللورد كينز».

«سيدي، لا أبه إذا كنت سيد الخواتم. ما زلت أحتاج إلى رؤية بطاقة هويتك قبل أن أسمح لك بالدخول إلى المبنى».

دخل موظف مجهول الاسم، مندفعًا، متأخرا عن عمله، ثم توقف بغتة، واستدار بوجهه. إنه كينز! فقد عرف وجهه من التمثال النصفي المصنوع من البرونز الذي يقبع في قاعة اجتماعات المجلس التنفيذي. «معذرة»، قالها ميرزا بطاقة هويته للحارس، «سأتولى أمر هذا السيد».

نادى عليهما الحارس قائلاً «تأكد من حصوله على تصريح دخول الزوار».

ودخلا معا إلى المقر الرئيسي للصندوق. «لورد كينز، هلا تفضلت بالجلوس قليلا لحين ...»

«ألم تكونوا تتوقعون حضوري؟ ألم يصلكم تلغراف مني؟» «أخشى أننا لم نتلقه. دعني أهااتف مكتب المدير العام. أثق أنهم سيتفهمون الأمر».

جلس كينز على مقعد جلدي صلب متمتما «حسنا، لقد تأخرت قليلا. فالقطارات الأمريكية لا تصل في موعدها أبدا كما تعلم...»، وبدا أنه مندesh قليلا من الأعلام التي تزين الردهة.

مضت عشرون دقيقة قبل أن يعاود الموظف الظهور قائلاً «المدير العام يسعدك مقابلتك الآن».

«هذا لطف بالغ منه ... ما اسمه؟»

«لاغارد. كريستين لاغارد».

«سيدي؟ سيدي فرنسية؟»

أوما المسؤول برأسه.

«حسنا، أعتقد أن المنصب الثاني من نصيبنا إذن؟»

«النائب الأول للمدير العام أمريكي الجنسية. إنه السيد ديفيد ليبتون».

«نعم، بالطبع، الأمريكيون. ولكن من المؤكد أن المنصب الثالث من نصيبنا؟ فبريطانيا العظمى تمتلك ثاني أكبر حصة عضوية في الصندوق.<sup>1</sup> أعرف ذلك: فقد تفاوضت على الأمر بنفسى».

في إشارة تنم عن الاعتذار، سعل الموظف قائلاً «في الواقع، تمتلك اليابان حاليا ثاني أكبر حصة في الصندوق، وتليها الصين ثم ألمانيا»، وأردف قائلاً بلهجة موسية «المملكة المتحدة تمتلك خامس أكبر حصة — بالتساوي مع فرنسا».

كان كينز يحاول استيعاب المعلومة بينما يقوده الموظف إلى مكتب المدير العام.

«اللورد كينز، ياله من شرف أن أحظى بمقابلتك».

«الشرف لي، سيدتي».

«أنا أسفة للغاية، لم يسعني الترتيب لاستقبالك بشكل أفضل. ولكننا في الحقيقة لم نكن نتوقع...»

ابتسم كينز ابتسامة بسيطة. «أعلم ذلك. فقد مضت فترة لا بأس بها على وجودي في «المدى الطويل»<sup>2</sup>. ولكنني لم أستطع مقاومة رغبتني في زيارة الصندوق اليوم في عيده الخامس والسبعين».

أجلسته لاغارد على أريكة وثيرة، واتجهت إلى ماكينة القهوة في مكتبها، وبدأت في إعداد قهحين.

قال كينز «أخبريني إذن. هل نجح الصندوق؟ وماذا حدث طوال هذه الفترة؟ أعرف أن بعض التغييرات قد طرأت منذ انعقاد المؤتمر».

أجابت لاغارد قائلة «لا أعرف من أين أبدأ. فقد تغير الكثير».

«ماذا عن اتفاقية التأسيس؟ لقد عملنا جاهدين من أجل التفاوض على أدق تفاصيلها. أعتقد أنها لم تتغير».

«لم تتغير في المجمل، بخلاف تعديلات طفيفة».

«مثل؟»

«كان التعديل الأول بشأن بدء إصدار حقوق السحب الخاصة. وهي نوع من ... حسنا، الأمر معقد. ولكن يمكنك أن تعتبرها عملة افتراضية تستخدم بين البنوك المركزية لتوفير السيولة للنظام النقدي الدولي عند الضرورة. وقد قدم الصندوق تخصيصات ضخمة منها في عام ٢٠٠٩».

«يبدو وكأنك تتحدثين عن عملة بانكوك التي كنت قد اقترحتها من قبل!»

ضحكت لاغارد قائلة «نعم، بالطبع. لقد نسيت. لا أحتاج أن أشرح لك آلية عمل حقوق السحب الخاصة إذن. دعني أفكر. ماذا أيضا؟ أعتقد أن التغيير المهم الآخر هو التعديل الثاني الذي أجاز تعويم أسعار الصرف».

«تعويم أسعار الصرف! ولكننا أنشأنا الصندوق خصيصا للحفاظ على استقرار أسعار الصرف بعد الفوضى العارمة التي وقعت خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين».

«لقد انهار نظام أسعار الصرف الثابتة الذي أقرته اتفاقية بريتون وودز في أوائل السبعينات».

«لماذا لم يفلح الصندوق أبوابه نهائيا إذن؟»

«سرعان ما اكتشف العالم أنه لا يزال في حاجة لنا. فحتى في ظل تعويم أسعار الصرف، يمارس الصندوق رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء للتأكد من أنها لا تتلاعب بعملاتها لكسب ميزة تجارية غير عادلة».

«نعم. وهل ينصتون إليكم؟»

ضحكت لاغارد قليلا، واعترفت قائلة «ربما لا ينصتون دائما. فكثيرا ما تشتكي الولايات المتحدة من عدم سماح بلدان الفائض بارتفاع قيم عملاتها — دائما ما كانت توجد هذه المشكلة في ألمانيا واليابان خصوصا، وتوجد مؤخرا في



الصين. حتى أن الصندوق أتهم منذ سنوات قليلة بأنه «غير واع» لمسؤولياته الأساسية في المجال الرقابي»<sup>٢</sup>.  
«لقد أخبرت هاري دكستر وايت وقتها بأنه يقف حائلا دون قدرة الصندوق على إرغام بلدان الفائض على إجراء التصحيحات اللازمة — لقد رغبت في فرض عقوبات متسقة على بلدان الفائض والعجز كما تعلمين. ولكن وايت ورفاقه في الخزنة الأمريكية عارضوا الأمر بشدة. وقد حذرت وايت من أن الولايات المتحدة لن تظل في مصاف بلدان الفائض دائما، وأنه سيندم حينها. و دائما ما كان يقول «لا يهم — فالولايات المتحدة ستظل دائما رائدة التجارة الحرة»، أفترض أن الوضع لا يزال كما هو، أليس كذلك؟»  
بابتسامة لا تخلو من الجدية، أجابت لاغارد قائلة «نعم، تقريبا».

«لم تعد البنوك المركزية تتدخل إذن في أسواق الصرف الأجنبي؟»

«لا. ما دامت تطبق أسعار صرف معومة، لا يجدر بها التدخل إلا في حالة عدم انضباط الأسواق».

«أليست الأسواق دائما ما تفتقر إلى الانضباط؟»

نهضت لاغارد إلى الماكينة لتجلب أقذاح القهوة، ولكنها غيرت رأيها فجأة. واتجهت بدلا من ذلك إلى ثلاجة صغيرة تستتر داخل لوح خشبي في الحائط، وأخرجت منها زجاجة شمبانيا من نوع لا غراندا دام.

قال كينز ضاحكا «اختيار مناسب للغاية. لا بد أنك تعرفين عني الشيء الوحيد الذي ندمت عليه في الحياة...» ونهض متجها إلى لاغارد.

ابتسمت لاغارد، وأعطته كأسا من الشمبانيا قائلة «وجدت هذه الزجاجة في الثلاجة عندما أتيت للمرة الأولى. وكنت أدخرها لمناسبة خاصة للغاية. وأعتقد أن الوقت قد حان لاستخدامها اليوم».

ورفعا كأسيهما احتفالاً بهذه المناسبة. ثم عاد كينز إلى مقعده، وقال «أخبريني إلى أي مدى نجحت فكرة عملة البانكور التي اقترحتها؟ ماذا سميتها؟ حقوق السحب الخاصة؟ وتحدث أيضا عن إجراء توزيع ضخم منذ سنوات قليلة. لم كان ذلك؟»

نظرت إليه لاغارد باستغراب، ثم قالت «بالطبع. ليست لديك فكرة عن الأزمة المالية العالمية».

«بالطبع لا! هل واجهنا حقبة جديدة من الكساد الكبير؟»

«لا، ولكننا واجهنا أزمة مالية كبيرة منذ عشر سنوات كان من الممكن أن تتحول إلى كساد كبير. ولكننا تعلمنا من نظرياتك لحسن الحظ. فقد دعا الصندوق إلى إتاحة محفزات مالية فورية في جميع الاقتصادات الكبرى، واتخاذ إجراءات تيسيرية واسعة النطاق على مستوى السياسة النقدية».

«وهل انتهت فترة الركود؟»

«تقريبا. ولكن الاقتصاد العالمي غير مستقر إلى حد ما منذ ذلك الحين».

«ولكن هل نجحت المحفزات المالية في تحقيق الأثر المرجو منها؟»

«نعم. لقد نجحت للغاية. ولكن بعض الحكومات أفرطت في الإنفاق، مما أدى إلى ارتفاع حاد في مستويات الدين».

«وماذا عن التيسير النقدي؟»

«كان أمرا ضروريا».

«ولكن ألم يؤد إلى تدفق الأموال الجواله؟ أم أن إدارة التدفقات الرأسمالية قد أصبحت أفضل كثيرا في الوقت الحالي على ما أعتقد؟»  
رفعت لاغارد كتفها في حيرة قائلة «استقبلت الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة تدفقات كبيرة. وارتفعت ديون الشركات بالدولار الأمريكي في تلك البلدان إلى مستويات خطيرة».

رد كينز قائلا «ينبغي السماح لرأس المال المنتج بالتدفق إلى البلدان التي يمكن فيها استخدامه على النحو الأمثل. ولكن تدفقات الأموال الجواله التي لا تخضع لأي قيود... ثم هز رأسه في قلق، واستطرد قائلا «كان هناك اتفاق تام بيني وبين وايت على هذه النقطة وقت صياغة اتفاقية التأسيس، ولكن ما إن اطلعت بنوك نيويورك على مسودة الاتفاقية، حتى انتهى كل شيء بعدها. كان ذلك قبل سنوات قليلة على أي حال. ما المشكلات التي يتعامل معها الصندوق في الوقت الحالي؟»

أجابت لاغارد قائلة «الكثير من المشكلات. فكما قلت لك، لا يزال الاقتصاد العالمي غير مستقر بالرغم من مضي ١٠ سنوات على وقوع الأزمة. علاوة على ذلك، توجد طائفة من القضايا الجديدة التي نتعامل معها في الوقت الحالي: عدم المساواة في الدخل، وزيادة المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ العالمي».

«تغير المناخ؟ تقصدون الطقس؟ كيف يمكن أن يتغير المناخ؟»  
«ينتج العالم آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون سنويا، إلى جانب ملوثات أخرى، مما أدى إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة، وذوبان القمم الجليدية، وارتفاع مستويات البحار...»

رد كينز قائلاً «يا إلهي. يبدو الأمر مروعا. ولكن ما علاقة ذلك بالصندوق؟»

شرحت لاغارد الأمر لكينز. وكانت على وشك الانتهاء عندما سمعت دقات خافتة وأطلت مساعدتها برأسها من وراء الباب قائلة «سيدة لاغارد، المجلس على وشك الانعقاد برئاستك خلال دقائق قليلة».

تنهدت لاغارد قائلة «اجتماع آخر؟ حسنا، سأذهب في الحال».

بابتسامة مرتسمة أسفل شاربه، نهض كينز قائلاً «كنت أقول دائما إن الصندوق ينبغي أن يكون له مجلس غير مقيم». سألته لاغارد وهي على وشك الخروج «ما رأيك في قضاء بقية اليوم في الصندوق؟ ستكون مساعدتي في رفقتك، ويمكنك أن تتفقد بنفسك أحوال الصندوق. ولكن يجب أن تأتي لرؤيتي قبل أن تغادر».

\* \* \*

كان الغسق قد بدأ يدلي بخيوطه في سماء ليلة صيفية وضيئة في واشنطن عندما عاد كينز إلى مكتب المدير العام.

سألته لاغارد قائلة «إذن، ما رأيك؟»

«يبدو لي أن كل شيء قد تغير. في عصري، كانت هناك ثلاثة ثوابت: الطقس، ونصيب العمالة من الدخل القومي،<sup>٦</sup> و — يؤسفني أن أقول ذلك — وضع المرأة في المجتمع.<sup>٧</sup> ولكن العالم في حالة تغير مستمر الآن. وفي الوقت نفسه، يبقى الوضع كما هو عليه. فالصندوق لا يزال في حاجة إلى مساعدة البلدان على التكيف مع مشكلات ميزان المدفوعات دون «اللجوء إلى تدابير ضارة بالرخاء في الداخل أو الخارج»، ولا يزال يتعين عليه المساعدة على تحقيق المساواة في توزيع أعباء التصحيح بين بلدان الفائض والعجز، وإدارة التدفقات الرأسمالية المتقلبة بين بلدان المصدر والبلدان المتلقية. ولا يزال عليه أيضا تنظيم السيولة العالمية من وقت لآخر. الشيء الوحيد الذي تغير هو طبيعة الصدمات والمشكلات التي تواجه البلدان. لكن المهمة الأساسية للصندوق تظل كما هي — مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة هذه المشكلات. فالإنجاز الحقيقي الذي حققناه في بريتون وودز لا يكمن في إنشاء نظام للقيم الاسمية وثبتت القيم العادلة للعملات، بل في إنشاء مؤسسة تستطيع — وستنجح حتما في — التأقلم من أجل خدمة أعضائها».

أجابت لاغارد قائلة «بالضبط». «هيا سأرافقك للخارج».

واستقلا المصعد في سكن منشغلين بأفكارهما. ثم سألته لاغارد أثناء مرافقته إلى الباب قائلة «هل من ملاحظات أخرى؟»

أجاب كينز «نعم. عندما أرى رجالا — ونساء — من كل عرق وجنسية ومذهب يعملون معا من أجل الصالح العام، أعرف يقينا أن الصندوق في أيد أمينة.<sup>٨</sup> ثم ابتمس واستطرد قائلاً «وعندما يكون الصندوق في أيد أمينة، يكون العالم في أيد أمينة».

أوما كينز برأسه إيماءة بسيطة، واستدار، ثم سار بعيدا حتى اختفى عن الأنظار في شارع ١٩، شمال غرب واشنطن العاصمة. FD

## أتيش غوش، مؤرخ بصندوق النقد الدولي.

### المراجع:

Adams, Timothy. 2005. "The IMF: Back to Basics." Speech delivered at the Peterson Institute for International Economics, September 23.

Council of Kings College. 1949. *John Maynard Keynes, 1883–1946, Fellow and Bursar: A Memoir*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Ghosh, Atish R., Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi. 2019. *Taming the Tide of Capital Flows*. Cambridge, MA: MIT Press.

Helleiner, Eric. 1994. *States and the Re-emergence of International Finance: From Bretton Woods to the 1990s*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Keynes, John M. 1924. *A Tract on Monetary Reform*. London: Macmillan.

———. 1939. "Relative Movements of Real Wages and Output." *Economic Journal* 49 (193): 34–51.

### ملحوظات:

<sup>١</sup> شعور كينز بالاندهاش أمر مفهوم. فحتى وقت المراجعة التاسعة لحصص العضوية (١٩٩٠)، كانت ثاني أكبر حصة عضوية من نصيب المملكة المتحدة. لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٤٧، كانت حصة العضوية الخمس الكبرى من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية (٣١.٦٨٪)، والمملكة المتحدة (١٥.١٢٪)، والصين (٦.٥٦٪)، وفرنسا (٦.٢٨٪)، والهند (٤.٨٥٪).

<sup>٢</sup> يُعرف عن كينز (١٩٢٣-٨٠ صفحة) قوله الشهير «في المدى الطويل، ستكون جميعا في عداد الأموات».

<sup>٣</sup> دراسة Adams (2005).

<sup>٤</sup> نُقل عن كينز قوله في إحدى المرات إن الشيء الوحيد الذي ندم عليه هو عدم احتساؤه لمزيد من الشبانيا (37) (Council of Kings College 1949).

<sup>٥</sup> راجع دراسة Helleiner (1994)، والفصل الثاني من دراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi (2019).

<sup>٦</sup> اعتبر كينز (Keynes 1939) أن استقرار مستويات نصيب العمالة من الدخل القومي يعد «إحدى أكثر الحقائق المثيرة للدهشة والثابتة في جميع الإحصاءات الاقتصادية». ولكن منذ الثمانينات، أخذ نصيب العمالة في التراجع في معظم الاقتصادات المتقدمة.

<sup>٧</sup> كان كينز داعما قويا لحقوق المرأة، وتولى منصب نائب رئيس جمعية ماري ستوبس في عام ١٩٣٢.

<sup>٨</sup> في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، وقبل اعتماد حكومات البلدان الأعضاء لقوانين مماثلة لفترة طويلة، أقر المجلس التنفيذي للصندوق القاعدة رقم ١: يتم تعيين موظفي الصندوق وتصنيفهم وترقيتهم وتكليفهم دون التمييز ضد أي شخص على أساس نوع الجنس أو العرق أو العفيدة.



## تحديث نظام بريتون وودز

في رسالة موجهة إلى الجيل الصاعد، السيدة كريستين لاغارد تدعو إلى تجديد الالتزام بالتعاون الاقتصادي العالمي

كريستين لاغارد

ومنذ ذلك الوقت، طرأت على الاقتصاد العالمي تغيرات جوهرية. وعلى مدى تاريخه الذي يمتد خمسة وسبعين عاما، تكيف صندوق النقد الدولي مع هذه التغيرات وفي الوقت نفسه حافظ على التزامه بصلاحياته. واليوم، لا يزال الصندوق يخدم البلدان الأعضاء فيه — التي بلغ عددها الآن ١٨٩ بلداً — من خلال «محفلاته وعقله وقلبه»: بتقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة الفنية والتدريب على أعلى المستويات، بهدف تقوية المؤسسات وتنمية القدرات، وتقديم الدعم المالي وإتاحة مَنْتَفَس للبلدان التي تمر بأزمات وهي في سبيلها لاتخاذ ما يلزمها من خطوات تتعلق بالسياسات، وتصميم سياسات أفضل لتحسين مستويات المعيشة. هل نجح المندوبون في إحراز أهدافهم؟ نعم، بكل تأكيد. فاليوم، يعيش معظم الناس حياة أطول وأصح وأفضل. وازداد التبادل التجاري بين البلدان، مما يساعدها على النمو بوتيرة أسرع، ويوفر مزيداً من فرص العمل، ويرفع مستويات الدخل. وأدت التجارة إلى انخفاض تكلفة معيشة الأسرة العادية بمقدار الثلثين في البلدان منخفضة الدخل، وبمقدار الربع في الاقتصادات المتقدمة. وعلى مستوى العالم، خرج ما يزيد على مليار نسمة من دائرة الفقر. وفي الوقت نفسه، لا يزال الكثيرون يعانون من الفقر وعدم وجود فرص أمامهم. والشباب من أشد فئات السكان معاناة. وسوف يواجه كثير من البلدان منخفضة الدخل

**الأصدقاء الأعزاء:** أود أن أطلعكم على بعض اللحظات في تاريخنا وأن أشاطركم بعض الأفكار عن المستقبل — عن مستقبلكم! منذ خمسة وسبعين عاما، اجتمع مندوبون مما يزيد على أربعين بلداً للاتفاق على قواعد جديدة للاقتصاد العالمي. كان صيفا حاراً؛ لذا اجتمعوا بمنطقة جبلية ذات جو منعش في ولاية نيوهامبشير هي منتجع بريتون وودز. وجاء معظمهم من بلدان كانت لا تزال ترزح تحت نيران الحرب العالمية الثانية.

وتعهد هؤلاء المندوبون بتجنب الأخطاء التي أدت إلى هذا الصراع الرهيب. فبدلاً من العمل معا في فترة ما قبل الحرب، انتهجت البلدان سياسات اقتصادية حمائية لم تُفض إلى أي شيء سوى زيادة «الكساد الكبير» سوءاً. وكانت النتيجة هي بطالة واسعة النطاق وغضب عارم، مما زرع بذور السلطوية والعنف والحرب.

كانت بريتون وودز انطلاقة نحو حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي العالمي، ساعدت البلدان فيها أنفسهم بمساعدة بعضها بعضاً. وعزمت على إثبات أن في التضامن مصلحة ذاتية. وأسس المندوبون صندوق النقد الدولي وكلفوه بثلاث مهمات بالغة الأهمية: تشجيع التعاون النقدي الدولي، ودعم التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي يمكن أن تضر بالرخاء.

إن هذا النوع من الإجراءات المتعلقة بالسياسات يمكن أن يساعد على بناء الطمأنينة والثقة — وتجاوز تصورات الاقتسام الجائر للمزايا الاقتصادية. وعلى المستوى الدولي، نحن في حاجة إلى زيادة تكافؤ الفرص عبر الحدود. وفي هذا الصدد، يبرز دور التجارة. ونحن نعلم أن فتح الحدود أمام التجارة، على مدى عقود طويلة، ساهم في نشر التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، ووفر ملايين الوظائف الجديدة بأجور أعلى. وفي الوقت نفسه، نحن نعلم أن المنفعة لم تُعم — وأن هناك تشوهات في نظام التجارة وأنه في حاجة إلى الإصلاح.

وتشكل الضرائب الدولية تحدياً آخر. ويجب علينا أن نتأكد من أن الشركات الدولية تسد نصيبها العادل من الضرائب. وعدم إصلاح نظام ضرائب الشركات الدولية يحول دون تحصيل البلدان للإيرادات الضريبية التي تحتاج إليها لتمويل الاستثمار اللازم في الموارد البشرية والبنية التحتية. هذه هي بعض التحديات التي أراها. وهناك تحديان آخران، أنتم أيها الجيل الصاعد، جذبتهم انتباه العالم إليهما. وأحدث هنا عن تغير المناخ، الذي يهدد مستقبل كوكبنا. أنتم ربما لمستم التأثير المتزايد بأنفسكم، من حرائق الغابات في كاليفورنيا إلى العواصف الاستوائية في موزامبيق. ومن المؤكد أنكم تعلمون أن السياسات الاقتصادية الأكثر مراعاة للاعتبارات البيئية يمكن أن تساعد على التصدي لهذا الخطر الوجودي. وبعبارة أخرى، إذا لم تكن لديكم خطة للبيئة، فليست لديكم خطة للاقتصاد.

والقضية الأخرى التي تتبادر إلى أذهان الشباب هي الفساد. أنتم ترونها قضية غير عادلة، وأنتم محقون في ذلك. فالتكلفة العالمية للرشوة وحدها تبلغ ما بين ١,٥ تريليون دولار وتريليوني دولار سنوياً. وهذا الرقم لا يأخذ في حسبانته أثر الفساد في إضعاف المجتمع. وإذا أردنا أن نبني اقتصادات أكثر إنصافاً وقوة، يجب علينا معالجة سرطان الفساد.

وفي حديثه أمام مؤتمر بريتون وودز الأصلي، قال هنري مورغنتاوا الابن، وزير الخزانة الأمريكية آنذاك:

«ليس للرخاء حدود ثابتة... فالرخاء، مثله مثل السلام، غير قابل للقسمة. إذ لا يمكن توزيع الرخاء بين البلدان الأوفر حظاً أو التمتع بالرخاء على حساب الآخرين.»

خمسة وسبعون عاماً مضت، وقائمة التحديات تبدو جسيمة. لكنها ليست أكثر جساماً من القائمة التي كانت أمام المندوبين حينما اجتمعوا في نيوهامبشير. وأعتقد أن الوقت قد حان مرة أخرى لكي نجدد التزامنا بالتعاون الاقتصادي العالمي، حتى نتمكن من تحقيق مزيد من الرخاء — ليس للقلّة المحظوظة وحدها، وإنما للجميع. **FD**

### مع خالص تحياتي

#### كريستين لاغارد

كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي.

صعوبات جسيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، مما يحرم الأجيال الجديدة من فرص النجاح بطريقتها. واشتعل فتيل الغضب والاستياء بسبب الفقر وتزايد عدم المساواة والوسائل التكنولوجية الجديدة. أما الفساد فقد أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات.

وكل هذه التغيرات كانت تغذي المشاعر التي خرجت في صورة نُهج أحادية تميل إلى العمل الفردي. ويعلمنا التاريخ أن هذا مسار مدمر، ويمكن أن يفضي إلى «عصر الغضب»، وقد تنهار الثقة ويتهاوى التعاون الدولي — كما حدث بعد «الكساد الكبير».

### خلق الفرص

إنني لا أعتقد، برغم ذلك، أن هذا السيناريو البائس واقع لا محالة. بل على العكس، أعتقد أن علينا مسؤولية الوصول إلى «عصر الإبداع»، ونحن في حاجة إلى التحلي بالشجاعة لبناؤه. فيمكن تزويد السيارات والمنازل والمصانع بالطاقة من مصادر متجددة. ويمكن أن تحصل النساء على الفرص نفسها والرواتب نفسها التي يحصل عليها الرجال. ويمكن من خلال الابتكار — من خلال اختراعاتكم أنتم — خلق فرص أفضل للجميع.

كيف نجعل هذا التصور واقعا حقيقيا؟

يكمن جزء من الرد على هذا السؤال فيما أسميه «العمل التعددي الجديد». وبمقدوركم أن تسموه كذلك الفطرة السليمة. ويُقصد به ضمان اقتسام الفرصة الاقتصادية على نطاق أوسع، لتتأخر الفرصة أمام الشباب في كل مكان لكي ينجح ويسهم في المجتمع. إنه يعني ضمان عمل الحكومات والمؤسسات من أجل الصالح العام. والهدف منه هو تعاون البلدان على التصدي للتحديات العالمية.

ما الذي يتعين تغييره؟

بادئ ذي بدء، يجب على صناعات السياسات أن يوفروا ظروفاً داخلية تساعد الناس على النجاح. وهنا تكتسب سياسة المالية العامة أهمية بالغة في توسيع الفرص المتاحة بتوفير إمكانات الحصول على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية على مستوى عالٍ من الجودة — خاصة لأولئك الذين لم يلحقوا بالركب. وفي كثير من البلدان، يعني ذلك إعطاء أهمية خاصة للشباب والنساء.

وينطوي هذا أيضاً على معالجة عدم المساواة المفرط. ومرة أخرى، يمكن لسياسة المالية العامة أن تقوم بدور أساسي، بما في ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات لتطبيق الضرائب التصاعديّة التي ينبغي تصميمها حسبما يناسب كل بلد، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تساعد على معالجة الاضطرابات المترتبة على التغير التكنولوجي والعولمة. ويتعين أن تعمل البنوك المركزية على درء مخاطر التضخم — وهي أسوأ ضريبة يدفعها الفقراء. وينبغي للجهات التنظيمية حماية الجمهور من هذا النوع من التجاوزات المالية التي أفضت إلى الأزمة المالية العالمية المنهكة منذ عشر سنوات.



# المد الصاعد

هناك حاجة إلى التعاون الدولي لجني منافع التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود وتجنب مزالقتها

راغورام راجان

الرأسمالية عبر الحدود لا هي نعمة تامة ولا نقمة مؤكدة. فمن خلال استخدامها بحكمة، يمكن تحقيق منفعة تعود على البلدان المتلقية لها، والتعويض عن أوجه القصور

## التدفقات

الناجمة عن توافر رأس المال المخاطر طويل الأجل وتقليص الفجوات في حوكمة الشركات المحلية. ويمكنها كذلك أن تعود بالمنفعة على البلدان التي صدرت منها، حيث توفر سبلا لاستثمار المدخرات التي تولدها شيخوخة السكان.

وبطبيعة الحال، التدفقات الرأسمالية يمكن كذلك أن تكون مصدر مشكلات. فقد تأتي في وقت غير مناسب، وتضيف مزيدا من الائتمان في فترة تشهد انتعاشا استثماريا كبيرا وتنجم عنها فقاعات أسعار الأصول. وقد تأتي في شكل غير مناسب—يحتفظ بها كمطالبات قصيرة الأجل على الشركات أو على الحكومة، مع خيار المغادرة لحظة الإشعار. وقد تغادر في وقت غير مناسب، حينما تعود من حيث أتت إذا أغرت أسعار الفائدة الأعلى في بلدانها، وليس عندما

تضع هياكل مكلفة وتفرض قيودا (مثل القواعد المحاسبية السليمة وتدقيق غير محل شك) من شأنها برغم هذا أن توفر مزيدا من التمويل؟

وتساعدنا المقارنة بطفرات أسعار المساكن على تفسير هذه الديناميكية. إذا عرف المقرض العقاري منزلا يمكن إعادة امتلاكه وبيعه بسعر يحقق له أرباحا لأن المساكن تُباع بسرعة وبأسعار مرتفعة، فما الحاجة إذن للتحري عن مُقدِّمة طلب القرض العقاري لمعرفة ما إذا كان لديها وظيفة أو دخل؟ فالضمانات العادية والعناية الواجبة في معرفة الهوية اللازمة لمنح القروض يتم التغاضي عنها في أوقات توقعات السيولة العالية. وكان من نتائج ذلك أثناء فقاعة المساكن في الولايات المتحدة ما عُرف بقرض «النينجا» الذي مُنح لمقترضين بلا دخل ولا وظيفة ولا أصول.

## التوقف المفاجئ

لا يمثل تدهور الحوكمة مشكلة عندما يكون ارتفاع السيولة متواصلا، ولكنه يتحول إلى مصدر للمشكلات عندما تجف السيولة، نظرا لعدم توافر إلا أقل القليل آنذاك لدعم قدرة الشركات على الاقتراض. وبعبارة أخرى، توقعات السيولة العالمية تمهد الأجواء لاعتماد الشركات على السيولة المستمرة مستقبلا ومن ثم تجديد ديونها. وإذا لم يتحقق ذلك، تشهد توقفا مفاجئا. ويمكن أن يحدث ذلك حتى وإن ظلت الآفاق الاقتصادية أمام الشركات براقية.

وما وصفته إلى الآن هو نموذج لسلوك الشركات وضعته بصورة أكمل في دراسة أعدتها مع زميلين لي هما دوغلاس دياموند ويونويه هيو. والآن دعونا ننقل بمنظورنا ونضع هذه الشركة في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة. ونحن نضيف ثلاث فرضيات أخرى بناء على ظهور أدلة واسعة. أولا، الشركات المحلية في اقتصاد السوق الصاعدة عليها قروض قائمة بمبالغ طائلة من بلدان المصدر أو مقومة بعملة تلك البلدان. عادة ما يكون بلد المصدر هو الولايات المتحدة والعملة هي الدولار، وإن كانت نقطتنا أعم من ذلك. (تفسر دراسة Gopinath and Stein [2018] أسباب استئانة الشركات المحلية بعملات أجنبية، وهناك مجموعة كبيرة من الدراسات التي توثق هذه الظاهرة بأدلة تجريبية).

وثانيا، السياسة النقدية الأيسر في بلد المصدر تدفع رؤوس الأموال، الباحثة عن عائداً أعلى، نحو بيئات تدر أسعار فائدة أعلى، مثل اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتؤدي هذه التدفقات الداخلة إلى رفع قيمة عملة السوق الصاعدة أمام الدولار. ونظرا لحصول عدد من شركات الأسواق الصاعدة بالفعل على قروض بالدولار، فالنتيجة هي توقع ارتفاع صافي ثروتها، ومن

تكتمل المشروعات في البلدان التي جاءت إليها. والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود مثل الديناميت، طريقة استخدامها هي التي تحدد الحكم عليها بأنها جيدة أو سيئة. ولسوء الحظ، لا يبدو أن هناك علاجا واضحا في جعبة السياسات لترويض التدفقات الرأسمالية الداخلة. وحتى إذا كان هناك علاج، فالمؤسسات في البلدان المتلقية لهذه التدفقات لا تكون في الغالب على مستوى هذه المهمة—فمن الصعب حتى على أكثر صناعات السياسات إحساسا بالمسؤولية أن يرفضوا أموالا سهلة المنال.

وبطبيعة الحال، البلدان المتلقية لهذه الأموال ليست الطرف المعني الوحيد. فهناك عامل له أهمية خاصة في «دفع» و«جذب» التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود هو موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وينتقل تيسير السياسة النقدية إلى البلدان المتلقية عبر التدفقات الرأسمالية، وارتفاع سعر صرف العملة، وزيادة الاقتراض، وارتفاع أسعار الأصول المالية والعينية. وتنقلب كل هذه الأحوال عندما تتشدد السياسة النقدية، وإن كان بفرق واضح. وتراكم قروض الشركات والحكومة في البلدان المتلقية للتدفقات في مرحلة التيسير يؤدي إلى الهشاشة المالية أثناء مرحلة التشديد.

فما الذي في وسع اقتصادات الأسواق الصاعدة أن تفعله للحد من المخاطر المصاحبة لتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة المستمرة؟ وما المسؤولية التي يتعين على البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة أن تتحملها مقابل تأثير سياساتها النقدية في الخارج، وما الخطوات التي يمكن أن تتخذها للحد من هذا التأثير؟ وهل للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي دور؟

## انتعاش الائتمان المحلي

للرد على هذه التساؤلات، يتعين علينا أن نفهم ما يحدث عندما يشهد أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة دخول تدفقات رأسمالية متواصلة من الخارج. ومن المفيد تشبيه هذا الوضع بتجربة شركة ما في مرحلة انتعاش ائتماني محلي. واستمرار التوقعات بارتفاع السيولة مستقبلا (بمعنى أن المشتريين المحتملين للأصول هم من الأغنياء وفي وسعهم شراء أصول الشركات بأسعار عالية) يمكن أن يحفز الشركات على الاعتماد على الدين؛ ومن منظور المقترض، هناك ترحيب دائم بتمويل الدين لأنه يسمح للمقترض بإدارة مشروعه مع تعريض أقل قدر من أمواله للمخاطر. ومن منظور المقرض، فإن السيولة العالية المتوقعة تسهل عليه استرداد الدين—وفي حالة عدم سداد المقترض، في إمكان المقرض مصادرة أصول الشركة وبيعها لطرف آخر بسعر عال. ومع ذلك، فاقتران المستوى العالي من التمويل بالديون وتوقعات السيولة العالية يحد من الحوافز أمام الإدارة على وضع هياكل لاحتواء سوء السلوك الإداري. والسبب هو: إذا كانت هناك توقعات بوفرة التمويل، فلماذا

### الاعتدال الكبير

قبل وقوع الأزمة المالية الأخيرة، كان هناك شعور سائد بين صناعات السياسات بأن العالم وصل إلى مستوى أمثل من السياسات، مما أسهم في «الاعتدال الكبير» في التقلب الاقتصادي. وفي هذا العالم، كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار المحلية، وهو ما تحقق من خلال استهداف التضخم المرن. ومن خلال السماح لسعر الصرف بالتجاوب عند الضرورة، ألغى النظام الحاجة إلى التدخل في أسواق العملات أو تراكم الاحتياطيات. على سبيل المثال، إذا دخلت التدفقات الرأسمالية بلدا ما، وسُمح لسعر الصرف بالارتفاع، سوف تتوقف التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى هذا البلد في نهاية الأمر نظرا لأن توقعات انخفاض سعر الصرف مستقبلا تؤدي إلى تراجع التوقعات بشأن الإيرادات.

وتشير مجموعة كبيرة من البحوث التي أجريت منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى أن هذا الرأي شديد التراخي — فتداعيات التدفقات الرأسمالية الداخلة لا

## كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة قد فهم أنه ينبغي أن يبني احتياطيات بالنقد الأجنبي.

يمكن موازنتها بالسماح بارتفاع أسعار الصرف. وبدلا من ذلك، فكثير من البلدان التي أقدمت على هذه الخطوة شهدت برغم ذلك زيادة في التدفقات الرأسمالية الداخلة، باحثة عن العائدات التي حققها من سبقهم من المستثمرين (دراسة Bruno and Shin 2015).

وبالفعل، يشير نموذجنا إلى أن تقلبات سعر الصرف هي السبب الرئيسي وراء تقلبات سيولة الشركات في البلدان المتلقية لرؤوس الأموال. وكانت اقتصادات الأسواق الصاعدة تتعرض في كثير من الأحيان لاتهامات بالتلاعب بعملاتها لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها. ولكن القلق بشأن القدرة التنافسية في مجال التجارة يتعين ألا يكون سبب مخاوف سلطات البلد المتلقي للتدفقات من السماح بتعويم عملته أو التحرك بحرية أكبر مقابل الدولار. وربما كانت محاولاتها لتمهيد تحركات سعر الصرف تمثل جهودا لتجنب التقلبات الكبيرة في توفير الائتمان وما ينتج عنها من تقلب اقتصادي كلي. وقد سبق لسلطات الأسواق الصاعدة رؤية هذا المشهد عدة مرات من قبل وتعرف نهايته.

ومن المؤكد أن كثيرا من اقتصادات الأسواق الصاعدة قد فهم أنه ينبغي أن يبني احتياطيات بالنقد الأجنبي في مواجهة الارتفاع المتواصل في العملة المحلية. ويمكن النظر إلى قيام عدد من الأسواق الصاعدة بشراء أصول، مثل سندات

ثم السيولة المتوافرة لديها، بينما ينخفض مقدار العملة المحلية التي تستخدمها في سداد القرض الأجنبي. وما دامت السياسة النقدية في بلد المصدّر تتفاعل بقوة مع انخفاض النمو المحلي لكنها لا تعود إلى طبيعتها إلا بعد فترات طويلة (خاصة في فترة انخفاض التضخم)، فالتدفقات الرأسمالية نحو الأسواق الصاعدة يمكن أن تكون كبيرة. وفي ظل توقع حدوث ارتفاع مستقبلا في القوة الشرائية للشركات المحلية التي اقترضت بالدولار بينما سعر العملة يرتفع، سيكون المقرضون على استعداد للتوسع في منح ائتمان بشكل كبير للشركات المحلية الأخرى اليوم. ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة الاقتراض وارتفاع أسعار الأصول في البداية.

وفي وقت ما، ستعود السياسة النقدية لبلد المصدّر إلى طبيعتها—العنصر الثالث. وسوف يؤدي تشديد السياسة إلى انخفاض أسعار عملات الأسواق الصاعدة، وزيادة مدفوعات سداد القروض الأجنبية على أساس قيمة العملة المحلية، وتنخفض بالتالي السيولة لدى الشركات. علاوة على ذلك، يصل التمويل بالديون إلى مستوى أعلى بكثير في بداية فترة تشديد السياسة، لأن المقرضين كانوا يتوقعون احتمالات أعلى من السيولة المتوافرة. وتراجع إمكانات سداد الديون كما تنخفض القدرة على تجديد الدين، ليس نتيجة انخفاض السيولة وحسب، ولكن كذلك نتيجة إغفال مسألة حوكمة الشركات. واقتران ارتفاع مستوى التمويل بالديون وتراجع القدرة على سداد الديون سيعني إجماع المقرضين المحليين والأجانب عن تجديد القروض. وإذا كانت على الشركة قروض كبيرة قصيرة الأجل من قبل، فإن تراجع القدرة على سداد الدين يمكن أن يعجل بموجات الذعر مما يضع الشركات على الفور في حالة مديونية حرجة.

وبينما الانهيار في السيولة المحتملة قد ينشأ مع تغير موقف السياسة النقدية في بلد المصدّر، فلا حاجة إلى أن تكون له أي علاقة بالسياسات الاقتصادية الكلية في الأسواق الصاعدة، وبمصادقيتها من عدمها. وبتعبير آخر، ربما كانت فترات الكساد والانتعاش في الأسواق الصاعدة هي في حقيقتها تداعيات من سياسات بلد المصدّر.

والاضطراب الحاد مع عودة السياسة العادية أو ما يطلق عليه "taper tantrum" يعطينا مثلا جيدا على مدى ما يخلقه تغير السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة — أو حتى التوقعات بتغييرها — من تداعيات على الأسواق الصاعدة. ففي ٢٠١٣، أشار بن برنانكي الذي كان رئيس الاحتياطي الفيدرالي في ذلك الوقت إلى أن البنك قد يبدأ في وقت قريب «تقليص» مشترياته من السندات بعد فترة طويلة من السياسات النقدية بالغة التيسير. وكانت النتيجة هي خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة وهبوط حاد في أسعار أصول الأسواق الصاعدة وعملاتها.

يرون أي مسؤولية عن تغيير سلوك البلدان التي تخرج منها التدفقات. وبدلاً من ذلك، فإنهم يركزون على ما يسمى سياسات السلامة الاحترازية الكلية وإجراءات التدفقات الرأسمالية في البلدان المتلقية، كما يفعل صندوق النقد الدولي.

ومع أن نطاق سياسة السلامة الاحترازية الكلية ضيق—ليس للسلطات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية صلاحيات إلا على أجزاء من النظام المالي بينما السياسة النقدية، كما يقول جيريمي شتاين، تتغلغل «في النظام كله». ولم يتبين مدى فعالية هذه السياسات بعد—فإن رصد مخصصات رؤوس الأموال الديناميكي للبنوك في إسبانيا ربما مهد دورة الائتمان، لكنه بالتأكيد لم يتجنب تجاوزاتها. والقضية الأعم ليست هي استبعاد استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية وإنما هي التأكيد على احتمال نشأة الحاجة إلى أدوات متعددة.

ودعا بعض خبراء الاقتصاد إلى وضع قواعد للسياسة النقدية وتقييد الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية في البلدان التي تخرج منها التدفقات في ظل بعض الظروف. على سبيل المثال، تشير دراسة Mishra and Rajan (2019) إلى أنه بينما ينبغي إتاحة المجال للسياسة النقدية العادية، يمكن استبعاد أنواع معينة من إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية في بيئات معينة نتيجة لحجم التداعيات السلبية الكبيرة التي تولدها—كاستهجان التدخل المستمر من اتجاه واحد في سعر الصرف حتى وقت قريب. والالتزام بهذه القواعد لن يكون مسألة إيثار. فالبلدان التي وقعت اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي تقبل بالفعل مسؤوليتها عن العواقب الدولية للإجراءات من جانبها. وهذه القواعد ستضع حداً لسلوك البنوك المركزية في حالات الضرورة القصوى دون تغيير صلاحياتها أو دون أن يقتضي ذلك التنسيق على المستوى الدولي. وببساطة سوف تتجنب البنوك المركزية السياسات التي تتجاوز القواعد. وبالفعل، فإن «مجموعة الشخصيات البارزة»، التي كلفتها مجموعة العشرين بوضع اقتراحات بشأن تغيير البنين المالي العالمي، أشارت إلى الحاجة إلى «إطار دولي يقوم على قواعد، ويستند إلى قاعدة من الأدلة الشاملة المتطورة... لتقديم مشورة بشأن السياسات تسعى البلدان من خلالها إلى تجنب السياسات التي تترتب عليها تداعيات كبيرة، وتطوير أسواق صلبة، وتحقيق منفعة من التدفقات الرأسمالية بينما تدير المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي». وتضيف أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يضع إطاراً يمكن البلدان التي تخرج منها التدفقات من «تحقيق أهدافها المحلية مع تجنب انتشار تداعيات دولية كبيرة».

وهناك احتمال آخر مثير للاهتمام؛ إذ يشير نموذجنا إلى أن تيسير السياسة النقدية لفترة طويلة يمكن أن يعزز التمويل بالديون، ويضخم أسعار الأصول، ويزيد المخاطر

الخزانة الأمريكية، باعتباره طلباً واسع الانتشار على أصول تُعتبر مأمونة. وفي الواقع، ربما كان محاولة لوقف حركة ارتفاع سعر العملة، حتى مع تجنب مبالغ نقدية بغرض التصدي للانخفاض الحتمي في العملة (دراسة Hofmann, Shin, and Villamizar-Villegas 2019). وبالطبع، يفضي هذا التدخل إلى تفاقم الخطر الأخلاقي لأن الشركات ربما أفرطت في الاقتراض بعملة أجنبية، عندما ترى تراجع المخاطر متى عمل البنك المركزي على تمهيد القلب. ولهذا السبب، تحاول بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل الصين والهند، السيطرة على اقتراض الشركات بعملة أجنبية.

## أدوات قليلة

لسوء الحظ، لا تملك سلطات البلدان المتلقية للتدفقات سوى عدد قليل من الأدوات لإدارة التدفقات الرأسمالية التي لن تؤدي كذلك إلى اضطراب الاقتصاد المحلي بشكل كبير. والأهم من ذلك أن تشديد السياسة النقدية في البلد المتلقي للتدفقات يغير مخاطر من تحويل العملات التي تتكون منها قروض الشركات نحو الدولار الأقل سعراً؛ ومن ثم مخاطر من زيادة الوضع سوءاً بارتفاع سعر العملة المحلية. ومن ناحية أخرى، فإن انتهاز سياسة نقدية محلية أكثر تيسيراً سيشتج التوسع الائتماني المفرط.

ويزداد وضوح الميل نحو الانتعاش والكساد في البلدان المتلقية للتدفقات عندما يؤدي التضخم الهادئ إلى جعل السياسة النقدية في بلد المصدر تيسيرية على مدى فترات طويلة، على غرار الوضع في العقود الأخيرة. ومن منظور البلدان التي تتلقى التدفقات، فإن الالتزام بالحفاظ على «مستوى منخفض لفترة طويلة» في بلدان المصدر هو التزام بدعم تيسير أوضاع السيولة بصفة مستمرة في البلدان المتلقية—حتى تعود. وينطوي ذلك على تراكم التمويل بالديون والهشاشة المالية بشكل كبير. ولا عجب من إعراب صناعات السياسات في الأسواق الصاعدة عن قلقهم بشأن السياسة التيسيرية المستمرة في بلدان المصدر، وكذلك إمكانية عودتها من حيث أتت بصورة مفاجئة. ولا تتناقض هذه المخاوف بعضها مع بعض، فأحدها ناتج عن الآخر.

## المجال أمام العمل متعدد الأطراف

ما مدى مسؤولية بلدان المصدّر عن هذه التداعيات؟ أشار الرأي القائل بأن التداعيات ناتجة في الأساس عن عدم كفاية تصحيح سعر الصرف في البلدان المتلقية للتدفقات إلى أنه ليس عليها أي مسؤولية. وهذا بالفعل هو الرأي الذي تعتنقه بعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة، والتي تركز على صلاحياتها المحلية. ومن الصعب أن نعرف ما إذا كانت ستحتفظ بالرأي نفسه إذا كانت صلاحياتها تتضمن كذلك بعض عناصر المسؤولية الدولية. ويقر آخرون أنه ربما كانت هناك تداعيات لكنهم لا

إطار تتفق عليه كل الأطراف، ودعوة من يتخلفون عن السداد عادة. **FD**

**راغورام راجان** أستاذ المالية في كلية بووث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو ومحافظ بنك الاحتياطي الهندي الأسبق. ويلخص هذا المقال محاضرة «مانديل فيلمنغ ٢٠١٨»، التي ألقاها في صندوق النقد الدولي، وكانت مبنية على دراسة Diamond, Hu, and Rajan (قيد الإصدار).

#### المراجع:

Bruno, Valentina, and Hyun Song Shin. 2015. "Capital Flows and the Risk Taking Channel of Monetary Policy." *Journal of Monetary Economics* 71:119–32.

Diamond, Douglas, Yunzhi Hu, and Raghuram Rajan. Forthcoming. "Pledgeability, Liquidity, and Financing Cycles." *Journal of Finance*.

Gopinath, Gita, and Jeremy C. Stein. 2018. "Banking, Trade, and the Making of a Dominant Currency." Working paper, Harvard University, Cambridge, MA.

Hofmann, Boris, Hyun Song Shin, and Mauricio Villamizar-Villegas. 2019. "FX Intervention and Domestic Credit: Evidence from High-Frequency Microdata." BIS working paper, Bank for International Settlements, Basel.

Mishra, Prachi, and Raghuram Rajan. 2019. "International Rules of the Monetary Game." In *Currencies, Capital, and Central Bank Balances*, edited by John Cochrane, Kyle Palermo, and John Taylor. Stanford, CA: Hoover Institution Press.

التي تهدد الاستقرار المالي في بلدان المصدر. وإذا كانت السياسات النقدية للبنوك المركزية في بلدان المصدر تتضمن صلاحية الحفاظ على الاستقرار المالي المحلي، يجوز تعديل إجراءات السياسات على نحو يخفف كذلك من التداعيات الخارجية.

وبطبيعة الحال، لا يزال أمامنا طريق طويل للتوصل إلى الأدلة والفهم اللازمين لوضع إطار دولي قائم على قواعد غير أننا قطعنا شوطاً طويلاً أيضاً. ونحن في الغالب لم نعد نضع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كبش فداء لإصدار رد فعل غير ملائم أمام التدفقات الرأسمالية الداخلة. وإذا كنا نرغب في إيجاد السبل لاستخدام التدفقات الرأسمالية بصورة جيدة—لتلبية احتياجات الادخار في البلدان الغنية التي تبرز فيها ظاهرة الشيخوخة، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات تمويل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، دون التعجيل بوقوع أزمات دورية — فعلى البلدان أن تصنع سياساتها السيادية من واقع مسؤوليتها الدولية لتجنب وقوع تداعيات كبيرة. وربما كانت أفضل وسيلة لمعالجة هذه المشكلة متعددة الوجوه هي استخدام البلدان لأدوات متعددة بطريقة مسؤولة، مع قيام صندوق النقد الدولي بإجراء البحوث اللازمة، ووضع

## مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

يمكنك مشاهدة عرض أولي مجاني لمجموعة مختارة من مطبوعات صندوق النقد الدولي تغطي قضايا الاقتصاد العالمي، وعدم المساواة والنمو، وآسيا، والطاقة والموارد الطبيعية، من خلال زيارة ....

[elibrary.imf.org](http://elibrary.imf.org)



## مطالعة أولية مجانية

صندوق النقد الدولي

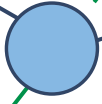


# التجارة مستقبل

السياسات يمكن أن تقوم بدور في تشكيل مستقبل النظام المتعثر للتجارة متعددة الأطراف  
بينيلوبي كوجيانو غولديبيرغ

بمزيد من تجزؤ عملية الإنتاج، والتطورات السياسية مثل اندماج أوروبا الشرقية وشرق آسيا في الأسواق العالمية، والتعاون الدولي. وهذه المسألة من التعقيد بحيث تنطوي على صعوبة بالغة في قياس المساهمة النسبية لكل تفسير منها في نمو التجارة مما يحول دون التوصل إلى تحديد دقيق وأدلة قوية من خلال الاقتصاد القياسي. ومع ذلك، فبناء على المبادئ الأولى، وعلى الأدلة التجريبية ذات الدلالة القوية، والحكايات الواقعية، لا يكاد يكون هناك شك في أن النظام التجاري القائم على قواعد والذي يتسم بوضوح المسار قد ساهم بشكل كبير في التجارة والنمو المدفوع بالتجارة في أنحاء كثيرة من العالم، خاصة في أوروبا وشرق آسيا. ولسوء الحظ، لم يشارك فيه الجميع. فهناك العديد من البلدان، وخاصة في إفريقيا وأمريكا

من المفارقات الغريبة أن تأتي مناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشاء مؤسستي بريتون وودز متعددي الأطراف في وقت تتعرض فيه منافع التعددية لكثير من التحديات. وتبرز على الساحة بصفة خاصة شكوك حول أداء نظامنا التجاري الحالي. فما هو مستقبل التجارة في هذه البيئة المليئة بالتحديات؟ وهل ظهرت الحمائية على السطح مؤخرا إيدانا بنهاية النظام التجاري المفتوح المبني على قواعد والمعزز للعولمة؟ أم يمكننا أن ننقذ النظام من خلال الإصلاح المتوازن؟ لقد شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نمو التجارة العالمية والدخل على نحو غير مسبوق. وما أكثر تفسيرات هذا النمو: الانخفاض الحاد في تكاليف الوصول إلى المعلومات والاتصالات، والتغير التكنولوجي الذي سمح



وتدعم البيانات هذه الفرضية الأولى. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم التغيرات في القيمة المضافة المحلية للصادرات كمتغير بديل للتجزؤ. وعادة ما يقترن ارتفاع درجة التجزؤ بزيادة استيراد المدخلات الوسيطة وانخفاض القيمة المضافة المحلية. وشهدت الصين تراجعاً واضحاً في القيمة المضافة المحلية لديها— مع حدوث توقف لفترة قصيرة أثناء الأزمة المالية — حتى ٢٠١١، اتساقاً مع ما هو معروف من مشاركة البلاد في سلاسل القيمة العالمية. غير أن القيمة المضافة المحلية في الصين أخذت ترتفع باضطراد منذ ٢٠١١.

ويكتسب هذا الاتجاه أهمية عند قياس نمو التجارة لسببين. أولاً، نظراً لقياس التجارة على أساس الإجمالي وليس بناءً على القيمة المضافة، فزيادة التجزؤ والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية تعني المزيد من التجارة بسبب العد المزدوج للمدخلات عبر الحدود. إذن، أي تراجع في مستوى التجزؤ ومعاملات سلسلة القيمة العالمية سوف يُترجم إلى تراجع التجارة بالقيمة الإجمالية. وثانياً، تشارك الصين بحصة كبيرة في سوق التصدير العالمي (انظر الرسم البياني ١). وكوريا وحدها هي التي تسير في نفس اتجاه الصين— ارتفاع القيمة المضافة المحلية بعد ٢٠١١. وفيما يخص سائر البلدان الأخرى، نجد أن القيمة المضافة المحلية ظلت ثابتة أو تراجعت بصورة طفيفة، اتساقاً مع زيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. لكن الصين تهيمن على أسواق التصدير، وتحدث بالتالي تأثيراً كبيراً على الاتجاه العام الكلي.

والأدلة على الفرضية الثانية متنوعة بشكل أكبر— التي تقول إن التجزؤ سيستمر بلا انقطاع (راجع دراسة، Gaulier, Sztulman, and Ünal 2019). وتمثل تجارة المنتجات الوسيطة أحد المتغيرات البديلة لتجزؤ الإنتاج التي تستخدمها الدراسات الاقتصادية. والسلع الوسيطة هي حاصل المنتجات نصف المصنعة وما يُطلق عليه الأجزاء والمكونات. ويعرض الرسم البياني ٢ الصادرات من المنتجات الوسيطة (الخط الأخضر) في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧.

وشهدت الصادرات من السلع الوسيطة نمواً قوياً حتى ٢٠١٣، بينما اضطربت لفترة قصيرة أثناء الأزمة المالية العالمية، لكنها أخذت تتراجع باطراد في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٦. ويتأثر هذا المقياس، الذي يستند إلى قيمة الصادرات، بعدة عوامل منها أسعار السلع الأولية. كذلك يقدم الرسم البياني ٢ مقياساً بديلاً للتجزؤ أو وثق صلة بتجارة السلع في سلسلة القيمة العالمية: نسبة القطع والمكونات على أساس الحجم في تجارة السلع المصنعة (الخط الأحمر). وازدادت هذه الحصة بوتيرة معتدلة منذ تسعينات القرن العشرين ولم تبد أي علامات على التراجع منذ الأزمة العالمية. علاوة على ذلك، كما تبين دراسة (Gaulier, Sztulman, and Ünal 2019) ، هذه الديناميكيات ليست نتيجة آثار التكوين القطاعي. فقد

اللاتينية، التي سبقها الركب، بينما تظهر أدلة متزايدة على عدم اقتسام مكاسب العولمة بشكل عادل بين سكان البلدان التي انتفعت من التجارة.

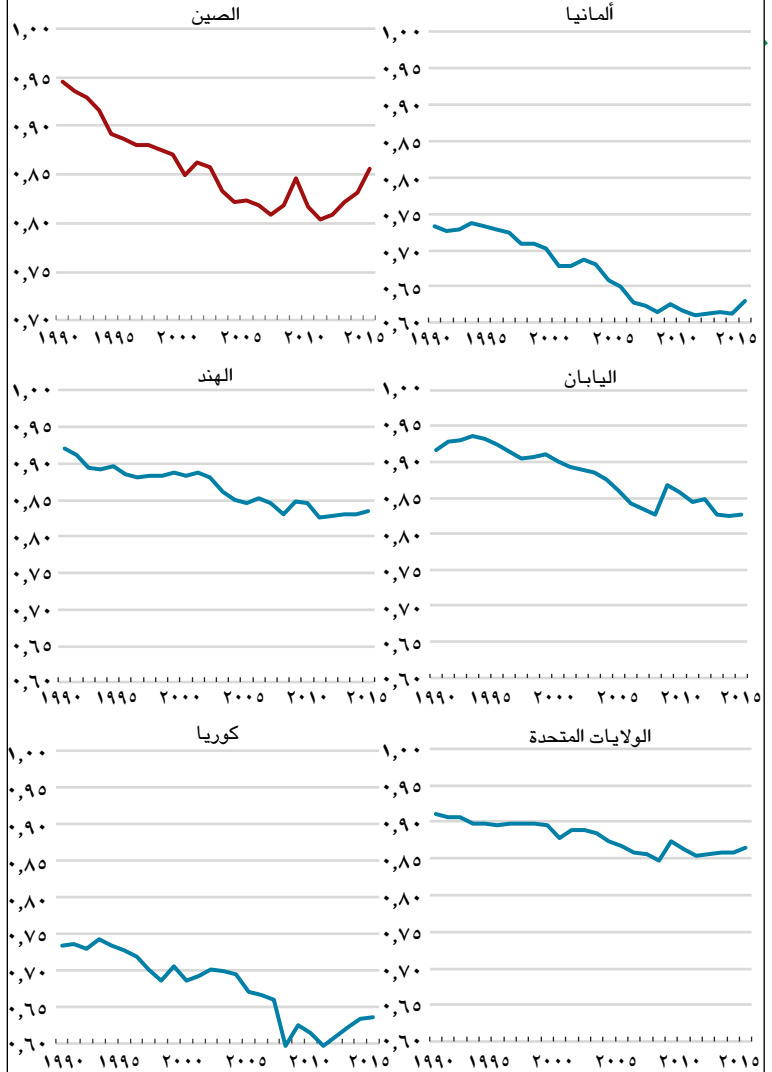
ومع هذا، ظلت هناك دائماً نظرة تجاه التجارة تعتبرها محركاً مهماً للنمو. والمنافع التي تتحقق من النظام المفتوح القائم على قواعد ومتعدد الأطراف تتجاوز انخفاض التعريفات الجمركية والحوافز التجارية الأخرى. فأى بلد يفي بالشروط، صغيراً كان أو كبيراً، في وسعه المشاركة. والقواعد تقلل عدم اليقين وتشجع الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصادات النامية. إنها تساعد البلدان على انضباط جماعات الضغط المحلية التي تنادي بالحماية، كما تتيح للبلدان القوية المصدقية في الالتزام بعدم إساءة استخدام قوتها التفاوضية للتغلب على البلدان الأصغر، وهي بالتالي تضع حوافز أمام البلدان الأصغر للمشاركة في المفاوضات التجارية. وعلى هذه الخلفية، تشكل التوترات التجارية التي ظهرت مؤخراً مصدر قلق، وخاصة في الاقتصادات النامية التي لم تكن ثمار العولمة بعد. فهل تستطيع هذه البلدان أن تعتمد على نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بكفاءة ليساعدها على الاندماج في الأسواق العالمية؟

## عوامل هيكلية

تتزايد هذه المخاوف بفعل تباطؤ نمو التجارة العالمية، وكان ذلك واضحاً حتى قبل بدء التوترات التجارية الحالية. فخلال فترة الأزمة المالية العالمية انهارت التجارة. وقد تعافى الاقتصاد العالمي ببطء بعد ٢٠٠٨، لكن التجارة لم تسترد قط الزخم الذي كانت تتمتع به في السابق. وأشار إلى عدة تفسيرات— منها العوامل الدورية، مثل بطء الطلب، خاصة على السلع المعمرة والاستثمارية، وهي أكثر حساسية للتجارة، وتراجع استثمار الشركات، ومحدودية تمويل التجارة في أعقاب الأزمة. لكن التفسيرين السائدين يتسمان بطبيعة هيكلية وهما بالتالي يبعثان على مزيد من القلق حيث يشيران إلى عوامل طويلة الأجل ربما كان التغلب عليها أصعب. وهذان التفسيران هما (١) استعادة توازن نمو الاقتصاد الصيني وما اقترن بها من زيادة القيمة المضافة المحلية في الصين، و(٢) الاعتقاد السائد بأن تجزؤ الإنتاج يمكن أن يستمر بلا انقطاع، ولا يترك سوى مجال محدود لمزيد من التخصص على مستوى العالم (راجع دراسة -Hoekman 2015، وConstantinescu, Mattoo, and Ruta 2016). ويشير مصطلح «تجزؤ» هنا إلى عملية تفكيك الإنتاج إلى مراحل منفصلة يجري تنفيذها في مصانع أو شركات مختلفة، ربما كانت واقعة في بلدان مختلفة.

## الصين أمام العالم

تشارك الصين بحصة كبيرة في سوق التصدير العالمية. ومن بين الاقتصادات المماثلة، كوريا وحدها هي التي تسير في نفس الاتجاه العام للصين — ارتفاع حاد في القيمة المضافة المحلية بدءاً من ٢٠١١. (القيمة المضافة المحلية، نسبة من إجمالي الصادرات)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات Trade in Value Added (TIVA)، ومنظمة التجارة العالمية.

ملحوظة: الاتجاه العام للقيمة المحلية يُضاف كنسبة مئوية من قيمة الصادرات في بلدان مختارة.

بعد مجموعات البلدان والمنتجات، ناقص المنتجات الجديدة (راجع دراسة 2019 Gaulier, Sztulman, and Ünal).

وختاماً، فلا يبدو أن هناك علامات واضحة على تباطؤ نمو التجارة في المجالات التي يقترن معظمها بالتجزؤ. وعلى المنوال نفسه، لا توجد أدلة تجريبية تدعم الآراء التي تشير إلى أن التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي سيدفعان الإنتاج إلى الداخل وانخفاض حجم التجارة مستقبلاً. وإذا كان ذلك دالة، فتشير الأدلة إلى أن هذا التقدم سيؤدي إلى زيادة التجارة من خلال دفع الإنتاجية. وإذا لم يكن تباطؤ نمو التجارة العالمية ضرورة حتمية تمليها التكنولوجيا، فمن الممكن أن تقوم السياسات بدور رئيسي في تشكيل مستقبلها. ولكن وسط الأجواء الكثيفة من عدم اليقين ورد الفعل العنيف المضاد للعلومة، تبدو الرغبة في تحرير التجارة آخذة في الانحسار. ومن المؤشرات على ذلك انخفاض عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة في ٢٠١٨ إلى أدنى مستوياتها منذ مطلع تسعينات القرن العشرين.

## بريق أمل

كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ مما لا شك فيه أن زيادة عدم المساواة داخل الاقتصادات المتقدمة ساهمت في إيجاد بيئة تتقبل الحمائية إن لم تكن تنادي بها بفعالية. علاوة على ذلك، فإن الإحباط الذي استمر طويلاً إزاء كفاءة أداء النظام أو حتى بتفكيك النظام. ويشكو البعض من عدم التزام كل الأطراف بالقواعد ومن أن نظام التجارة الحالي ليس «عادلاً». وهناك مخاوف كثيرة من الدعم الذي تقدمه الدول وحقوق الملكية الفكرية والدفع إلى نقل التكنولوجيا والتلاعب بسعر الصرف. وهناك بريق أمل من أن الاستياء ربما فتح الطريق أمام الإصلاح البناء ووضع تصميم أفضل للنظام التجاري مستقبلاً.

ويتعلق أحد مصادر عدم الارتياح بعمليات وضع القواعد وتفسيرها. وتختلف الآراء حول مدى فعالية آلية تسوية النزاعات في الوقت الحاضر، ونطاق ضوابط الدعم، والمعاملة السليمة للمؤسسات المملوكة للدولة. علاوة على ذلك، فإن نهج منظمة التجارة العالمية التقليدي «ما لا يدرك كله يترك كله» والذي بموجبه يجب أن يوافق كل أعضاء منظمة التجارة العالمية على كل القضايا، أصبح قيداً عليها. فاستكمال جولة كينيدي استغرق أربع سنوات، لكن جولة الدوحة، التي بدأت في ٢٠٠١، فتُعتبر قد وصلت إلى طريق مسدود. ومن المفارقات العجيبة أن نجاح منظمة التجارة العالمية، والذي كانت نتيجته انضمام غالبية البلدان إلى عضويتها وتغطيتها لمعظم أنحاء العالم، أصبح هو أكبر تحدٍّ أمامها، لأن هذا الأمر يزيد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء.

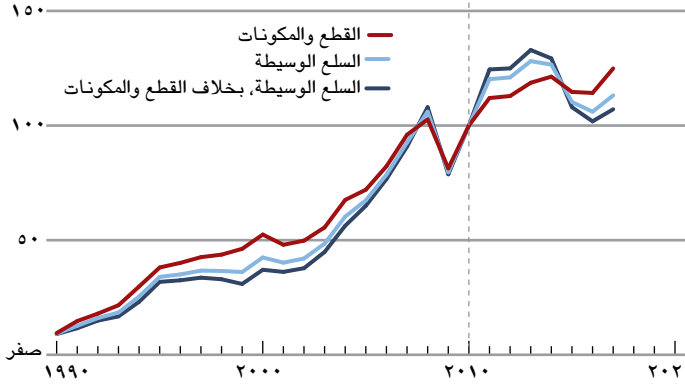
وعلى الجانب الإيجابي، أدى الإقرار بهذا التحدي إلى الدفع نحو اتخاذ نهج أكثر مرونة، بما فيها الاتفاقيات محدودة الأطراف بين مجموعة من البلدان التي لديها نفس

شهد قطاع الإلكترونيات تطورات متناقضة — وهو أحد القطاعات الأكثر تجزؤاً في العالم، ويسهم بنسبة ٤٠٪ من تجارة القطع والمكونات. فبينما انخفضت حصة تجارة القطع والمكونات من مجموع تجارة آلات المكاتب وأجهزة الحاسوب، فقد ارتفعت حصتها في معدات الاتصالات. وأخيراً، لا تزال سلاسل القيمة العالمية تتوسع في تغطية المنتجات والبلدان؛ إذ تشهد تجارة القطع والمكونات تنوعاً كبيراً من حيث المناطق الجغرافية والمنتجات التي تدخل فيها عند قياسها



الرسم البياني ٢  
مشهد متنوع

الصادرات العالمية من المكونات والسلع الوسيطة الأخرى تعكس صورة مختلطة عما إذا كانت عولمة الصناعة التحويلية تسير دون انقطاع أم أنها لا تزال تتكشف (مؤشر: ٢٠١٠=١٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية (COMTRADE) التابعة للأمم المتحدة  
ملحوظة: يعرض الرسم البياني المتغيرات التالية: الصادرات من القطع والمكونات، الصادرات من السلع الوسيطة الأخرى، الصادرات من السلع الوسيطة (القطع والمكونات + أخرى)، ٢٠١٧-١٩٩٠.

المشروع للقواعد التنظيمية المحلية بغرض حماية المستهلكين وسوء استخدام الحمائية. ولن تستطيع سياسة التجارة وحدها أن تحقق التقدم في هذه المجالات، إنما هناك حاجة كذلك إلى التعاون والتنسيق بشأن النواحي التنظيمية.

وعند التفكير في المستقبل، يبدو أن التعاون اللازم لحفز نمو التجارة، وخاصة في الخدمات، سيتحقق على الأرجح إذا كان يضم اقتصادات تمر بمراحل التنمية نفسها وتشترك في الأهداف نفسها. وعلى هذه الخلفية، فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تساعد كنقطة بداية مفيدة ويكون لها دور مكمل للمنصات متعددة الأطراف. والتجارة الدولية ليس محكوما عليها بالتباطؤ الدائم، إنما هي تمر بمنعطف حاسم. وسوف يعتمد مستقبلها بشدة على خياراتنا على صعيد السياسات. **FD**

**بينيلوبي كوجيانو غولديبيرغ** كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي.

### المراجع

Constantinescu, Cristina, Aaditya Mattoo, and Michele Ruta. 2016. "Does the Global Trade Slowdown Matter?" World Bank Policy Research Working Paper 7673, Washington, DC.

Gaulier, Guillaume, Aude Sztulman, and Deniz Ünal. 2019. "Are Global Value Chains Receding? The Jury Is Still Out. Key Findings from the Analysis of Deflated World Trade in Parts and Components." CEPII Working Paper 2019-01, Paris.

Hoekman, Bernard, ed. 2015. *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* VoxEU.org eBook, CEPR Press.

International Monetary Fund, World Bank, and World Trade Organization (IMF-WB-WTO). 2018. "Reinvigorating Trade and Inclusive Growth." Washington, DC.

Mattoo, Aaditya. 2019. "Services Globalization in an Age of Insecurity: Rethinking Trade Cooperation." World Bank Policy Research Working Paper 8579, Washington, DC.

الفكر (صندوق النقد الدولي — البنك الدولي — منظمة التجارة العالمية ٢٠١٨). ويجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية المشاركة في اتفاقياتها متعددة الأطراف، لكن الاتفاقيات محدودة الأطراف لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من البلدان وتسمح لسائر الأعضاء باعتماد القواعد الجديدة إذا اختارت ذلك، ولا تزال منظمة التجارة العالمية تفضل الاتفاقيات متعددة الأطراف. ولكن عندما لا يتسنى التوصل إليها، فإن الاتفاقيات محدودة الأطراف ربما قدمت أفضل ثاني البدائل. وعند مقارنتها بالاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية، نجد أنها توفر مزايا إتاحتها من حيث المبدأ لسائر أعضاء المنظمة إذ قرر أي منهم الانضمام لاحقاً. وبالتالي، تتغلب هذه الاتفاقيات على القصور الذاتي المحتمل الذي يقترن بالمفاوضات متعددة الأطراف كلية، دون تقويض المبادئ الأساسية للعمل متعدد الأطراف. وهناك تطورات مشجعة في هذا الاتجاه، منها اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي وُقعت في الأصل عام ١٩٩٦ وتوسعت في ٢٠١٦، واتفق في ظلها ٥٣ من البلدان الأعضاء على تخفيضات في التعريفات الجمركية طبقت فيما بعد على جميع البلدان أعضاء المنظمة. وكبديل عن ذلك، سعت منظمة التجارة العالمية لتحقيق مزيد من المرونة من خلال السعي لعقد اتفاقيات متعددة الأطراف تفصل قضايا معينة عن المبادرات الأوسع نطاقاً. ومن أبرز الأمثلة على ذلك اتفاقية تسهيل التجارة في ٢٠١٣ التي كانت تهدف إلى تحسين ممارسات الجمارك. ويمثل اعتماد هاتين الاتفاقيتين شهادة على فعالية منظمة التجارة العالمية التي أصبحت أكثر مرونة.

وهناك مصدر ثان لعدم الارتياح يتعلق بموضع التركيز الملائم في المفاوضات الدولية والاتفاقيات الجديدة. لقد تغيرت طبيعة التجارة بفعل الثورة الرقمية. ويعمل كثير من المؤسسات الآن كحلفاء وصل في سلسلة القيمة العالمية التي تغطي بلدان متعددة، ويمكن الآن الحصول على العديد من الخدمات، كالخدمات المصرفية والتأمين، من شركات في بلدان أخرى، وتقوم التجارة الإلكترونية بدور متزايد الأهمية في المعاملات عبر الحدود. والنمو في هذه المجالات يتطلب خطوات تتجاوز تخفيض التعريفات الجمركية، فيقتضي معالجة الإجراءات «وراء الحدود» التي تقف في طريق التجارة العابرة للحدود (راجع دراسة 2019 Mattoo). وتشمل هذه الخطوات الاتساق بين القواعد التنظيمية المحلية، والاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية، والإجماع على طريقة التعامل مع البيانات وقضايا الخصوصية التي تتسم بالحساسية. لقد ثبت أن هذه القضايا تنطوي على صعوبات حتى وقتنا هذا، حتى بين البلدان التي حققت في الماضي نجاحاً في تحرير أسواق السلع لديها. والفروق التنظيمية بين البلدان يمكن أن تعكس مخاوف لها ما يبررها بشأن معايير الجودة، واستغلال قوة الأسواق الدولية، وخصوصية البيانات. ويجب على صناعات السياسات تحقيق التوازن بين الاستخدام

## الصندوق يمكنه (ويتعين عليه) إصلاح نفسه

في عالم سريع التغير، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى مساندة من بلدانه الأعضاء  
محمد العريان

سياسات فرادى البلدان، وإلى الأثر التحفيزي المهم للقروض التي يقدمها.

وكان ذلك ليؤدي إلى زيادة خطر الإخفاقات الحكومية والسوقية، وإلى تواتر الأخطاء في مجال السياسات والأحداث السوقية الطارئة — وبالتالي إلى استنزاف قدرة فرادى البلدان على تحقيق نمو مرتفع واحتوائي وحماية الاستقرار المالي. ويجب أن نشير هنا إلى أن هذه المخاطر مرتفعة بالفعل نتيجة مجموعة التحديات الحالية التي تواجه الاقتصاد العالمي (راجع مقال «دور صندوق النقد الدولي حالياً ومستقبلاً» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ولكن ماذا لو أن الصندوق قد تم تأسيسه اليوم، كيف كان ليختلف دوره عما عهدناه على مدار الخمسة وسبعين عاماً الماضية؟ كان الصندوق ليحتفظ بالعديد من خصائصه الهيكلية التي تصورها مؤسسه، وكان ليستمر في ممارسة مهامه الأساسية بوصفه مؤسسة ذات عضوية عالمية وخبراء من الطراز الرفيع، ألا وهي: مراقبة سلامة فرادى الاقتصادات والاقتصاد العالمي، وإقراض البلدان المعوزة، ومساعدة الحكومات في بناء قدراتها على تشكيل السياسات الاقتصادية والمالية السليمة، وإتاحة منتدى للنقاش.

ولكنه ينبغي، ويستطيع، بل يتعين عليه، أن يقوم بالمزيد — أي الاضطلاع بدور قيادي وتيسيري أكبر في تهيئة النظام الدولي وتحوله بشكل منهجي. وللقيام بذلك، يجب أن يولي الصندوق أهمية أكبر لكيفية تنظيم عمل خبرائه، ودمج قضايا مثل التكنولوجيا والعدالة الاجتماعية والاستمرارية في أنشطته الأساسية، والتداخل بين مجلسه التنفيذي وإدارته العليا وخبرائه. غير أن أياً من ذلك لن يحقق هدف الصندوق ما لم تضطلع البلدان الأعضاء بمسؤولياتها على المستويين الفردي والجماعي.

ويجب أن يقترن إصلاح الصندوق بزيادة حصص العضوية لدعم أنشطته، إلى جانب تعديل التوزيع بين بلدانه الأعضاء، وزيادة فرص الحصول على الموارد المالية المقترضة. كذلك يجب أن يقدم الصندوق طائفة من التسهيلات الإقراضية لتلبية مختلف احتياجات البلدان الأعضاء، وأن يركز على اختصاصاته الأساسية، مع مراعاة ضرورة أخذ آثار القضايا الكلية المهمة الأخرى في الاعتبار، مثل تغير المناخ، إلى جانب التعاون مع الوكالات متعددة



الصورة مهواة من: ALLIANZ

**لا يساورني أدنى شك** في أنه لو كان صندوق النقد الدولي غير موجود في الوقت الحالي، لكانت الأصوات قد ارتفعت داعية إلى تأسيسه.

فبدون الصندوق، لم يكن ليوحد مقرض أخير حقيقي على المستوى الدولي عندما تقع الأزمات في بلد ما على نحو مفاجئ وتمتد آثارها إلى بلدان أخرى. ولكانت البلدان قد احتاجت إلى مستوى أعلى من التأمين الذاتي غير الفعال، بما في ذلك الاحتفاظ بمبالغ كبيرة للغاية في صورة احتياطات دولية مكلفة، ولأصبحت أكثر ميلاً إلى تسخير الأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالح محدودة، ولقل تبادل المعلومات، ولأصبح المجال محدوداً لتنسيق السياسات الاقتصادية من أجل الحفاظ على النمو والاستقرار العالميين. ولكانت الأسواق قد أصبحت أقل انضباطاً وكفاءة، وافتقر المشاركون إلى المعلومات والتحليلات والبيانات التي تتضمنها التقارير القطرية والإقليمية الصادرة عن الصندوق، والإصدارات الدورية لتقارير آفاق الاقتصاد العالمي، والراصد المالي، والاستقرار المالي العالمي، التي ينتظرها الكثيرون. وكانوا ليفتقرون أيضاً إلى الدور الذي يضطلع به الصندوق كطرف ثالث في التحقق من فعالية

ولكن في عالم أكثر توجها نحو التعددية القطبية وقائم على روابط مالية عميقة ومتغيرة في الوقت نفسه، توجد حاجة ملحة لعمل المزيد على ثلاثة مستويات — المستوى المؤسسي والمستوى الوطني والمستوى العالمي.

على المستوى المؤسسي، تظل موارد الصندوق وخبراته متحيزة بشكل مفرط تجاه الاقتصاديات والسياسات، بدلا من المجتمع وتأثير الأسواق المالية. فلا يزال يوجد قصور في ربط الجوانب المالية غير المصرفية والاجتماعية بالتقدم الاقتصادي، وغالبا ما يُنظر إلى هذه الروابط كأمر ثانوية. ولا تستخدم العلوم السلوكية والرؤى ذات الصلة بصنع القرارات بالدرجة الكافية لدعم التحول من مرحلة المرغوب إلى مرحلة الممكن وصولا إلى مرحلة الفعالية. ولن يمكن إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات دون تعميق التنوع الإدراكي في مجالات مثل المساواة بين الجنسين، والمؤهلات الدراسية، والخبرات المهنية، والخلفية الثقافية.

## توجد حاجة ملحة لعمل المزيد على ثلاثة مستويات — المستوى المؤسسي والمستوى الوطني والمستوى العالمي.

ويتطلب هذا التحول أيضا دمج قضايا الحوكمة والمساواة الاجتماعية والعدالة بشكل أكبر في أنشطة الصندوق. ويعني ذلك زيادة المساواة في النهج المتبع مع بلدان العجز وبلدان الفائض على نحو ما ارتأى مؤسسو الصندوق. ويتطلب كذلك اتباع نهج أكثر انفتاحا في التعلم من الأخطاء، سواء كانت أخطاء ثابتة في إعداد التنبؤات (كالتفاؤل المفرط في توقعات النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية)، أو التصميم الجزئي للبرامج (بما في ذلك عدم إيلاء اهتمام كاف بتكاليف النقش المفرط ومخاطره)، أو السيطرة المفرطة من جانب المساهمين الرئيسيين، أو عدم التركيز بدرجة كافية على التأثير السلبي لحالة فرط الديون المزمنا على زخم النمو في بلد ما.

ويمكن للبلدان الأعضاء المساعدة في هذا الصدد من خلال الاعتراف بشكل أكبر بدور الصندوق كناصر أمين. إذ ينبغي أن تنظر بشكل أكثر جدية في مخاطر التداعيات والتداعيات المرتدة الناتجة عن اتباع نهج ذات منظور ضيق في وضع السياسات. وفي حالة احتياجها للاقتراض، يجب أن تقاوم رغبتها في الانتظار للحظة الأخيرة قبل اللجوء للصندوق، وأن تكون أكثر ديناميكية ووضوحا في تحمل مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج التصحيح والإصلاح المدعومة بموارد الصندوق.

وينبغي أن يتعاون أعضاء الصندوق في اتخاذ خطوات أكثر جرأة وحسما نحو تنفيذ نهج يقوم على الجدارة (وليس الجنسية) في اختيار المديرين العموم

الأطراف والإقليمية الأخرى. وسيكون صعود الصندوق إلى «موضع الصدارة بين أقرانه» على الساحة متعددة الأطراف نتيجة طبيعية لسمعته القوية. جنبا إلى جنب مع بنك التسويات الدولية، بوصفه المنظمة الدولية الأكثر كفاءة وتكنولوجيا وفعالية.

## مواكبة التطورات

بالرغم من ذلك، ينبغي أن يولي العالم مزيدا من الاهتمام بجوانب معينة في هيكل الصندوق وعملياته تحد من فعاليته ومصداقيته، وتؤثر تأثيرا بالغا على سمعته. وتتطلب هذه المجالات اهتماما في الوقت الحالي حتى يتمكن الصندوق من مواكبة التغيرات الملموسة في الاقتصاد العالمي التي تزداد تعقيدا في ظل تطور الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، وهياكل القوى المتغيرة على مستوى البلدان، وحالة فقدان الثقة العامة في المؤسسات وآراء الخبراء، والعلاقات الاقتصادية والمالية المتغيرة على المستويين الوطني والدولي، والقوى الداعية إلى التفتت العالمي.

وقد اتضحت بالفعل قدرة الصندوق على إجراء تغييرات ذاتية شاملة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن أوجه قصور شديد في عملياته. ففي مجال الرقابة، عزز الصندوق مناهج الإنذار المبكر وأولى عناية أكبر بالشواغل الاجتماعية وقضايا الاستمرارية. وفي مجال الإقراض، استحدثت أدوات إقراضية جديدة أتاحت الحصول على مزيد من الموارد وتركيز الجزء الأكبر من القروض في البداية، كما تضمنت آليات لتسريع عملية الصرف. وتحول تركيزه جزئيا إلى الشريطة، حيث يحاول في الوقت الحالي أن يراعي في إعدادها المخارج النهائية، وليس مدخلات السياسات فحسب.

وفيما يتصل بالحوكمة وعمليات التكيف الأخرى، عزز الصندوق صوت وتمثيل الاقتصادات النامية إلى حد ما، وأدرج عملة الصين في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، كما طور من عملية إدارة المخاطر. وعمل على توسيع نطاق أنشطة التواصل الداخلي والخارجي، كما عزز مكتب التقييم المستقل الذي يعد بمثابة جهاز الرقابة الداخلية لدى الصندوق.

وبالرغم من جميع هذه التطورات، يقر الصندوق بالحاجة إلى إجراء مزيد من التغيير. فقد أكد كل من الإدارة العليا للصندوق وخبرائه على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في عدد من المبادرات، بما في ذلك زيادة القدرات المالية للصندوق لتلبية الاحتياجات المحتملة. وحسب تقرير مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٨ بشأن حوكمة الصندوق، «توجد مخاوف متزايدة بشأن المساءلة والتمثيل قد تؤثر، إذا لم يتم التصدي لها، على شرعية الصندوق، وبالتالي على فعاليته في نهاية المطاف».

## يجب أن تتكيف المؤسسة بوتيرة أسرع للاضطلاع بدورها المهم في النظام الدولي.

يتناسب مع الواقع العملي الجديد. وفي ظل التغيرات الناشئة عن الابتكارات التكنولوجية ومختلف هياكل القوى والهيكل السوقية، يجب أن تتكيف المؤسسة بوتيرة أسرع للاضطلاع بدورها المهم في النظام الدولي — وهو دور أساسي لرفاهة غالبية سكان البلدان الأعضاء.

### تحقيق التوازن الصحيح

خلال الأسبوع الأول من عملي في الصندوق كإقتصادي شاب متفرغ في صيف عام ١٩٨٣، هالتني فكرة أن يكون الصندوق قادرا على التعامل مع جميع البلدان الأعضاء على قدم المساواة، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بكل حالة على حدة في نفس الوقت. وخلال مسيرتي المهنية في الصندوق التي استمرت على مدار ١٥ عاما، لمست عن قرب التطبيق العملي لهذه الفكرة. ولم يكن من السهل دائما تحقيق التوازن الصحيح، لا سيما في ظل المعوقات التي تفرضها القضايا السياسية، والأفكار والحقوق المكتسبة المتقدمة. ولكن تحقيق النجاح المرغوب تطلب إيجاد هذا التوازن استنادا إلى حسن تقدير الخبراء والإدارة العليا، والتزامهم، واستجابتهم في الوقت الملائم.

وستزداد أهمية تحقيق هذا التوازن بالنسبة للصندوق في ظل تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، وتغيير الابتكارات التكنولوجية لطبيعة عملنا بل لكيفية قيامنا به، وتفاعل سياسات الغضب مع كيفية إدارة السياسات الاقتصادية الوطنية، وتعرض الروابط الاقتصادية والمالية عبر البلدان لمزيد من ضغوط التفتت. وسيطلب ذلك إجراء إصلاحات ذاتية يصعب على معظم المؤسسات القيام بها على الوجه الأكمل. ولكن ذلك أفضل كثيرا من تراجع أهمية المؤسسة أو تأثيرها أو احترامها.

وربما يكون خبراء الصندوق بما لديهم من حس بالالتزام أقدر من غيرهم على تحقيق ذلك. فهم على أتم استعداد للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الذاتية على نحو منضبط ونافع، وقادرون على المواجهة من موقف قوة وليس من موقف ضعف، مدعومين في ذلك بقيادة تتمتع برؤية سديدة — ولكن لن يمكنهم النجاح بدون اتخاذ تدابير تمكينية من جانب البلدان الأعضاء المساهمة في الصندوق. **FD**

محمد العريان، كبير المستشارين الاقتصاديين في أليانز، ونائب مدير إدارة سابقا في صندوق النقد الدولي.

ونوابهم، وعمل المزيد — سريعا — لتعزيز صوت وتمثيل الاقتصادات النامية بما يتناسب مع وضعها (لا سيما مقارنة بالبلدان الأوروبية)، والتحرك بشكل أسرع لزيادة الطاقة الإقراضية للصندوق. وكلما زاد التأخر في إحراز التقدم اللازم في هذه المجالات، زادت احتمالات الأزمات المالية، والانخفاض المزمع في النمو وعدم احتوائه للجميع، واستمرار تراجع مصداقية المؤسسة وأهميتها، وتفتت النظام الدولي.

وقد طرأت تغيرات كبيرة على هيكل الاقتصاد العالمي وآلياته خلال الخمسة وسبعين عاما منذ نشأة مؤسستي بریتون وودز. وقد يشير البعض، ولهم الحق، إلى الحالات التي تحرك فيها الصندوق إما بشكل متباطئ أو بعد وقوع الأزمات بالفعل، ولكنه يعد عموما من بين المؤسسات متعددة الأطراف الأكثر مرونة فيما يتصل بتطوير الممارسات التشغيلية بما





كذلك تسهم التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي. فشبكة تحويل الأموال النيجيرية، ستيلر (Stellar)، تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة، مثل المعاملات المصرفية والمدفوعات الصغيرة والتحويلات، للمواطنين الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية. وتتيح مدفوعات الهاتف المحمول أيضا الحصول على منتجات مالية أكثر تعقيدا. ففي عام ٢٠١٧، طرحت كينيا سندات M-Akiba، وهي سندات حكومية ذات قيمة منخفضة تبلغ ٣٠٠٠ شيلينغ كيني (أو ٣٠ دولارا أمريكيا)، ولا تباع إلا من خلال مدفوعات الهاتف المحمول.

ثالثا، يسهم الاقتصاد الرقمي في انفتاح قطاع الخدمات الذي يمثل نسبة متزايدة من الاقتصاد في العديد من البلدان منخفضة الدخل. ففي ظل تطبيق السياسات الملائمة، يمكن للبلدان منخفضة الدخل أن تجد لنفسها ميزة نسبية في عدد من المجالات، مثل النقل والتوصيل والتشخيص الطبي والحاسبة. فعلى سبيل المثال، يعمل ما يزيد على ١٠ آلاف موظف عبر مراكز الاتصالات التابعة لشركة iSON BPO في نيجيريا وغانا وليبيريا وسيراليون وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر. وفي موريشيوس، يعمل ١٢ ألف مواطن في قطاع التعهيد الخارجي لعمليات الشركات. وفي مصر، حسب تقديرات شركة الاستشارات فروست آند سوليفان (Frost & Sullivan)، تزيد قيمة سوق التعهيد الخارجي لعمليات الشركات على ١,٢ مليار دولار أمريكي. وفي الفلبين، تولد سوق التعهيد الخارجي لعمليات الشركات ثلث مجموع إيرادات التصدير، ويعمل بها ١,٣ مليون مواطن.

## إمكانات الهاتف المحمول

وتشير تقديرات مؤسسة بروكينغز (Brookings Institution) إلى أن تكنولوجيات وخدمات الهاتف المحمول في إفريقيا نشأت عنها قيمة اقتصادية تجاوزت ١٥٠ مليار دولار أمريكي اعتبارا من عام ٢٠١٥. ودعم النظام الاقتصادي القائم على الهاتف المحمول ٣ ملايين وظيفة، كما ساهم بحوالي ١٤ مليار دولار أمريكي في الإيرادات الضريبية في عام ٢٠١٧. وحسب تقديرات شركة الاستثمار بارتيك بارتنز (Partech Partners) لعام ٢٠١٨، بلغت إيرادات الشركات المنشأة حديثا في إفريقيا، لا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ما يزيد على ١,١ مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى تزايد زخم الاقتصاد الرقمي في إفريقيا.

غير أن هذه المكاسب لا تمثل سوى نسبة صغيرة من مكاسب التنمية التي يمكن أن تتحقق في إفريقيا بفضل الاقتصاد الرقمي. فبالرغم من تنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان الإفريقية منذ أكثر من ٣٠ عاما، لا تزال هذه البلدان متأخرة فيما يتصل بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرص الحصول على هذه التكنولوجيا واستخدامها، والمهارات ذات الصلة. وفي حين يقدر تغلغل خدمات الهاتف المحمول بنسبة ٤٤٪ في عام ٢٠١٧، بلغ متوسط تغلغل خدمات الإنترنت ٢٠٪ فقط، مع وجود تفاوتات كبيرة — من ٩٠٪ في كينيا إلى ٣٪ في النيجر. وفي عام ٢٠١٧، لم يشترك في خدمات الإنترنت عالي السرعة سوى ٧٪ من الأسر الإفريقية.

الاقتصادية والاجتماعية. ويتعذر على أكثر من ٦٠٪ من السكان الحصول على الخدمات المالية. لذلك توجد حاجة إلى عمل المزيد، ويمكن أن يكون للرقمنة دور أساسي في هذا الصدد.

وتكافح البلدان منخفضة الدخل حول العالم من أجل الحفاظ على النمو في ظل تباطؤ الطلب العالمي وتراجع أسعار السلع الأولية. وبينما يبدو أن البلدان المصدرة ذات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة أفضل أداء من غيرها، فإنها تستنزف ميزانياتها لتمويل الاستثمارات السريعة في البنية التحتية. ويجب على البلدان منخفضة الدخل زيادة مدخراتها، وتحسين جودة استثماراتها، والأهم من ذلك رفع معدل العائد على الاستثمارات الجديدة بهدف إدارة الدين وتوفير حيز في المالية العامة للإنفاق على القطاع الاجتماعي. ويمكن للاقتصاد الرقمي المساعدة في تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث طرق:

أولا، يمكن تحقيق وفورات هائلة من خلال تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وشفافيتها. فباستخدام التكنولوجيا الرقمية، استطاعت رواندا زيادة إيراداتها السنوية بأكثر من ٦٪. وتمكنت دولة جنوب إفريقيا من تخفيض تكلفة تحصيل الضرائب بنسبة ٢٢٪. ومن خلال تقليل الوقت اللازم لتأسيس الشركات، واستخدام منصات التجارة الإلكترونية، تمكنت بلدان مثل موريتانيا ورواندا والسنغال من تشجيع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وحققت الهند وفورات بقيمة ٩٩ مليار دولار أمريكي من خلال نظام الهوية الرقمية (Aadhaar) الذي ساهم في تخفيض تكلفة تقديم الخدمات ووصولها إلى نسبة أكبر من الفئات السكانية المعوزة.

ويوجد دور مهم أيضا للتطبيقات الإلكترونية المبتكرة. ففي ملاوي، يساعد التطبيق الإلكتروني "onebillion's onecourse"، المستخدم في تعليم القراءة والكتابة والرياضيات، على تحسين المهارات الحسابية في الصفوف الدراسية من الأول للثالث وتضييق الفجوة بين الجنسين في مهارات القراءة والرياضيات، وذلك حسب دراسة نشرت في صحيفة Frontiers in Psychology. وفي رواندا، يستخدم المرضى برنامج "BabyLe" الذي يتم تثبيته على الهاتف المحمول، ويستفسر منهم عن أعراضهم، ويقدم لهم معلومات أو يحيلهم إلى أطباء إذا لزم الأمر. ووفقا لنشرة Mo-bile Health News، يستفيد من هذا البرنامج ٣٠٪ من السكان البالغين، ويبلغ عدد الاستشارات التي يتلقاها البرنامج يوميا ٢٠٠٠ استشارة في المتوسط.

ثانيا، يمكن للتكنولوجيا مساعدة البلدان منخفضة الدخل في تحسين بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال زيادة فرص حصولها على التمويل. وتمثل إحدى هذه الفرص في التجارة الإلكترونية التي تناسب خصوصا المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل ما يزيد على ٨٠٪ من الشركات الإفريقية. وتتيح منصات التجارة الإلكترونية التعامل مع مجموعة أكبر من المشترين. وبعض هذه المنصات يقدم خدمات تساهم في تخفيض التكلفة بدرجة كبيرة — مثل معالجة المدفوعات، وخدمة العملاء، والشحن، وخدمة رد المشتريات، والتوصيل.

## من الأهمية بمكان أن تُوزَّع منافع الرقمنة فيما بين السكان كافة.

إفريقي دون هوية قانونية. وهو ما يعني أن نصف سكان القارة تقريبا غير قادرين على المساهمة بشكل ملموس في النمو الاقتصادي أو الحصول على الخدمات اللازمة لزيادة رفاهتهم. وتعد الهوية الرقمية، أي القدرة على التحقق من هوية شخص أو شركة ما إلكترونيا، هي الأساس الذي تقوم عليه منصات الاقتصاد الرقمي، كما تتيح حلا فعالا لأزمة الهوية.

وفي اجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقد في فبراير ٢٠١٩، دُعيت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا إلى التعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ومبادرة إفريقيا الذكية وغيرها من أجل وضع استراتيجية للهوية والتجارة الرقمية — وهي مبادرة واضحة على إدراك قادة إفريقيا لهذه المشكلة الملحة. ويقوم الاقتصاد الرقمي على الثقة. لذلك من الضروري أن يكون لدى إفريقيا التنظيم الكافي، لا سيما في مجالات خصوصية البيانات وحوكمة البيانات والأمن الرقمي.

ومن اللازم توافر بنية تحتية رقمية ومهارات رقمية واستثمارات إضافية كي تستفيد القارة الإفريقية من جميع منافع الاقتصاد الرقمي. وتشير تقديرات بنك التنمية الإفريقي إلى أن ٢,٦٪ فقط من الإنفاق على البنية التحتية في إفريقيا تم توجيهه إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٠١٦. وتمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أداة قوية لجذب مزيد من الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويهيئ استقرار الاقتصاد الكلي المجال للاستثمارات العامة والخاصة في تنمية البنية التحتية والمهارات الرقمية. وفي الوقت نفسه، تتيح الرقمنة فرصا لمواجهة القضايا الهيكلية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مثل تعبئة الإيرادات، وإدارة الدين، وإدارة المصروفات العامة. ويمكن لصندوق النقد الدولي، من خلال العمل التحليلي والحوار بشأن السياسات مع البلدان منخفضة الدخل، المساعدة في زيادة الوعي وخيارات السياسات من أجل استغلال الروابط بين السياسة الاقتصادية الكلية والرقمنة. وبالمثل، يجب أن تكون المؤسسات الحكومية قادرة على وضع المعايير والأطر التنظيمية اللازمة لتعظيم مكاسب النظام الرقمي والحد من المخاطر المصاحبة له. <sup>FD</sup>

والخبر السار هو أن العديد من البلدان الإفريقية والمنظمات الإقليمية تعكف حاليا على وضع سياسات واستراتيجيات وإجراءات تنظيمية للاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة. ويمكن تحقيق نتائج هائلة من خلال الاستثمارات المدروسة في البنية التحتية التكنولوجية وإتاحة بيئة داعمة تكافئ المبتكرين.

ويمكن القول بأن التكنولوجيا ربما تكون أفضل محفز للاستثمار. لماذا؟ بسبب التراجع المستمر في تكلفة استخدام أجهزة الحاسب الآلي والتخزين والربط الشبكي وشاشات العرض وخدمات الإنترنت وغيرها من العناصر ذات الصلة. فقد انخفض متوسط تكلفة الهاتف المحمول الذي يتضمن بعض خصائص الهواتف الذكية مما يزيد على ٢٠٠ دولار في ٢٠٠٨ إلى ٢٠ دولارا في ٢٠١٨. وخلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، انخفضت تكلفة الخمسمائة ميغابايت من البيانات من ٣٠ دولارا تقريبا إلى ٥ دولارات. ويتيح انخفاض التكلفة على هذا النحو قوة اقتصادية كبيرة من شأنها تعزيز الشمول وزيادة مشاركة النساء في القوة العاملة. ويمكن عزو النمو في قطاع التعهيد الخارجي لعمليات الشركات إلى هذا العامل ولو جزئيا على الأقل.

وبالرغم من أهمية توفير بيئة مواتية للتكنولوجيا في كل بلد، تكمن المنفعة الحقيقية في تمكين التشغيل البيئي بين البلدان. ويتطلب ذلك تنظيما وتنسيقا. فلنتخيل مثلا إلى أي مدى ستقل قيمة الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الإنترنت إذا لم يمكن تشغيلها إلا داخل البلدان وليس فيما بينها. وستتيح إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إطارا لوضع المعايير التكنولوجية والتنسيق والتشغيل البيئي لدعم التجارة بين الحدود.

وسيكون للتكنولوجيا دور مزدوج في تعزيز منطقة التجارة الحرة. فمن خلال تسريع وتيرة التنفيذ وأتمتة العمليات وتخفيض التكاليف، ستشجع التكنولوجيا التجارة عبر الحدود. وسيتمكن كذلك فتح مجالات جديدة، مثل التجارة والخدمات الرقمية، بما في ذلك التصدي لكابوس الدعم اللوجستي لسلاسل العرض في أجزاء عديدة في إفريقيا. ومن شأن الهواتف المحمولة، والشبكات ذات النطاق العريض، وخدمات السحابة الإلكترونية، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الكبيرة، المساهمة في تخفيض تكلفة التخطيط والجدولة الزمنية والرصد والتوصيل وإدارة السلع بدرجة كبيرة، مما يتيح فرصة كبيرة لخلق وظائف جديدة.

### توزيع المنافع

ومن الأهمية بمكان أن توزع منافع الرقمنة فيما بين السكان كافة. وربما يوجد حوالي ٥٠٠ مليون مواطن

فيرو سونغوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

## إعادة تعريف دور الصندوق

في عالم ما بعد الأزمة، على صندوق النقد الدولي أن يتجاوز نطاق دوره كمقرض  
أخير  
آدم توز

الآسيوية التي وقعت خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ عندما أتهم بفرض شروط مرهقة على المقترضين دون داع. وفي محاولة للاستجابة لهذه الانتقادات، أنشأ الصندوق جهازا للرقابة الداخلية، وهو مكتب التقييم المستقل. وحث على إجراء إصلاحات أساسية فيما يتصل بإعادة هيكلة الدين السيادي، ولكن هذا المقترح تم إغفاله بسبب الاعتراضات الشديدة من القطاع المالي. ودعت إدارة جورج دبليو بوش الصندوق إلى مزيد من العمل على اختلالات الحساب الجاري في محاولة للضغط على الصين. ولم تمض فترة طويلة قبل أن يتضح أن الولايات المتحدة لم تكن لها أي نية للسماح بمراقبة الاختلالات الأمريكية أو انتقادها.

وعندما وقعت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، لم يكن للصندوق دور أساسي في البداية. فظاهريا على الأقل، لم تكن أزمة عام ٢٠٠٨ مرتبطة بميزان المدفوعات أو العملة. أي أنها لم تكن «من نوع الأزمات التي يتعامل معها الصندوق» بعبارة أخرى. وحالت إدارة بوش دون تدخل الصندوق في كوريا الجنوبية التي شهدت بالفعل تراجعاً حاداً في قيمة الون في خريف ٢٠٠٨. وكانت ذكريات التسعينات لا تزال حاضرة. ولم يُطلب من الصندوق التدخل إلا عندما أدى تعطل أسواق الائتمان إلى توقف مفاجئ في تمويل الأسواق الصاعدة.

### توزيع الأدوار

بدأت الأدوار الوظيفية والسياسية تتوزع بصورة ضمنية. فقد قامت السلطات الوطنية بإنقاذ الوضع المالي للبنوك. ولجأت البلدان ذات الاحتياطيات الضخمة، مثل روسيا والصين، إلى التأمين الذاتي. وقدم الاحتياطي الفيدرالي سيولة بالدولار مباشرة إلى مجموعة مهمة من البنوك المركزية ضمت ١٤ بنكا. وقدم الصندوق تسهيلات لبلدان أخرى، مع تصميم الدعم بحيث ينطوي على أقل قدر من التدخل، وأتاح للمكسيك وبولندا الاستفادة من أحد خطوط الائتمان المرن الجديدة. ونتج عن حجم الإقراض المرتبط بالأزمة والحاجة إلى توسيع نطاق التمويل المقدم من الصندوق تأثير إيجابي، حيث أرغمت السلطات في الغرب والاقتصادات الآسيوية الصاعدة على الموافقة على إعادة موازنة حصص العضوية وحقوق التصويت. وفي اجتماع مجموعة العشرين المنعقد في لندن خلال إبريل ٢٠٠٩، تمت الموافقة على زيادة الطاقة الإقراضية للصندوق بثلاثة أضعاف إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي.



الصورة مهواة من: ADAM TOOZE

تعرض صندوق النقد الدولي للهجوم في عام ٢٠٠٧ قبيل الأزمة المالية العالمية. ووصفه الاقتصادي باري آيكنغرين بأنه «سفينة بلا دفة تجري على غير هدى في بحر من السيولة». وحذر ميرفن كينغ، الذي كان يشغل منصب محافظ بنك إنجلترا في هذا الوقت، من أن الصندوق يواجه خطر «فقدان أهميته».

وكانت القروض القائمة للصندوق قد تراجعت إلى حوالي ١١,١ مليار دولار أمريكي. وكانت تركيا هي البلد المهم الوحيد الذي حصل على قروض جديدة منه. ومع توقف النشاط، نضبت مصادر الإيرادات. ولو كانت فترة الإقراض الميسر قد استمرت، لكان من المحتمل للغاية إجراء إصلاحات جذرية في مؤسستي بريتون وودز. ولكن أزمة عام ٢٠٠٨ أنهت هذا النقاش. وأصبح الصندوق جزءاً أساسياً من جهود مواجهة الأزمة في ظل غياب أي بديل واضح.

وقد شهد العقد الماضي اضطرابات مالية واقتصادية وسياسية حادة. وكان عقداً جيداً بالنسبة للصندوق. فهو حالياً المؤسسة الوحيدة التي تواجه الأزمة المالية العالمية، ويمتلك موارد ضخمة، كما أن خبراءه ليسوا مجرد أداة في يد المقرضين. فخلال أزمة منطقة اليورو على وجه الخصوص، كانت برامج الصندوق مستقلة بدرجة كبيرة.

ولكن الأزمات ليست جميعها في مصلحة الصندوق. فعزوف البلدان عن الاقتراض منه قبل عام ٢٠٠٨ لم يكن مجرد تأثير للانتعاش الاقتصادي وتيسر الحصول على التمويل الخاص، ولكنه كان مدفوعاً بدرجة كبيرة أيضاً بالوصمة التي صاحبت دور الصندوق في الأزمة المالية



من غير الواضح إلى أي مدى سيستطيع الصندوق الوفاء بهذا الالتزام. وكان أدائه مختلطاً بالفعل في أوقات الصعوبات. وتعد أوروبا أوضح مثال على ذلك. فقد تمكن اقتصاديو الصندوق مبكراً من رصد حلقة الآثار السلبية المرتدة بين البنوك والدين السيادي في منطقة اليورو. وبينما أشار الصندوق إلى الحاجة إلى إعادة رسملة البنوك الأوروبية، فإنه لم يفرض موقفه على شركائه الأوروبيين، ولم ينسحب بشكل حاسم حتى المراحل الأخيرة من أزمة اليونان في عام ٢٠١٥. ووجد نفسه بذلك مضطراً للمشاركة في سياسة تمديد أجل الديون المتعثرة المشكوك في تحصيلها وما لها من تداعيات مدمرة.

وفي نهاية المطاف، تم شطب ديون اليونان في عام ٢٠١٢، ولكن هذا الإجراء كان بمثابة الملاذ الأخير ولم يكن كافياً. وكان الأثر الرئيسي لذلك هو اللجوء إلى القروض الخاصة بدلا من القروض الرسمية، مما يزيد من صعوبة إعادة الهيكلة لاحقاً. والحل الوحيد لهذه المعضلة يتمثل في إحياء دعوة الصندوق إلى إعادة هيكلة الديون على نحو منهجي ومنظم. وإلا سيجد الصندوق نفسه يكرر برامج التسوية الجزائية ذات الشروط المشددة.

### تساؤلات أساسية

يواجه الصندوق في الوقت الحالي نوعاً جديداً من التسييس يؤدي إلى زيادة حادة في المخاطر، متمثلاً في: منافسة محددة بين مختلف القوى تقترن بزيادة حجم الإقراض بين الحكومات.

ويثير هذا التحدي بعض التساؤلات الأساسية. ففي الوقت الذي يتزايد فيه شعور الولايات المتحدة وأوروبا بأن علاقتهما مع الصين أصبحت تتخذ شكل منافسة بين القوى العظمى، كيف سيقوم الصندوق بالتحكيم في المطالبات المتنازع بشأنها الناشئة عن الإقراض بموجب مبادرة الحزام والطريق في مناطق الصراعات الجغرافية-السياسية، مثل باكستان؟ وكيف سيؤثر ذلك على قضية تعديل حقوق التصويت، وتجديد ترتيبات التمويل المعتمدة في عام ٢٠٠٩، واختيار المدير العام التالي؟

وفي عالم يشهد تدفقات مالية خاصة هائلة ونهجا غير متوازن وغير متسق بدرجة كبيرة في التعامل مع الدين العام والمنافسة الجغرافية-الاقتصادية المتزايدة، سيكون من قبيل التفاؤل أن نفترض أن جميع الأزمات ستصب في مصلحة الصندوق. وينبغي، بدلا من ذلك، أن يستفيد الصندوق من دروس العقود الماضية وأن يدعم على نحو استباقي اتخاذ تدابير تنظيمية احترازية كلية صارمة، وإنشاء نظام جديد لإعادة هيكلة الديون السيادية، والحاجة الملحة لتصحيح التوازن بين حصص العضوية وحقوق التصويت على نحو يعكس الواقع العالمي. **FD**

أدم تونز أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا، وآخر أعماله كتاب بعنوان *Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World*.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق كان الأداة المختارة للتدخل العالمي من جانب إدارة الرئيس أوباما ومحور اهتمام الصين. فعندما دعا محافظ بنك الشعب الصيني، زو زيوتشان، إلى توفير بديل لنظام العملة القائم على الدولار في مارس ٢٠٠٩، استند في مقترحه إلى حقوق السحب الخاصة، وهي عملة الاحتياطي المستخدمة في الصندوق، واستوحاه من اتفاقية بريتون وودز. كذلك فضلت ألمانيا الصندوق على المؤسسات الأوروبية كأداة لمواجهة الأزمة.

### منطقة خطرة

بدأ صندوق النقد الدولي العمل على قضية أكثر خطورة في عام ٢٠١٠ عندما شارك في الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار منطقة اليورو. وكانت لهذه المشاركة مبرراتها. فالأزمة كانت ضخمة لأسباب يكمن معظمها في عدم كفاية الجهود الأوروبية لمواجهة الأزمة، وكانت تهدد بزعزعة استقرار النظام. وفي ربيع عام ٢٠١٠، تضامنت إدارتا ميركل وأوباما لوضع الصندوق في صدارة الجهود الأولية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في اليونان. وأصبح الصندوق منذ ذلك الحين جزءاً أساسياً من الثلاثي الذي أدار البرامج الطارئة في منطقة اليورو. والتزم بتوفير مبالغ إضافية بقيمة ٢٥٠ مليار يورو لتمويل شبكة الأمان المالي التي تم تصميمها على عجلة في منطقة اليورو. وبوجه عام، توسعت أنشطة الصندوق بدرجة ملحوظة بعد تراجعها في عام ٢٠٠٧. وأعلن الصندوق بوضوح أنه لا يعترزم مجرد العودة إلى أساليبه السابقة. فقد أصبحت الشرطية أقل صرامة وأكثر ملاءمة للظروف المحلية. ولم تترتب على انتقادات الصندوق لسياسات التقشف المالي في عام ٢٠١٢ سوى آثار سياسية محدودة. وفي ظل التدفقات الرأسمالية الضخمة الناشئة عن سياسة التيسير الكمي التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي والانتقادات المتكررة من جانب الأسواق الصاعدة، تراجع الصندوق عن جموده الشديد فيما يتصل بتطبيق الضوابط الرأسمالية.

وصبت الأزمات التي وقعت منذ ٢٠٠٨ بالفعل في مصلحة الصندوق. والسؤال هنا هو ما إذا كانت المشكلات الرئيسية التي أدت إلى الأزمة المؤسسية العميقة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد تم حل أي منها أم لا. ولكن الإجابة عن هذا السؤال أقل وضوحاً للغاية.

وفي ذروة الأزمة العالمية التي وقعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم يكن للصندوق أي دور في واقع الأمر. وكانت النظم المصرفية والأسواق النقدية هي محور الأزمة، وليست سوق الدين الحكومي الأمريكي كما توقع الكثيرون. وكانت هذه الأزمة أكبر بكثير من حجم الموارد المتاحة للصندوق. وتطلبت إجراء تعديلات، ليس فقط على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وإدارة القطاع العام، وأسواق العمل — وهي المجالات المعتادة التي تركز عليها برامج الصندوق — ولكن أيضاً على صعيد تطبيق مفهوم الرأسمالية المالية في حد ذاته. وكان ذلك مجالاً جديداً. وبدأ الصندوق في مراقبة التدفقات المالية والميزانيات العمومية على مستوى النظام ككل. ولكن

رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، والرئيس  
الأمريكي وودرو ويلسون، ورئيس الوزراء البريطاني  
ديفيد لويد جورج عقب توقيع معاهدة فرساي في  
نهاية الحرب العالمية الأولى.



# فرساي شبح

المؤتمر الذي أسدل الستار على الحرب العالمية الأولى تلاه  
توجه انغلاقي نرى أمثاله اليوم  
باري آيكنغرين

التاسع والعشرين من يونيو، عام ١٩١٩ من القرن الماضي، تم توقيع معاهدة فرساي لإسدال الستار رسمياً على الحرب العالمية الأولى. غير أن هذه الوثيقة ليست مدعاة للاحتفال نظراً لإخفاق المعاهدة في تحقيق أهدافها مخيبة بذلك الآمال التي عقدت عليها. فالمعاهدة لم تحقق سلاماً أبدياً، ولم تخلق عصراً من الرخاء في أوروبا أو العالم، ولم تضع إطاراً مؤسسياً فعالاً لتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

بل إنها أخفقت للغاية لدرجة اعتماد نهج مختلف كلياً عقب الحرب العالمية الثانية قام على منح دور قيادي أقوى للولايات المتحدة وإنشاء مؤسسات شاملة في أوروبا والعالم. ونتج عن ذلك في الربع الثالث من القرن العشرين نمو اقتصادي في البلدان الصناعية بوتيرة غير مسبوقة.

ولكن الذكريات تتوارى، ولن يكون من قبيل المبالغة القول بأن أخطاء فرساي تعيد نفسها. وقد كانت الولايات المتحدة آنذاك طرفاً في المفاوضات بشأن المعاهدة، ولكنها رفضت يدها من نتائجها. إذ رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم. ولم تكن مشاركا نشطاً في مؤتمر جنوة المنعقد عام ١٩٢٢ بغرض تعزيز النظام النقدي والمالي الدولي. ولم تدعم جهود عصبة الأمم في المفاوضات بشأن وقف الجمارك مؤقتاً، وطبقت زيادات استغرافية في جمارك الاستيراد عامي ١٩٢٣ و١٩٣٠. ولم تتنازل عن ديون الحرب المستحقة على حلفائها الأوروبيين، مما أدى إلى تفاقم فوضى التعويضات الألمانية.

## رفض التحالفات

أعدت هذه النزعة الانغلاقية التأكيد على الموجة الانفصالية طويلة الأجل التي أُلقت بظلالها على الفكر السياسي الأمريكي منذ صدور المقالة المؤثرة لتوماس بين عام ١٧٧٦ بعنوان «الفطرة السليمة» (*Common Sense*) التي ساق فيها حججاً معارضة لإقامة التحالفات. ونظراً لأن الولايات المتحدة يفصلها عن أوروبا ما يزيد على ٢٠٠٠ ميل من مياه المحيط، فقد ظن قادتها أنه كان بإمكانهم تجنب الانخراط في شؤون هذه القارة. ولم تشارك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى إلا بعد هجوم الغواصات الألمانية على السفن الأمريكية، مما تعذر معه إمكانية الاستمرار في سياسة الحيادية المعمول بها. وبعد الحرب، رفضت الولايات المتحدة الدخول في هذه التحالفات، ولم يقتصر الأمر فقط على تطبيقها جمارك جديدة، بل فرضت قوانين تقييدية على الهجرة.

وأوجه الشبه بين التاريخ وسياسات الجمارك والهجرة الأمريكية الانغلاقية الحالية جلية لا لبس فيها.

ويظهر ذلك أيضاً في العوامل التي دعمت التوجهات الانفصالية للبلد. فحقبة العشرينات، مثلها مثل أوائل

القرن الحادي والعشرين، شهدت تغيرات اقتصادية سريعة، واستساعت الفئات التي سبقها الركب لوم الأجانب والحث على فرض الجمارك. وفي العشرينات، شملت هذه الفئات المزارعين الأمريكيين، ولا سيما أصحاب مزارع الحبوب، الذين عانوا بسبب اتساع حجم الأراضي المزروعة في الأرجنتين وكندا وغيرهما. وفي عام ١٩٣٠، تم سن قانون سموت-هاولي الجمركي، وكان ينظر إليه في البداية باعتباره إجراء لحماية المزارعين الأمريكيين من الواردات الرخيصة. ولكن استخدام الجرارات، وليس المنافسة الاستيرادية، كان هو السبب الأهم في الحقيقة وراء انخفاض أسعار المزرعة في الولايات المتحدة. ولكن كان من الأسهل لوم الأجانب بدلاً من كبح جماح التقدم التكنولوجي.

أما اليوم، فقد أصبح تراجع أنشطة الصناعة التحويلية، وليس معدل التوظيف في القطاع الزراعي، هو مصدر القلق، وأصبح المتهم هو الروبوتات وليس الماكينات الزراعية. لكن رد الفعل السياسي لم يختلف.

## حصص الهجرة

وعلى غرار وقتنا الحالي، كان أحد جوانب التحول الانفصالي آنذاك متعلقاً بسياسات الهوية. فقد واجه المهاجرون الأوائل من الجزر البريطانية واسكاندينافيا، وأغلبهم من البروتستانت، صعوبات بسبب المهاجرين القادمين من بلدان جنوب وشرق أوروبا التي كان معظم سكانها من الكاثوليك. وقد كانت المحاكمة الشهيرة في عام ١٩٢١ لنيكولا ساكو وبارتولوميو فانزيتي بتهمة القتل، وهما إيطالي المولد منتميان للفكر الفوضوي، تجسيدا للشكوك بشأن ما سمي بالمهاجرين الجدد. والشاهد أيضاً قانون الهجرة لعام ١٩٢٤ الذي حدد حصص الهجرة، ليس على أساس الحصص الحالية للسكان، ولكن على أساس حصص مختلف مجموعات المهاجرين في عام ١٨٩٠، أي قبل قدوم العديد من تدفقات المهاجرين الجديدة. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، اتقدت مشاعر العداوة تجاه المهاجرين من أصحاب البشرة السمراء الذين تحدثوا لغة مختلفة ومارسوا ديناً مختلفاً، لا سيما خلال فترة عودة المكسيكيين من ١٩٢٩ حتى نهاية ١٩٣٦، التي كان الهدف منها ترحيل حوالي مليوني مكسيكي ومكسيكي-أمريكي.

لذلك فإن التوجهات الانفصالية دائماً ما كانت حاضرة في الفكر السياسي الأمريكي، ولكنها تكون أقوى ما تكون في ظل الاضطرابات الاقتصادية وشواغل الهوية، وهو ما ينطبق على العشرينات والوقت الحالي.

وكان الخطأ الجوهري الآخر في معاهدة فرساي هو حرمان القوى الصاعدة من المشاركة. فقد تم استبعاد ألمانيا من عصبة الأمم حتى عام ١٩٢٦. وواجهت قيوداً دائمة على قوتها العسكرية. وكانت استقلاليتها الاقتصادية محدودة، لا سيما نتيجة منعها من إقامة اتحاد جمركي مع النمسا. وأدت



الوفود مجتمعون في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩.

ستمارس نفوذها من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أم من خلال أدوات تصميمها بنفسها من أجل تعظيم نفوذها الاقتصادي والسياسي عالمياً، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق. وفي حال قيامها بالاستثمار وتقديم المساعدة من خلال الصندوق والبنك الدولي، ستخضع بذلك للقيود المؤسسية الحالية، وسيتمكن الأعضاء الآخرون موازنة نفوذها. وإن لم تفعل ذلك، ستمتد بقدر أكبر من الحرية لفعل ما يحلو لها. وتزداد احتمالات حدوث ذلك في ظل امتناع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان عن منح الصين صوت أكبر في مؤسستي بريتون وودز.

ولنا في فشل معاهدة فرساي تذكرة بضرورة قيام القوى المهيمنة بدور قيادي في تشكيل ودعم التحالفات والمؤسسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار، وبالخاصة إلى دمج القوى الصاعدة على نحوٍ بنّاء في هذه الترتيبات. ويبدو أن الولايات المتحدة قد نسيت هذه الدروس حالياً. ولكن السياسات الأمريكية شهدت تحولات انفصالية من قبل. والسؤال هنا هو ما إذا كان نسيان هذه الدروس أمراً مؤقتاً أم دائماً. **FD**

**باري آيكنغرين** أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي. وآخر مؤلفاته كتاب بعنوان *The Populist Temptation: Economic Grievance and Political Reaction in the Modern Era*.

## لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن أخطاء فرساي تعيد نفسها.

هذه القيود إلى نزعة قومية هدامة أدت في نهاية المطاف إلى انهيار جمهورية فايمار.

### سلام منفصل

تدهورت الأوضاع في روسيا التي أجرت مفاوضات سلام منفصلة مع ألمانيا في ١٩١٨. وبالرغم من أن ممثلي المجلس الروسي المؤقت المناهض للبلاشفة حضروا مفاوضات فرساي، تم استبعاد البلاشفة. لذلك عندما تم إنشاء الاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٢، لم يكن في إمكانه المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي. وانضمت بالفعل الدولة السوفييتية الجديدة إلى عصبة الأمم أخيراً عام ١٩٣٤ — ولكن بصفة مؤقتة. ولكن في هذا الوقت، كان الاتحاد السوفييتي مستبعداً بالفعل من الترتيبات الاقتصادية والمالية الغربية، مما مهد لشعب الاقتصاد العالمي، والعالم، إلى تكتلات سوفييتية وغربية.

وفي الوقت الحالي، تسعى الصين سعياً حثيثاً لتعزيز وضعها في الساحة العالمية. والسؤال هنا هو ما إذا كانت



# صعود الصين

صعود الصين في العقود المقبلة سيكون له آثار بعيدة المدى — وعلى العالم أن

يستعد  
كيوجين

المالي الدولي لا يركز حتى الآن على النموذج الجديد الذي استحدثته الصين— ولكن يجدر به ذلك.

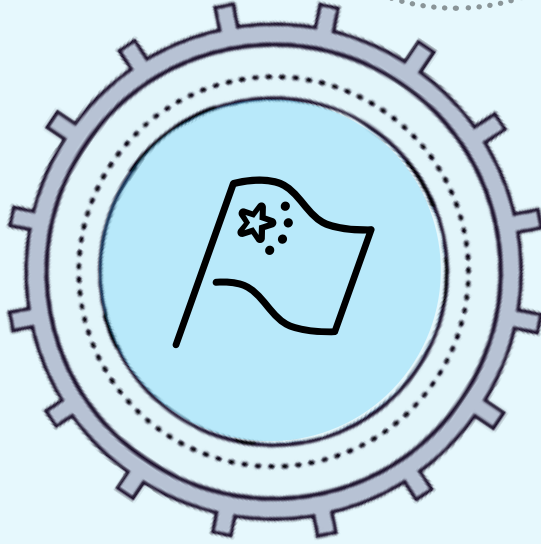
وستكون الصين في عام ٢٠٤٠، على ما يبدو من ظاهراً الأمور، ذات نفوذ اقتصادي قوي. فوفقاً للتوقعات المعقولة، ستكون قد وضعت لنفسها الأسس المتينة التي تجعلها أكبر اقتصاد في العالم، بدخل يتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من مستوى دخل الولايات المتحدة. لكنها ستظل، خلال عشرين عاماً، اقتصاداً نامياً وفقاً للعديد من المقاييس — فالنموذج المالي ستكون أبطأ من التنمية الاقتصادية، والعديد من التشوهات الاقتصادية وتشوهات السياسات قد تظل قائمة.

وفي ذلك السيناريو، يجب على العالم أن يستعد لتحول الصين إلى أول اقتصاد سوق صاعدة مؤثر على النظام. وينبغي أن يستعد للمزيد من التقلبات وعدم اليقين عندما تصبح الصين أكثر اندماجاً مع الأسواق المالية العالمية. وينبغي أن يستعد للصددمات التي ستسبب فيها الصين للاقتصادات النامية تحديداً — ولكن على نطاق أوسع بكثير وبقوة دافعة وزخم أكبر.

فكل تغيير كبير في السياسات، أو زعر في البورصات، أو انتعاش أو هبوط للنشاط الاقتصادي في الصين قد ينتشر إلى حد معقول عبر الشبكات المالية التي تربط بين البلدان. كذلك فإن ٧٠٪ من المستثمرين في أسواق رأس المال في الصين اليوم هم مستثمرو التجزئة، الذين يتسمون بسرعة رد الفعل تجاه الاضطرابات والتغيرات في الشعور السائد بينهم. وقد تصبح البورصات سريعة التغيير، وأسعار الصرف المتقلبة هي القاعدة وليست الاستثناء.



**مع تحولها** من مكان معزول اقتصادياً إلى المحور الأكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي، تواصل الصين أحداث تغييرات مزلّلة، سواء داخل حدودها أو خارجها. وهذه هي المرة الثانية في التاريخ الحديث التي يسير فيها اقتصاد نام على المسار السريع ليصبح أكبر اقتصاد في العالم، لكنها المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك في عالم يتسم بهذا الترابط. إن كيفية قيام الصين — وهي بلد فريد يمر بمرحلة تحول — بتصميم سياسات تحرير القطاع المالي وانفتاحه ستكون ذات أهمية قصوى للجميع. وكذلك الأمر بالنسبة للدور الذي تلتزم الصين بالاضطلاع به في مجال التعاون الاقتصادي العالمي. إن الفكر المعاصر عن مستقبل النظام



وفي الوقت الحالي، ترسل الصين بالفعل صدمات إلى بقية العالم عن غير قصد، رغم انكشافها للمخاطر المالية على المستوى الدولي. ويبين البحث الذي أجريته مع بي هوانغ أن الصدمات التي تنتشر إلى بقية العالم ليست فقط صدمات السياسات (النقدية والمالية العامة) ولكنها أيضا صدمات عدم اليقين بشأن السياسات.

ففي بلد يشهد إصلاحات كبيرة وصغيرة بصورة منتظمة، حيث غالبا ما تؤدي تغيرات السياسات إلى تقلبات دورية بدلا من أن تحد منها، وحيث يعتمد اتجاه السياسة واستراتيجيتها على التجربة وليس الخبرة، يمكن أن تكون حالة عدم اليقين بمثابة تهديد مباشر للأسواق المالية التي تنتم بالحساسية المفرطة.

ويبين بحثنا أنه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، أثرت صدمات عدم اليقين بشأن السياسات إلى حد كبير ليس فقط على المتغيرات الاقتصادية، مثل الإنتاج الصناعي العالمي وأسعار السلع الأولية، ولكن أيضا على المتغيرات المالية الرئيسية، بما في ذلك أسعار الأسهم العالمية، وعوائد السندات، ومؤشر MSCI العالمي، والتقلبات المالية. وإذا ما تخيلنا الآن الصين في عام ٢٠٤٠، سنجد أنها أكثر أهمية وبها عدد أكبر من القنوات المفتوحة على بقية العالم — سواء الإقراض المصرفي عبر الحدود، أو حيازات المحافظ الاستثمارية، أو التدفقات الرأسمالية، أو رنمينبي أكثر هيمنة. وفي ذلك السيناريو، فإن الصدمات التي ستتسبب فيها الصين لن تنتشر بصورة أسرع وأقوى فحسب، بل أيضا سيتفاقم تأثيرها ويتسع نطاقها من خلال قنواتها المالية المتزايدة والمتنوعة.

إن صعود الصين اليوم يشبه إلى حد كبير صعود الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر. فرغم أنها كانت تشهد نموا سريعا وتعمل على اللحاق بركب البلدان الأوروبية، كانت تعاني من الاعتلال الذي يصيب الاقتصادات النامية والمتمثل في أسواق رأس المال غير المتطورة. وشابت نظام حوكمة الشركات مشكلات وأزمات مصرفية تحدث بانتظام؛ وحال ضعف الوسطاء الماليين ونقص الأصول المالية، إلى جانب عدم وجود مقرض أخير دون الحشد الفعال لرؤوس الأموال. كذلك فإن تقلبات الاقتصاد الأمريكي وحالة الذعر المالي في الولايات المتحدة في عام ١٨٧٣ انتقلت بالكامل إلى أوروبا وبريطانيا العظمى، اللتين عانتا من انكشاف كبير لمخاطر الاقتصاد الأمريكي.

وهذا يطرح ثلاثة أسئلة حول مستقبل الصين والتعاون الدولي العالمي.

السؤال الأول يتعلق بالرغبة في سرعة تحرير القطاع المالي وانفتاحه في الصين. فمن وجهة نظر الصين، قد يؤدي تحرير القطاع المالي واندماجه إلى تخصيص أفضل لرأس المال المالي. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تقييد السياسة. فعندما يخضع بلد ما للفحص الصارم من جانب

المستثمرين العالميين، يضيق المجال أمام اتباع سياسات غامضة أو غير مستقرة أو غير مسؤولة — وكلها تكون أكثر قبولا خلف الأبواب المغلقة.

والسؤال الثاني يتعلق بما يريده العالم، وإلى أي مدى ينبغي أن يعلن عما يريده. فما زال العالم يصرع التعارض بين السياسات المحلية والضرورات الدولية، وأحيانا ما تكون هناك ازدواجية في المعايير. فالاحتياطي الفيدرالي يؤكد على أنه يضع سياساته على أساس المصالح الأمريكية وليس المصالح العالمية، لكن السياسة النقدية الأمريكية تؤثر بشكل كبير على بقية العالم. فهل من الواقعي أن نطلب من الصين أن تضع سياساتها المالية على أساس المصالح العالمية بدلا من مصالحها الخاصة؟

أما السؤال الثالث فيتعلق بالتعاون الدولي، والذي سيكون ضروريا في المستقبل إذا ما تبنى الاحتياطي الفيدرالي وبنك الشعب الصيني، ولكل منهما سلطته الخاصة وهدفه الخاص، رؤيتين مختلفتين وربما متعارضتين عن العالم. وقد كان التعاون إلى حد كبير مطمحا لنظام بريتون وودز، والأجزاء السابقة من نظام سعر الصرف المرن، ومجموعة السبع، واتفاقية بلازا لعام ١٩٨٥. ورغم أن الحديث لم يعد يتطرق له غالبا، هناك حاجة ماسة إلى عودته إلى طاولة النقاش.

وعلى الجانب الإيجابي، ستكون الصين ركيزة للطلب في العالم، خاصة لأن عجز الطلب الكلي في الاقتصادات المتقدمة قد يشكل عبئا دائما. ويمكن أن تكون الصين أيضا مصدرا إضافيا لتنوع المحافظ الاستثمارية والعملات على مستوى العالم — بل قد يكون الرنمينبي عملة بديلة من عملات الاحتياطي. نحن نعيش في عالم من النماذج المتغيرة. والسؤال الذي يطرح نفسه غالبا هو: «هل الصين مستعدة للانفتاح؟». وقد يكون السؤال الحقيقي هو: «هل العالم مستعد؟» **FD**

**كيو جين** هي مدير مركز الصين العالمي وأستاذ الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

# نحو نظام متعدد الأقطاب

يجب أن نستعد لمرحلة تحول قد تكون مضطربة نحو نظام نقدي دولي أكثر أماناً وكفاءة

إيمانويل فارحي

هائلة، على حد تعبير فاليري جيسكار ديستان، وتتحمل مسؤوليات هائلة أيضاً. فهي، بشكل مباشر أو غير مباشر، مورّد الأصول الآمنة والسائلة الرئيسي لبقية العالم، والجهة المصدرة للعملة الرئيسية المستخدمة في الفواتير التجارية، والقوة العظمى في السياسة النقدية العالمية، والمقرض الأخير الرئيسي.

وهذه السمات يعزز بعضها بعضاً. فاستخدام الدولار كعملة رئيسية في الفواتير التجارية تجعل الاقتراض بالدولار أكثر جاذبية، وهو ما يجعل بدوره التسعير بالدولار أكثر جاذبية. والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة كمقرض أخير يجعل الاقتراض بالدولار أكثر أماناً، مما يزيد بدوره من مسؤولية الولايات المتحدة في أوقات الأزمات. وكل هذه العوامل تعزز الوضع الخاص للولايات المتحدة.

ولا يعني هذا أن كل شيء على ما يرام في النظام النقدي الدولي الذي يقوم فيه الدولار بدور محوري. فهناك طلب عالمي متزايد وعلى ما يبدو نهم على الأصول الآمنة، أو الأصول التي لا تنطوي على مخاطر خسارة عالية عبر جميع أنواع دورات السوق. وقد أدى النقص الناتج عن ذلك في الأصول الآمنة إلى انخفاض أسعار الفائدة على الاستثمارات الخالية نسبياً من المخاطر إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، كما نشأ عنه تحديات عالمية خطيرة ومستمرة لكل من الاستقرار الاقتصادي الكلي (من خلال زيادة احتمال بلوغ النطاق الأدنى الصفري) والاستقرار المالي (من خلال دفع المستثمرين إلى اللجوء إلى الرفع المالي وتحمل المخاطر للوصول إلى العائد).

ويخلق ذلك أيضاً الظروف المواتية لمعضلة جديدة تسمى معضلة ترiffin: فعلى المدى الطويل، يتمثل السبيل الوحيد الذي تستطيع الولايات المتحدة من خلاله استيعاب هذا الطلب العالمي المتزايد على الأصول الآمنة في تسخير جميع قدراتها المالية العامة والمالية لهذا الغرض، مما قد يُضعف ثقة المستثمرين في الدولار ويؤدي إلى تقلبات وأزمات تتحقق من تلقاء نفسها. وهي آلية مماثلة، توقعها



لقد مر النظام النقدي الدولي بالعديد من التحولات خلال القرنين الماضيين، حيث تحول من نظام الذهب إلى ترتيب أسعار الصرف المرنة الحالي.

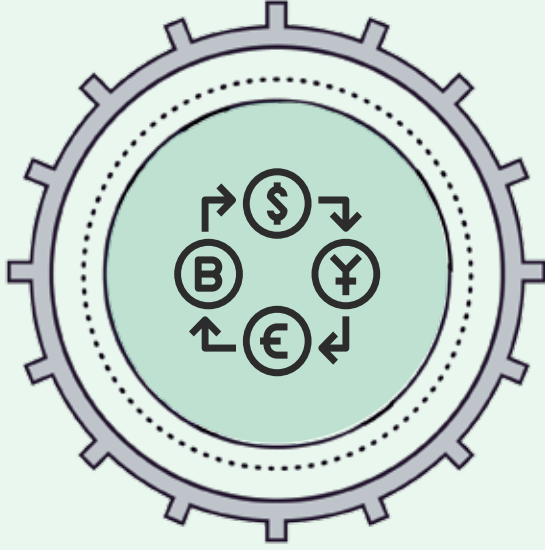
ومع ذلك، كانت هناك سمة ثابتة، وهي أن النظام غالباً ما كان خاضعاً لهيمنة عملة واحدة. وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت تلك العملة هي الجنيه الإسترليني. وبعد حقبة الدولار والجنيه الإسترليني المضطربة في فترة ما بين الحربين العالميتين، تفوق الدولار في نهاية المطاف بعد الحرب العالمية الثانية.

واستمرت هيمنة الدولار بعد نهاية قاعدة الصرف بالدولار التي أسسها اتفاق بريتون وودز، كما خرج من الأزمة المالية العالمية أقوى من ذي قبل. وفي الوقت نفسه، بدأ في الظهور منافسون جدد — مثل اليورو والرنمينبي. فكيف ستنتهي هذه المنافسة النقدية الجيوسياسية؟ وكيف ينبغي أن نستعد لها؟ بالبحث في دروس التاريخ، يمكننا تتبع السيناريوهات ووضع خطط الطوارئ للمرحلة المقبلة من النظام النقدي الدولي.

## هيمنة الدولار

إن هيمنة الدولار اليوم تجعل من الولايات المتحدة بنك العالم. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة تتمتع بامتيازات





قبل عقد من الزمان الاقتصادي البلجيكي روبرت تريفيين، أسقطت نظام بريتون وودز من خلال إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن الذهب وتعويم الدولار بعد حركة مضاربة ضد عملتها.

إن الدخول الحتمي لمنافسين جدد، مثل اليورو والريمينيبي، في لعبة العملة العالمية قد يتيح حلا على المدى الطويل. وقد تحقق المنافسة مزاياها المعتادة من خلال جعل النظام النقدي الدولي أكثر أمانا وكفاءة. ومن شأن هذه المنافسة أن تعوض النقص في الأصول الآمنة، والقضاء على معضلة تريفيين الجديدة، وإعفاء الولايات المتحدة من مسؤولياتها وامتيازاتها الهائلة.

## خطوات ملموسة

ومع ذلك، فإن النظام النقدي متعدد الأقطاب بحق لن يكون له وجود في المستقبل. ورغم ما تتخذه منطقة اليورو والصين أحيانا من خطوات جريئة لتعزيز الدور الدولي لعملتيهما، فإن السمعة والمؤسسات لا يتم بناؤهما بين عشية وضحاها، ويمكن أن يستمر التنسيق بشأن الوضع الراهن.

وإلى جانب ذلك، فإن عدم الاستقرار النقدي في سنوات ما بين الحربين، عندما تواجد الجنيه الإسترليني والدولار في آن واحد، ينبغي أن يذكّرنا بأنه على المدى المتوسط، قد يكون هناك المزيد من عدم الاستقرار. وعلى حد قول الاقتصادي الإسترليني راغانور نوركسي، نشأ بعض من عدم الاستقرار هذا نتيجة تصرفات المستثمرين الذين قاموا مرارا بتعديل توازن محافظهم الاستثمارية بين العملتين. والدرس المستفاد في عصرنا هذا هو أنه مع ظهور منافسين للدولار، سيكون لدى المستثمرين الدوليين البديل إذا ما قرروا التخلي عن الدولار، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المضاربات المزعجة للاستقرار وإلى أزمات ثقة تتحقق من تلقاء نفسها.

وباختصار، سوف يستغرق تحقيق مزايا المنافسة النقدية بعض الوقت. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمستثمرين الاستعداد لفترة تحول قد تكون مضطربة نحو نظام نقدي دولي متعدد الأقطاب.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة للاستعداد لمواجهة هذه التحديات. ويمكنه بالطبع أن يحاول تشجيع وتعجيل التحول إلى نظام متعدد الأقطاب بحق. لكن الأولوية الأكثر أهمية وفعالية هي تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، بهدف جعل النظام المالي العالمي أكثر صمودا وتخفيف حدة النقص العالمي في الأصول الآمنة، وبالتالي التخفيف من آثاره المزعجة للاستقرار.

وبعض الإجراءات الملموسة تشمل الحفاظ على قدرة البنوك المركزية والحكومات على القيام بدور المقرض الأخير في بلدانها. وهناك إجراءات أخرى تشجع الترتيبات اللامركزية بين البلدان: اتفاقيات تقاسم الاحتياطات التي تجمع من خلالها عدة بلدان احتياطاتها بغرض الاقتصاد في النفقات، واتفاقيات خطوط تبادل النقد الأجنبي الثنائية بين البنوك المركزية التي تتيح لبنك ما أن يقترض عملة بنك آخر مقابل ضمانات. وأخيرا، هناك إجراءات أخرى تشمل تدعيم التسهيلات القائمة وتعزيز القدرات المالية للمنظمة الدولية التي في قلب النظام متعدد الأطراف — وهي صندوق النقد الدولي — وكذلك تعزيز دعمها للترتيبات اللامركزية.

وربما إذا اتبعنا منهجا أكثر تطرفا، يمكننا تصور دور أكبر لصندوق النقد الدولي من خلال تعديل وتحديث بعض الأفكار القديمة المستمدة من خطط كينز- تريفيين التي لم تعد صالحة للاستخدام. ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يضيف الطابع المركزي على اتفاقيات تقاسم الاحتياطات من خلال إدارة نافذة إيداع عالمية قائمة على حقوق السحب الخاصة الحالية. ويمكنه أيضا أن يضيف الطابع متعدد الأطراف على الشبكة اللامركزية والمتفرقة والاختيارية من اتفاقيات خطوط تبادل النقد الأجنبي الثنائية بين البنوك المركزية وتعزيزها بهيكل مركزي. ويمكن للصندوق تحقيق ذلك إما من خلال العمل كغرفة مقاصة للأطراف المقابلة المركزية وضامن تأمين لخطوط تبادل النقد الأجنبي الثنائية، أو عن طريق تقديم تسهيلات تبادل النقد الأجنبي قصيرة الأجل منه مباشرة.

وقد ذهب الخبير الاقتصادي روديغر دورنبوش، من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في مقولته الشهيرة إلى أنه «في الاقتصاد، يستغرق حدوث الأمور وقتا أطول مما تعتقدون، ثم تحدث بشكل أسرع مما كنتم تعتقدون». **FD** والوقت مناسب للاستعداد.

إيمانويل فارحي هو أستاذ كرسي Robert C. Waggoner للاقتصاد بجامعة هارفارد.



# العولمة وتجارة المخدرات

فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية نتيجة المنافسة الدولية يمكن أن يترتب عليه تكاليف اجتماعية كبيرة  
ميليسا ديل

في المناطق الحضرية أم لا، حيث يشجع الرئيس المنتخب مؤخرا أندريس مانويل لوبيز أوبرادور على توفير فرص العمل باعتباره إحدى ركائز برنامجه للحد من العنف المرتبط بالمخدرات. وبشكل أعم، يتركز الكثير من العنف في العالم اليوم في المناطق الحضرية في الاقتصادات النامية المتورطة في تجارة الكوكايين (راجع Igarapé Institute 2017).

ورغم أن التجارة الدولية قد جلبت منافع كبيرة للاقتصادات النامية، فإن بحثنا حول المكسيك يشير إلى أن فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية نتيجة المنافسة الدولية يمكن أيضا أن يترتب عليه تكاليف اجتماعية كبيرة. فالتكامل الاقتصادي القابل للاستمرار على مستوى دولي يتطلب التعاون على تطوير وتنفيذ نهج مبتكرة لاجتياز التحديات الاجتماعية والتوزيعية التي تصاحب مثل هذا التكامل.

## فقدان الوظائف والجريمة

لقد أجريت بحوث قليلة للغاية حول العلاقة بين فرص العمل وجرائم العنف في المناطق الحضرية في الاقتصادات النامية. والكثير من الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين فرص العمل والجرائم يركز إما على البلدان الصناعية ذات المؤسسات القوية أو على الصراعات في المناطق الريفية في الاقتصادات النامية. وغالبا ماتسفر الدراسات المعنية بهاتين المجموعتين عن نتائج متباينة: فالدراسات التي أجريت في البلدان الغنية عادة ما تخلص إلى عدم وجود تلك العلاقة (راجع Draca and Machin 2015)، بينما تكشف الدراسات المعنية بالتمرد في المناطق الريفية عن وجود علاقة سببية قوية بين الفرص الاقتصادية والصراعات والجرائم (راجع Dube, García-Ponce, and Thom 2016).

وهناك سبب وجيه لتوقع أن تكون العلاقة بين فقدان الوظائف وجرائم العنف أقوى في الاقتصادات الأكثر فقرا ذات المؤسسات الأضعف، حتى في أماكن مثل المكسيك ذات أسواق العمل الحضرية مكتملة النمو، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وغالبا ما تكون شبكة الأمان الاجتماعي ضعيفة في المناطق الأقل دخلا. وعادة ما تفتقر مؤسسات



في مقابلة مثيرة نشرت في مجلة رولينغ ستون، وجه الممثل والمخرج السينمائي شون بن سؤالا إلى خواكين غوزمان، المعروف باسم «إل تشابو» — الذي أطلقت عليه حكومة الولايات المتحدة لقب أقوى تاجر مخدرات في العالم — عن كيفية تورطه في تجارة المخدرات. وأجاب إل تشابو: «في منطقتي (الجغرافية) ... لا توجد فرص عمل». وفي هذا الصدد، يمكن أن يتفق الراحل غاري بيكر، الحائز على جائزة نوبل — الذي كان رائدا في الدراسة الاقتصادية للسلوك الإجرامي — وإل تشابو: فالفرص الاقتصادية مهمة للسلوك الإجرامي.

وهذه النقطة تؤكد أيضا البحوث الحديثة. وتثبت دراستي مع بنجامين فينبرغ (جامعة إلينوي، شيكاغو) وكينسوكي تيشيما (جامعة هيتوتسوباشي) أن فقدان الوظائف في مجال الصناعات التحويلية في المكسيك — نتيجة تزايد المنافسة التجارية مع الصين في السوق الأمريكية — ساهمت بدور مهم في اندلاع العنف المرتبط بالمخدرات في المكسيك في السنوات الأخيرة.

وقد أدت الصراعات المتعلقة بالتجارة في المخدرات خلال العقد الماضي إلى تحول المكسيك إلى مركز للعنف العالمي، مما أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ألف شخص (راجع Beittel 2017). وهناك قضية رئيسية من قضايا السياسات وهي ما إذا كان ضعف الأداء الاقتصادي يشجع على العنف

الأمر، فإن البلديات التي تنخفض فيها فرص العمل تشهد أيضاً زيادة كبيرة في مضبوطات الكوكرين، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة مؤشر بديل معقول للاتجار في الكوكرين في حالة عدم وجود تغيرات كبيرة في الإنفاذ. إن الاتجار في الكوكرين، المربح للغاية — والذي تعد الولايات المتحدة المقصد الأساسي له— ينطوي على حشد مكثف للكشافين، وهم أكبر مجموعة من العاملين في منظمات الاتجار في المخدرات.

وتؤكد هذه النتائج على قيمة اتباع نهج مُصمَّم بأسلوب غاري بيكر — الذي ينظر إلى جرائم العنف من خلال عدسة تتضمن حوافز اقتصادية. وتشير نتائجنا إلى أن تقوية شبكة الأمان الاجتماعي للعامل الذين شردتهم المنافسة التجارية أو التغير التكنولوجي يمكن أن يحد من الجريمة عن طريق تحسين الخيارات الخارجية للعامل.

وفي السنوات القادمة، قد تكون البلدان ذات المؤسسات الضعيفة هي الأكثر تضرراً من العمال المشردين نتيجة للتكامل الاقتصادي والتغير التكنولوجي؛ نظراً لأن العناصر الإجرامية وغيرها من الجهات الفاعلة خارج الهياكل المؤسسية التقليدية تكون مستعدة لاستغلال هذه الصدمات لصالحها. وستحتاج هذه البلدان إلى مجموعة من الإجراءات الوطنية والدولية لمواجهة هذه التحديات بنجاح. وينبغي أن تضمن الجهود الوطنية تقاسم مكاسب الإنتاجية والدخل الناتجة عن العولمة، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب للشباب ذوي المهارات المنخفضة العاملين في القطاعات الأكثر تعرضاً للخطر.

غير أنه في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، من المرجح أن تفتقر الحكومات الوطنية والمحلية إلى الموارد اللازمة للتخفيف من حدة هذه التحديات بمفردها، مما يجعل المجتمع الدولي مسؤولاً عن القيام بدور مهم. وكما هو الحال مع التجارة الدولية للمخدرات، فإن الآثار ستتجاوز الحدود الدولية. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي العمل معاً للحد من التأثير الاجتماعي للتكامل الاقتصادي ووضع نهج عملية لخفض التكاليف. **FD**

**ميليسا ديل هي أستاذ علم الاقتصاد بجامعة هارفارد.**

## المراجع:

Beittel, June. 2017. "Mexico: Organized Crime and Drug Trafficking Organizations." CRS Report 7-5700, Congressional Research Service, Washington, DC.

Dell, Melissa, Benjamin Feigenberg, and Kensuke Teshima. Forthcoming. "The Violent Consequences of Trade-Induced Worker Displacement in Mexico." *American Economic Review: Insights*.

Draca, Mirko, and Stephen Machin. 2015. "Crime and Economic Incentives." *Annual Review of Economics* 7:389-408.

Dube, Oeindrila, Omar García-Ponce, and Kevin Thom. 2016. "From Maize to Haze: Agricultural Shocks and the Growth of the Mexican Drug Sector." *Journal of the European Economic Association* 14 (5): 1181-224.

Igarapé Institute. 2017. The World's Most Dangerous Cities, Daily Chart. Rio de Janeiro.

العدالة الجنائية إلى الموارد وتكافح لمنع الفساد. والأهم أن التنظيمات الإجرامية قد توفر الكثير من فرص عمل، مما يزيد من جاذبيتها ويخفض تكاليف البحث عن عمل بالنسبة للعاطلين. وفي الوقت نفسه، ليس من الواضح أنه يمكن استخدام النتائج المتعلقة بالصراعات في المناطق الريفية — التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن الجرائم في المناطق الحضرية — في استقرار النتائج المتعلقة بهذه المناطق.

وفي دراسة جديدة (Dell, Feigenberg, and Teshima, قيد الإصدار) أقوم مع المؤلفين المشاركين بسد هذه الفجوة من خلال بحث مدى تأثير التغيرات في فرص العمل في مجال الصناعات التحويلية في المناطق الحضرية نتيجة المنافسة في التجارة الدولية على العنف المرتبط بتجارة المخدرات في المكسيك. وكانت المنافسة التجارية في السوق الأمريكية بين المكسيك والصين محركاً مهماً لأوضاع سوق العمل المحلية في المكسيك، مما نشأ عنه اهتمام كبير سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى السياسات. ويبدو أن لهذه المنافسة تأثيراً هزلياً على فرص العمل المحلية التي تثبت عدم ارتباطها بالاتجاهات السابقة في مجال الاتجار في المخدرات والعنف.

وتخلص دراستنا إلى أنه إذا لم ترتفع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال الفترة 2007-2010، فإن الزيادة في جرائم القتل المرتبطة بالمخدرات في المكسيك في عينتنا — التي بلغ مجموعها حوالي 6000 في عام 2007 وأكثر من 20 ألفاً في عام 2010 — كانت ستقل بنحو 27٪. والآثار أكبر حيث يرجح أن تؤثر المنافسة الدولية بشكل غير متناسب على الشباب، والرجال الأقل تعليماً، وهو ما يتسق مع الميل الكبير لدى هذه المجموعة الفرعية للمشاركة في القطاع غير المشروع. والأهم من ذلك أن التأثير يتركز في البلديات التي توجد فيها عصابات المخدرات عبر الوطنية. وفي المقابل، لا يوجد أي تأثير على جرائم القتل بشكل عام والمرتبطة بالمخدرات في البلديات التي لم توجد فيها عمليات تجارة مخدرات معروفة في البداية. وهذا يؤكد دور المنظمات الإجرامية في ربط ظروف سوق العمل بجرائم العنف.

## أهمية الحوافز

نقدم أدلة على أن الشباب في بعض أجزاء المكسيك يتجنبون العمل المشروع ويتجهون إلى النشاط الإجرامي لأن التغيرات في سوق العمل المحلية جعلت تجارة المخدرات أكثر ربحاً. إن انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لممارسة العمل الإجرامي يجعل تجارة المخدرات أكثر ربحاً بالنسبة للعصابات، وهو ما ينطوي على حشد مكثف للعمالة المحلية. وهذا بدوره يدفع التنظيمات الإجرامية — أو الفصائل التي بداخلها — إلى القتال من أجل السيطرة على هذه المناطق. وفي واقع

# حل للتوقف المفاجئ

صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية ينبغي أن يعملوا معاً لحل الأزمات المالية  
ريكاردو ريس



عام ٢٠٠٧، شهدت بعض البنوك خارج الولايات المتحدة توقفاً مفاجئاً. وكما هو الحال مع التوقفات المفاجئة للبلدان، انطوى هذا الحدث على تدفق لرأس المال عبر الحدود، لكن الأموال التي تعرضت للخطر كانت أموالاً بنكية وليست سيادية. وكانت البنوك المركزية مستعدة للاضطلاع بدورها، ولكن كان يتعين تحويل عملتها المحلية إلى عملة أجنبية، وأدت ضغوط الأزمة المالية في أسواق الصرف الأجنبي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بشكل حاد.

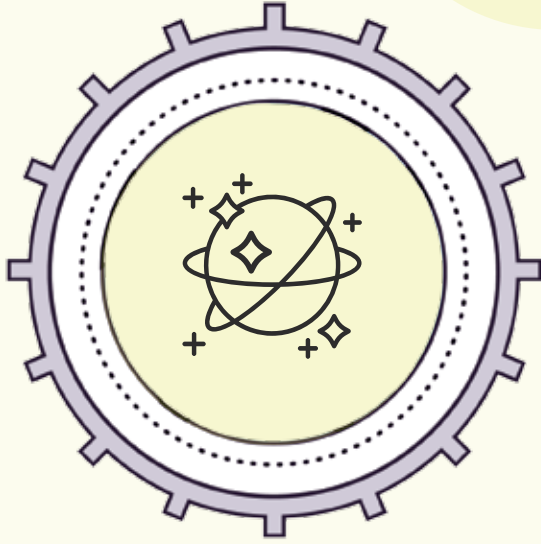
وقدم الاحتياطي الفيدرالي حلاً عن طريق فتح خطوط تبادل الدولار مع البنوك المركزية في بلدان مختارة. ومن خلال هذه الترتيبات، منح الاحتياطي الفيدرالي قروضا بالدولار لهذه البنوك المركزية، والتي منحتها بدورها لبنوكها المحلية بغرض تمويل استثماراتها بالدولار الأمريكي. ونظراً لأن التوقف المفاجئ أثر على الدولار الأمريكي، فقد تمكن الاحتياطي الفيدرالي من توفير الأموال اللازمة ومنع البيع البخس للأصول الدولارية. وحيث إن البنوك المحلية هي التي كانت بحاجة إلى الأموال، فإن بنوكها المركزية — التي تنظمها والأقدر على تقييم ملاءتها والضمانات التي قدمت — هي التي قدمت الأموال من خلال تسهيلات الإقراض وهي التي تحملت مخاطر الائتمان. وفي المقابل، احتفظ الاحتياطي الفيدرالي بعملات البلدان الأخرى، وبالتالي لم يتحمل أي مخاطر تقريباً. وإذا تم السداد، كما هي الحال دائماً، فلن يبدأ تداول هذه العملات مطلقاً.

ويمكن تقييم مدى فعالية خطوط تبادل الدولار مع البنوك المركزية بطريقتين تكمل إحداها الأخرى. أولاً، ينبغي أن تضع تسهيلات إقراض البنوك المركزية حداً أقصى لأسعار الفائدة التي يفرضها المقرضون من القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخفيض متوسط سعر فائدة السوق. وبالفعل، خفضت مختلف خطوط تبادل الدولار الأمريكي بشكل كبير السعر الأساسي للعملة مقابل الدولار مقارنة بالعملات التي لم تستفد من خط التبادل. ثانياً، ينبغي أن تكون البنوك التي يمكنها الحصول على خطوط تبادل الدولار مع البنوك المركزية أكثر استعداداً نسبياً للاستثمار في الأصول المالية بالدولار الأمريكي، حيث يمكنها الاعتماد على المقرض الأخير في حالة حدوث أزمة. وتوضح البيانات أن المؤسسات المالية التي تقوم بالمتاجرة في أوروبا حولت قدراً كبيراً من استثماراتها إلى

من أهم وظائف صندوق النقد الدولي تقديم قروض قصيرة الأجل للبلدان التي تشهد توقفاً مفاجئاً في التدفقات الرأسمالية الخاصة الداخلة. فإذا تركت البلدان بمفردها في هذه الظروف، يمكن أن تشهد انخفاضاً حاداً في أسعار صرف عملاتها، وأن تعاني من فترات ركود كبيرة، ومن المرجح أن تتخلف عن سداد ديونها الخارجية. وتبين التجربة أن هذه الأحداث يمكن أن تنتشر بسرعة إلى بلدان أخرى. وبعض أشكال التأمين ضد مخاطر التوقف المفاجئ تكون ذات قيمة إذا كانت لمجرد تهديد حدة التدفقات الرأسمالية الخارجة مع الوقت، ومنع «البيع البخس» (بيع الأصول بأسعار تقل كثيراً عن قيمتها السوقية)، والحد من العدوى. ورغم تغير أسباب هذه التوقفات المفاجئة وسماتها وعواقبها منذ مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، فقد استمر دور صندوق النقد الدولي كمقرض أخير.

وتقع البنوك أيضاً ضحية للتوقفات المفاجئة وإن كانت من نوع مختلف. فالتوقفات المفاجئة تصيب البنوك عندما تفقد إمكانية الحصول على ما تحتاجه من أموال قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها طويلة الأجل. وفي هذه الحالة، تلجأ البنوك للبنك المركزي، المؤسسة التي طالما قامت بدور المقرض الأخير لها.

وفي الآونة الأخيرة، تداخل هذا النوعان من التوقفات المفاجئة. فالبنوك التي لديها عمليات عالمية غالباً ما تفتقر بالعملة الأجنبية للاستثمار في أصول الخارج. وعندما توقفت حركة أسواق المال بالدولار الأمريكي في



سندات بالدولار الأمريكي، وذلك بعد انخفاض سعر الفائدة على خطوط تبادل الدولار الأمريكي بمقدار ٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠١١.

ومن الواضح أن قروض المقرض الأخير هذه تدخل في نطاق اختصاص البنوك المركزية. وعلى عكس صندوق النقد الدولي، يمكن للبنوك المركزية خلق النقود بسرعة، وتقييم ملاءة البنوك، وتقييم جودة الضمانات. وعلى عكس قروض صندوق النقد الدولي، فإن خطوط تبادل العملة ليست قروضا للحكومات ولا تؤدي إلى تنقيد الدين العام، سواء الداخلي أو الخارجي؛ وتستخدم الضمانات كحافز بدلا من الشرطية؛ وينشأ عنها مخاطر ائتمان تقليدية للبنك المركزي المتلقي ومخاطر ائتمان ضئيلة للبنك المركزي المنشئ.

لكن في المستقبل، من المرجح أن يكون التمييز بين دور الصندوق ودور البنوك المركزية في التعامل مع التوقعات المفاجئة على المستوى الدولي أقل وضوحا. لماذا؟

أولا، نظرا لأن التدفقات الرأسمالية غالبا ما تتوسط فيها البنوك، غالبا ما تبدأ تصفية الاستثمارات في بلد ما بسحب جماعي للأرصدة من بنوكه. فبسبب الحلقة الشيطانية التي تنشأ عندما تحتفظ البنوك بقدر كبير من سندات حكوماتها، تصبح ملاءة البنوك مرتبطة ارتباطا وثيقا بملاءة حكوماتها. وربما يتم استخدام خطوط تبادل العملة بين البنوك المركزية في البداية، لكن سرعان ما يتم استدعاء صندوق النقد الدولي، أي أن الاختلاف بين الخطوتين يصبح مجرد فارق زمني. وفي الواقع فإن التوقف المفاجئ في اقتصادات منطقة اليورو المجهد، خلال أزمة اليورو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، تسبب في البداية في تبادل الائتمان بين البنوك المركزية في منطقة اليورو بموجب التزامات نظام التحويل الآلي السريع عبر أوروبا على أساس التسوية الإجمالية الآنية (TARGET II) (شبكة معالجة المدفوعات في منطقة اليورو). وفي النهاية كانت هناك حاجة لقروض صندوق النقد الدولي.

ثانيا، يتم إنشاء تسهيلات إقراض البنوك المركزية للتعامل فقط مع مشكلات السيولة قصيرة الأجل وتتطلب الانتقال إلى عملية من المالية العامة إذا ما استمرت المشكلات. وعندما يواجه أحد البنوك صعوبة في السداد للبنك المركزي لفترة طويلة، يتم استدعاء سلطات المالية العامة وترتيب حزمة إنقاذ تحل من خلالها سياسة المالية العامة محل السياسة النقدية. ورغم أن البنوك المركزية تسعى جاهدا لإقراض المؤسسات التي تعاني من نقص السيولة ولكنها قادرة على السداد، فأحيانا تصبح هذه المؤسسات معسرة. وعند حدوث ذلك، تصبح المشكلة متعلقة بالمالية العامة وتؤثر على ماليات الحكومة، وهو نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي.

ثالثا، زاد عدد خطوط تبادل العملة مع البنوك المركزية سريعا. وهناك ما يقرب من ثلاثة أنواع من هذه الترتيبات

اليوم. النوع الأول يركز على البنوك، على النحو السابق ذكره. والنوع الثاني يتمثل في ترتيبات كتلك التي بين بنك الشعب الصيني والبنوك المركزية في البلدان التي توجد فيها استثمارات صينية كبيرة أو حيث تعمل المراكز المالية الكبرى على تيسير التسويات التجارية الثنائية بين الشركات. ويشمل النوع الثالث مبادرة شيانغ ماي بين بلدان جنوب شرق آسيا، والتي تقوم بتجميع الاحتياطيات الأجنبية في حالة حدوث موجة مضاربة، وترتيبات آلية سعر الصرف الثنائية التي وضعها البنك المركزي الأوروبي، والتي تدعم الثقة في نظم ربط سعر الصرف. وخطوط تبادل العملة من النوع الثالث تكمل أو تحل محل إجراءات الصندوق؛ غير أنها ثنائية وتجدد باستمرار، وتخضع للاختيارات السياسية التقديرية بين الدول، بحيث يمكن السحب منها بصورة معقولة عند الحاجة.

ويمكن لصندوق النقد الدولي القيام بدور في خطوط تبادل العملة في المستقبل وفي تشجيع تعددية الأطراف. فليس لدى الاحتياطي الفيدرالي سوى خمسة خطوط دائمة لتبادل العملة من النوع الأول، جميعها مع الاقتصادات المتقدمة، لكن العديد من البنوك المركزية الأخرى، خاصة في الأسواق الصاعدة، يمكن أن تستفيد منها، في ظل دلالة بنوكها وصادراتها. وتشعر البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بقلق مشروع من إمكانية عدم التزام البنوك المركزية المتلقية بخطوط تبادل العملة وكذلك من إمكانية انخفاض قيمة العملة الأجنبية المحتفظ بها إذا كان سعر الصرف شديد التقلب. والصندوق هو أفضل من يقوم بتقييم هذه المخاطر، واختيار الهامش الذي يطبق على سعر الصرف الجاري، وضمان مخاطر هذه العقود. ولن يتحمل البنك المركزي المنشئ أي مخاطر، ولا ينبغي له ذلك. فإذا تخلف البنك المركزي المتلقي وحكومته عن السداد، يمكن لصندوق النقد الدولي التحكم في مقدار العملة المحلية التي يبدأ تداولها، وفي مقدار القروض التي يقدمها، ومقدار رأس ماله المعرض للخطر. ورغم أن قروض الصندوق وخطوط تبادل العملة أدواتان مختلفتان للغاية، فإن الصندوق يمكنه المساهمة بدور في الثانية لتكون عنصرا مكملا للأولى. <sup>19</sup>

**ريكاردو ريس** هو أستاذ كرسي إيه دبليو فيليبس في الاقتصاد بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.



# خبيرة الاقتصاد بوصفها مهندسة

بوب سيميسون يعرض لمححة عن سوزان آثي من جامعة ستانفورد والتي  
دمجت التعلم الآلي في علوم الاقتصاد.

### كان

الحظ وحده وراء إلقاء سوزان آثي نظرة خاطفة من نافذة مطبخها، عندها لمحت كلبا شرسا يهرب بعيدا ممسكا بين أنيابه إحدى الدجاجات التي تقوم أسرتها بتربيتها.

أسمكت آثي مكنسة لمطاردة الكلب، وذهبت فيولولا، دجاجتها ذات اللون الأصفر المائل للبرتقالي، إلى الطبيب البيطري لمعالجتها. وبعد فترة نقاهة استمرت شهرا في منزل الأسرة في حرم جامعة ستانفورد، عادت فيولولا إلى عسها مع تسع دجاجات أخرى.

وتقول آثي، أستاذة الاقتصاد بجامعة ستانفورد، «فكرة احتفاظي بدجاجة في منزلي لمدة شهر قد تبدو مرعبة لأقاربي في الألباما» حيث كانت جدتها تقوم بتربية الدجاج. وبالنسبة لاختيار الدجاج لتربيته في المنزل، فقد كان ذلك تفكيراً اقتصادياً بحثاً قائماً على مفهوم توزيع الموارد، كما يقول غيدو إمينز، أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة ستانفورد الذي تزوج آثي عام ٢٠٠٢. إذ لا تتطلب تربية الدجاج جهداً كبيراً مقارنة بالكلاب أو القطط، كما أنها تبيض بضع عشرة بيضة أسبوعياً.

ولم تكن الفترة التي لقبت فيها آثي بالمرأة الخارقة مشار استغراب لمن يعرفونها بوصفها نجمة أكاديمية متألقة. ففي عمر الثامنة والأربعين، تعمل آثي أستاذة لاقتصاد التكنولوجيا في كلية ستانفورد للدراسات العليا في إدارة الأعمال، كما حصلت على جميع الجوائز التي يمكن تخيلها. ونشرت مجموعة من الدراسات عن بعض أكثر القضايا الاقتصادية جدلاً، وهي أول عالمة في مجال اقتصاد التكنولوجيا، كما ساعدت في التصدي لتاريخ التمييز التي يقترن بمهنتها.

فمن خلال تقلدها عدداً من المناصب الأكاديمية في جامعة ستانفورد وجامعة هارفارد وجامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، إلى جانب العمل مستشاراً لدى شركة مايكروسوفت وغيرها، بدأت في دراسة اقتصاد الإنترنت، وطبقت نظرية المزايدات على الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، مثل الإعلانات المرتبطة بالبحث على شبكة الإنترنت، وعملت على تطوير اقتصاد التكنولوجيا الذي كان لا يزال مجالاً وليداً.

ويقول روبرت مارشال، أستاذ الاقتصاد بجامعة ولاية بنسلفانيا، «إنه لأمر مدهش مدى اتساع وعمق المجالات التي عملت عليها. فليس ذلك بالأمر المعتاد. وكما قال سكوت آدمز، مؤلف العمل الكوميدي «ديلبرت»، يوماً ما سيكون هناك ١٠٠ شخص على هذا الكوكب سيحدثون فرقا. وهي واحدة منهم».

وفي عام ٢٠٠٧، فازت آثي بوسام جون بيتس كلارك للاقتصاديين البارزين تحت سن ٤٠ عاماً، وهي أول امرأة تحصل على هذه الجائزة. وغني عن القول أن الفائزين به تزداد احتمالات ترشيحهم لجائزة نوبل. وقد قالها مارشال على أي حال. وكان مارشال هو أحد الأساتذة التي لجأت إليهم آثي للنصح والإرشاد أثناء دراستها الجامعية في جامعة ديوك في أواخر الثمانينات. وقبل عملها مساعدة بحثية لمارشال، ركزت آثي على علوم الرياضيات والحاسب الآلي.

وكانت آثي قد حصلت على وسام كلارك تقديراً لعملها في حل مسائل إحصائية معقدة، وتطوير المعرفة بتصميم الأسواق وآليات المزايدات، والاقتصاد القياسي، والتنظيم الصناعي. وأيدت بعض النتائج التي توصلت إليها في بداية عملها استخدام الاحتياطي الفيدرالي لسياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية.

وبالنسبة لأستاذة أكاديمية بأهمية آثي، فإن نقادها المعروفين قليلون على حد قول من يعرفونها ويعرفون عملها عن قرب. ويشير بعضهم إلى احتمالية وجود امتعاض كبير من نجاحها في المجالين الأكاديمي والاقتصادي لكونها امرأة.

ويقول ماثيو غينتزكو، أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد الذي فاز بوسام كلارك عام ٢٠١٤، «تعد سوزان بالفعل نموذجاً لما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاديون. فهي تجمع بين الانخراط في أبحاث متطورة للغاية في جميع المجالات الاقتصادية المعروفة، إلى جانب المشاركة المتعمقة في دوائر أخرى بخلاف الاقتصاد، لتحول بذلك العلم إلى أثر على العالم الحقيقي».

وتنظر آثي إلى العناصر المتفرقة التي تشكل مسيرتها المهنية باعتبارها سلسلة متصلة. فتقول إن أبحاثها الأولية عن مزايدات الأخشاب ونظم التسعير أفضت إلى عملها على أسواق التكنولوجيا، كتصميم مزايدات الإعلانات المرتبطة بالبحث على شبكة الإنترنت. وعندما أدركت عدم وجود أدوات للمساعدة في تحديد الروابط بين الأسباب والنتائج باستخدام التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي، عكفت على وضعها. وأفضى ذلك، حسب قولها، إلى شغفها الحالي باستخدام التكنولوجيا والتعلم الآلي وغير ذلك من أدوات الاقتصاد التكنولوجي للمساعدة في التصدي لمشكلات اجتماعية.

وتقول آثي «إن تصميم الأسواق من الأفكار الجامعة المتداخلة مع مختلف المجالات. وينبغي أن ننظر إلى الاقتصاد باعتباره مهندساً يستخدم أدوات الاقتصاد في تطوير عمل الأسواق في العالم الواقعي».

وتعرف آثي بمثابرتها واجتهادها. ففي اليوم التالي لعيد الميلاد في عام ٢٠٠٤، ذهبت إلى الكلية لمساعدة كاثارين تاكر في إعداد عرض مهم، وكانت كاثارين طالبة دكتوراه آنذاك في جامعة ستانفورد وتعمل حالياً أستاذة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويقول جوناثان ليفن، عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد، إن آثي كانت تعمل طوال الوقت عندما كانت أستاذة مساعداً. فقد تلقت آثي رسالة إلكترونية من جوشوا غانيس، أستاذ الاقتصاد بجامعة تورونتو وزميل سابق بالدراسات العليا، وهاتفته في أستراليا من غرفة الولادة حيث كانت تلد أول أبنائها الثلاثة.

وآثي ابنة لأخصائي في الفيزياء ومدرسة لغة إنجليزية، ودرست بجامعة ديوك بمدينة دورهام في نورث كارولينا في عمر السادسة عشرة بعد نشأتها في ضواحي ميريلاند بواشنطن. وشاركت في نادٍ للفتيات، وكانت رئيسة نادي الهوكي في جامعة ديوك. ثم قدمها أحد الأصدقاء لمارشال الذي كان يعمل في دراسة مزايدات الشراء آنذاك.

وفي عام ٢٠٠٧، كانت شركة مايكروسوفت تسعى إلى وضع محرك البحث الخاص بها — الذي أطلقت عليه اسم «بينغ» في نهاية المطاف — في موضع المنافسة مع غوغل. وتقول آثي إن هذه الشركات تباع حيزا لعرض الإعلانات على صفحات نتائج البحث من خلال مزادات. وتضيف آثي قائلة «إن الدراسات الأكاديمية السابقة عن المزادات لم تتناول في الواقع حقيقة تأثير تصميم المزادات على جودة الإعلانات، ومدى اهتمام العملاء بالإعلانات حسب جودتها». وبالتعاون مع غلين إليسون، أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، نشرت آثي دراسة كان الغرض منها «وضع المستهلك في الصورة». وتقول آثي إن هذه الرؤية المهمة لا تنطبق على الجانب البحثي فقط، ولكن على الأسواق الإلكترونية أيضا، مثل إير بي إن بي وغيرها. وكان المغزى منها إيلاء مزيد من الاهتمام لدور تصميم المزادات في تحديد مدى جودة تجربة المستخدم التي تنعكس بدورها على حوافز المعلنين على المشاركة وإنتاج إعلانات عالية الجودة. وتقول آثي «كلما كانت الإعلانات أكثر تلبية لرغبات المستهلكين، سيدفع المعلنون المزيد مقابل كل نقرة على إعلاناتهم».

ولم يقتصر عمل آثي في مايكروسوفت على تصميم الأسواق، بل شمل أيضا العمل على تحويل الأهداف الاقتصادية إلى قياسات يسترشد بها في إدارة أنشطة الإعلان على محركات البحث.

ويقول بالمر، رجل الأعمال الملياردير الذي استقال من منصبه كرئيس تنفيذي لشركة مايكروسوفت في عام ٢٠١٤، إن آثي قدمت مساهمات بارزة للشركة. ويضيف قائلا إن هذا هو السبب في استعانة الشركات التكنولوجية الكبرى لاحقا بمئات الاقتصاديين من الحاصلين على درجة الدكتوراه.

ويقول بالمر «لقد أصبحنا في عالم تستخدم فيه علوم الكمبيوتر البيانات لتخمين الإجابات إحصائيا، بدلا من محاولة التوصل إلى إجابات مطلقة». ويضيف قائلا إن آثي كانت من أوائل الاقتصاديين الذين ساعدوا في وضع هذا النهج. ويقول «إن علوم الاقتصاد والكمبيوتر تتطور بشكل مستمر، ويستخدم الاقتصاديون التكنولوجيا الإحصائية في تحليل جميع المسائل الاقتصادية».

وتشير آثي إلى دورها في «ريادة مجال اقتصاد التكنولوجيا» إلى جانب اقتصاديين آخرين، مثل هال فاريان من شركة غوغل، كإحدى المساهمات التي تمثل لها مصدر الفخر الأكبر على الإطلاق.

وتقول آثي «عندما أفكر في اقتصاد التكنولوجيا أجده مجالا واسع النطاق للغاية، حيث يشمل تصميم الأسواق، علاوة على التعلم الآلي وفهم تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد».

### المرأة في عالم الاقتصاد

يرجع زملاء آثي رجالا ونساء الفضل لها في إعطاء نموذج يحتذى للنساء في مجال طالما سيطر عليه الرجال. فقد

ويقول مارشال «طلبت من مساعدتي البحثية التي كانت على وشك الرحيل أن تعثر لي على شخص في مثل مستواها أو أفضل. وعادت لي بشخص كان يبدو كطالب في المرحلة الثانوية». وسرعان ما أعجب بأثي لشغفها وحكمتها وعزمها وذكائها. وبناء على اقتراح مارشال، بدأت آثي في البحث عن معلومات عن صناعة الأخشاب، وتوصلت إلى شخص كان قد جمع السجلات الخاصة بالآلاف من مزادات الأخشاب وحفظها في صورة رقمية. وكان ذلك هو الأساس الذي استند إليه مارشال في تأليف عدد من دراساته البحثية، وقامت آثي لاحقا بإعداد عدد من الدراسات باستخدام مجموعة البيانات ذاتها.

ويقول مارشال «كان العمل الذي تقوم به سوزان لمساعدتي في دراساتي مهما للغاية. وأصبحت أكثر إنتاجية بفضلها. وقلت لزملائي إنها كانت أنكى وأفضل مني». وبعد حصولها مباشرة على درجة الدكتوراه من جامعة ستانفورد عام ١٩٩٥ وكان عمرها آنذاك ٢٤ عاما، كتبت جريدة نيويورك تايمز مقالا عن آثي وصفتها فيه بأنها «الاختيار الأول في مجال الاقتصاد»، مشيرة إلى تلقيها أربعة وعشرين عرض عمل اختارت منها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

واستمرت آثي في نشر دراسة تلو الأخرى عن المزادات والمشتريات الحكومية وضحت فيها دور الهياكل السوقية في تشجيع التواطؤ بين المشتري والبائعين، وخسارة الأجهزة الحكومية لمبالغ طائلة نتيجة لذلك. وتقول آثي إنها صممت نظام مزادات الأخشاب الذي تستخدمه حاليا حكومة كولومبيا البريطانية التي تعد أحد أكبر منتجي الخشب في العالم.

### حرب المزادات

استخدمت آثي معرفتها بالأسواق والمزادات عمليا في عام ٢٠٠١ عندما وجدت نفسها هي وزوجها في خضم تجربة معتادة في كاليفورنيا، حيث شاركا في حرب مزادات بين أربعة أطراف لشراء أحد المنازل. ويقول إمبرن، اتضح من هذه التجربة كيفية تعامل آثي مع المشكلات، حيث قامت بجمع كل المعلومات اللازمة باستخدام أسلوب منهجي. وتقول آثي إن الموضوع لم يكن صعبا، وإنما طبقت أسس المشاركة في المزادات فحسب.

وتضيف آثي قائلة «طرحت بعض الأسئلة على الوكيل العقاري، وراجعت المزادات السابقة التي شارك فيها». وساعدها ذلك على حساب قيمة العرض المناسب للفوز بالمنزل.

وفي عام ٢٠٠٧، أثارت آثي اهتمام ستيف بالمر الذي كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت آنذاك. ويقول إنه قرأ عن حصولها على وسام كلارك في إحدى المطبوعات الصادرة عن جامعة هارفارد، واستعان بها مستشارا للشركة. واستمرت في عملها حتى عام ٢٠١٤ عندما عُرض عليها منصب بالشركة على أساس التفرغ، ولكنها اختارت الاستمرار في عملها الأكاديمي.



هذا المشروع الذي مضى عام على إنشائه إلى تسخير التكنولوجيا لمواجهة المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة.

وتقول آني «طوال فترة عملي في أسواق التكنولوجيا، أدركت جميع الأمور التي يمكن القيام بها باستخدام البيانات. وأدى ذلك إلى اهتمامي مؤخرا باستخدام التكنولوجيا في حل المشكلات الاجتماعية».

وتتضمن المشروعات الأولى التي نفذتها المبادرة تطبيق التعلم الآلي في شركات التكنولوجيا التعليمية، وتحسين نهج قياس الأثر. وتضيف آني قائلة من الضروري القيام بذلك نظرا لأن شركات التكنولوجيا عادة ما تنخرط في إجراء تطويرات سريعة وتدرجية باستخدام البيانات المستمدة من تجارب كثيرة. وهذا أمر مهم للغاية بالنسبة لمشروعات الأثر الاجتماعي التي غالبا ما تعتمد على التمويل الخيري أو الحكومي. فالقدرة على إثبات الفعالية تعد أداة مكملة

## «كانت توجد صورة نمطية عن عالم الرياضيات الكفو، ولكنها لم تنطبق علي.»

للنهج التي تربط التمويل بتحقيق منافع قابلة للقياس، مثل خطط التمويل على أساس النتائج. وتقول آني إن المبادرة تدرس حاليا مجموعة من الأساليب الأخرى لتشجيع الابتكار، بما في ذلك تقاسم الدخل من أجل التدريب وتقديم جوائز للمبتكرين.

وتضيف آني قائلة «إن تقديم الخدمات رقميا أو عبر منصات رقمية يعد مجالا طبيعيا للنمو بالنسبة لمشروعات الأثر الاجتماعي. وفي رأبي أن العمل بالمبادرة يجمع بين تصميم الأسواق والحوافز والتعلم الآلي من أجل تحقيق الأثر الاجتماعي. وتعد المبادرة أيضا امتدادا طبيعيا لعملي في مجال اقتصاد التكنولوجيا — حيث تقوم على تطبيق اقتصاد التكنولوجيا على مجال الأثر الاجتماعي».

ويقول مارشال، الذي كان يشرف على آني خلال دراستها الجامعية، إن تأثيرها الكبير على الاقتصاد سيستمر من خلال طلابها الذين استفادوا من خبراتها على جميع المستويات. ويتوقع أن حفلات التقاعد خلال العقدين أو الثلاثة عقود التالية «ستضم عددا كبيرا من طلابها الذين سيقرون بالفارق الذي أحدثته في حياتهم».

وتقول آني عن نفسها «جل أمني أن يرى الناس خلال عقود قليلة إنجازات بارزة في المجال الذي اتجهت إليه مؤخرا، وأن يسعوا إلى تطبيق هذا العلم المستمد من الاقتصاد وتصميم الأسواق والتعلم الآلي على المشكلات الاجتماعية». **FD**

**بوب سيميسون** كاتب ومحرم حر عمل في السابق بجريدة وول ستريت جورنال وجريدة ديترويت نيوز وكالة بلومبرغ نيوز.

أشرفت آني على ٤٥ من الحاصلين على درجة الدكتوراه — وهو عدد كبير للغاية حسب قول أكاديميين آخرين — وتمثل النساء أكثر من ثلث هذا العدد.

ومن هؤلاء أماليا ميلر التي تعمل حاليا أستاذة للاقتصاد بجامعة فيرجينيا. وتقول إن آني كانت «مصدر إلهام ونموذجا يحتذى»، إلى جانب أنها بدأت في تكوين أسرتهما بينما كانت تشرف على ميلر. وقد أنجبت ميلر طفلة تبلغ من العمر أربعة أعوام الآن.

وتقول ميلر «عندما أخبرت سوزان بأنني أنتظر مولودي الأول، جاء ردها صفحات وصفحات من النصائح». وكان من بين نصائحها مقترحات عن «مختلف الأمور العملية المتعلقة بإنتاجيتي» كأستاذة جامعية أثناء قيامي برعاية طفلي، كما اقترحت علي نوع المقعد الهزاز الذي ينبغي أن أشتريه. وتقول ميلر إنها اشترته بالفعل.

وقالت آني نفسها إنها كانت تتفكر بالفعل إلى وجود نماذج نسائية لاحتذائها.

وتقول «كانت توجد صورة نمطية عن عالم الرياضيات الكفو، ولكنها لم تنطبق علي. لذلك حاولت أن أبدو جادة، لأن البعض كانت لديهم شكوك بشأن مدى جدتي، وفي ذكائي أيضا»، وتضيف قائلة إن كل مرحلة في مسيرتها المهنية كانت لها تحدياتها.

وتضيف آني قائلة «على الإنسان أن يشق طريقه في الصخر. فعندما حصلت على درجة الدكتوراه، لم يكن الأمر محسوما بشأن تعيين النساء ممن لديهن أطفال كأستاذة جامعيين، ولكن زميلاتي من نفس المرحلة العمرية استطعن حسم هذه القضية لصالحهن. وفي البداية، بدا الأمر كما لو كانت قضايا المساواة بين الجنسين الأهم على الإطلاق قد تم حلها». وتستطرد قائلة إنها لم تحل في واقع الأمر، وتضيف «لم تتحسن جميع الأحوال كما كنا ننتظر، مما أصابنا بخيبة الأمل».

وكانت آني من بين عالمات الاقتصاد اللاتي اعترفن بتاريخ التحرش الجنسي والتنمر والتمييز في مهنتهن خلال الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأمريكية المنعقد في شهر يناير الماضي. وفي إحدى الحلقات النقاشية، قالت آني كما جاء في جريدة نيويورك تايمز إنها كانت ترتدي بناطيل ذات لون كاكي وأحذية دون كعب للاندماج مع زملائها من الرجال في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ونقلت جريدة التايمز عنها قولها «إنها كانت تأمل طوال الوقت أن ينسى الجميع أنها امرأة».

وتوصل مسح لاحق أجرته الجمعية الاقتصادية الأمريكية على أكثر من ٩٠٠٠ اقتصادي إلى الكثير من شواهد التحرش الجنسي والتمييز. وأشار ٧٠٪ من النساء المجيبات إلى أن عملهن كان يُقابل بجدية أقل مقارنة بالرجال. وفي ضوء هذه النتائج، أعلنت الجمعية عددا من التدابير لمكافحة التمييز والتحرش.

تشغل آني منصب مدير مبادرة تحقيق الرضاء المشترك والابتكار بكلية إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد. ويهدف

**كلير أكامانزي:** تتمثل رؤيتنا في تحويل رواندا إلى مركز عالمي ديناميكي للأعمال والاستثمار والابتكار. والمجلس مسؤول عن تشجيع الاستثمارات والصادرات. ويقدم خدمات تراعي مجموعة من المشكلات التي يواجهها مجتمع الأعمال: التفاوض بشأن العقود مع القطاع الخاص، ومساعدة المستثمرين على الحصول على عقود امتياز، وتسوية المنازعات. ويضطلع المجلس أيضا بمسؤولية خصخصة الأصول الحكومية وتنشيط السياحة، بما في ذلك إدارة الحدائق الوطنية.

ومنذ نشأة المجلس عام ٢٠٠٩، ازدادت سهولة ممارسة الأعمال في رواندا، وساهم القطاع الخاص بشكل أكبر في النمو الاقتصادي برواندا. ومنذ ٢٥ عاما تقريبا، اعتمد البلد اعتمادا تاما وكليا بنسبة ١٠٠٪ على المساعدات، ولكنه يعتمد اليوم على جهوده الذاتية بنسبة ٨٦٪، مما يعني أن اعتمادنا على المساعدات لا يتخطى ١٤٪ تقريبا من ميزانيتنا. ويوفر القطاع الخاص حاليا حوالي ٣٨ ألف وظيفة سنويا في المتوسط، يستهدف الكثير منها الشباب.



الصورة مهواة من مجلس التنمية في رواندا

## الانفتاح أمام الأعمال

**كلير أكامانزي** تتحدث عن كيفية تشجيع تنمية القطاع الخاص في رواندا

**التمويل والتنمية:** كيف ساهم المجلس في تحسين بيئة الأعمال؟

**كلير أكامانزي:** بالتعاون مع وزارة التخطيط الاقتصادي، قضينا وقتا طويلا في التفكير بشأن القطاعات التي كان على القطاع الخاص الانخراط فيها، والتحديات القائمة، وما إذا كانت هذه القطاعات في إمكانها بالفعل المساعدة في توليد ثروات ووظائف للمواطنين في رواندا. واتبعنا نهجا مركزا للغاية، لذلك من غير المستغرب أن رواندا تشغل اليوم المرتبة رقم ٢٩ على مستوى العالم من حيث سهولة ممارسة الأعمال والمرتبة الثانية في إفريقيا حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. ومنذ سنوات قليلة، كانت رواندا في المرتبة رقم ١٥٠. وهذا الإنجاز نتاج عدد من الإصلاحات الملموسة التي تم تنفيذها بغرض تبسيط إجراءات بدء الأعمال، وتسجيل الممتلكات، وتقديم الإقرارات الضريبية، والإطلاع على المعلومات الضريبية. ويستغرق تسجيل الشركات الجديدة ٦ ساعات حاليا. وفي بعض الحالات، كان للحلول الرقمية دور تمكيني أساسي.

وركزنا أيضا على الترويج لرواندا كبلد يمكن القدوم إليه لممارسة الأعمال. وفي العام الماضي، بلغ حجم الاستثمارات المقيمة في سجلاتنا الختامية ملياري دولار أمريكي. وفي عام ٢٠١٠، بلغت الاستثمارات حوالي ٣١٨ مليون دولار أمريكي. ويعني ذلك أننا حققنا نموا هائلا خلال ثمانية أعوام، مما يشير إلى نجاح الإصلاحات التي

تقضي **كلير أكامانزي** وقتها في العمل على وسائل مبتكرة لجلب المزيد من الشركات للعمل في بلدها. وباعتبارها الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية في رواندا، وهو دائرة حكومية تشترك فيها وكالات متعددة، ويوصف بأنه «نافذة موحدة» للمستثمرين، كانت أكامانزي شاهدا على حصول رواندا على عدد من الجوائز تقديرا لبيئتها الداعمة للأعمال، حيث فازت مؤخرا بالمرتبة الثانية على مستوى الإقليم حسب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي. وقبل عملها في مجلس التنمية، شغلت منصب رئيس الاستراتيجيات والسياسات في فريق بول كاغامبي، رئيس رواندا. وعملت أيضا ملحقا دبلوماسيا تجاريا لرواندا في لندن، ومفاوضا تجاريا لرواندا لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف. وأكامانزي حاصلة على درجة جامعية من كلية الحقوق ودرجة الماجستير في التجارة الدولية والسياسات الاستثمارية. وقد أجرى معها أندرو كانيجيرير من فريق مجلة التمويل والتنمية مقابلة في مطلع مارس.

**التمويل والتنمية:** ما هو دور مجلس التنمية في تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنمية رواندا؟

تقريبا، وكان من الواضح أن هذه التكلفة تثني الشركات المحتملة عن التسجيل. ولكن إلغاء هذه الخطوة كان يعني أيضا خسارة المحامين لعملائهم. وكان ذلك قرارا جريئا — وكنا في حاجة إلى دعم سياسي لتنفيذه. واستطعنا أن نثبت أن صعوبة إجراءات بدء الشركات وارتفاع تكلفتها عاملان من شأنهما وقف نمو القطاع الخاص. وكان عدد الشركات التي تقوم بالتسجيل ٥٠٠ شركة تقريبا آنذاك، أما اليوم فقد ارتفع العدد إلى حوالي ١٣ ألف شركة سنويا. وهكذا استطعنا بدعم من الإرادة السياسية أن نثبت أنه قد يلزم أحيانا تحمل تكلفة على المدى القصير لتحقيق مكاسب على المدى الطويل.

### التمويل والتنمية: ماذا عن التحديات؟

**كثير أكامانزي:** توجد قضيتان أساسيتان. تتعلق الأولى بحقيقة أن رواندا من البلدان الحبيسة. فتكلفة النقل، لا سيما نقل السلع المستوردة، مرتفعة للغاية في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا. وتنشأ عن هذا التحدي تكلفة إضافية في رواندا. وترتبط القضية الثانية بالأولى. فبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته رواندا في القضاء على الروتين، يجب عمل المزيد من أجل تخفيض التكلفة الكلية لممارسة الأعمال. إذ نحتاج إلى تخفيض تكلفة التمويل والطاقة والبنية التحتية. وقد حاولنا تنفيذ العديد من الإصلاحات للتخفيف من وطأة هذه التحديات، ولكن لا يزال يتعين علينا التصدي للقضايا الهيكلية الحالية.

### التمويل والتنمية: ما الذي يفعله المجلس تحديدا

للتغلب على هذه التحديات، وما العلاقة بينها وبين الإصلاحات التي يدعو إلى تنفيذها؟

**كثير أكامانزي:** عندما نفكر في مستقبل رواندا، فإننا ننظر في مزايا البلد والتحديات التي يواجهها. ونرغب لهذا السبب في أن نصبح مركزا للمعرفة والخدمات، نظرا لأن هذا القطاع لا يعتمد اعتمادا كبيرا على النقل والخدمات اللوجستية. ونعمل حاليا أيضا على الترويج للسياحة الترفيهية، كزيارة الغوريلا الجبلية في حديقة الوطنية. وعلاوة على ذلك، نروج لقطاع جديد، وهو قطاع تنظيم الاجتماعات والمبادرات والمؤتمرات والمعارض، وهو يمثل حاليا بالفعل ١٠٪ من إيرادات السياحة. وهو القطاع السياحي الأسرع نموا على الإطلاق، والذي نتمكن من خلاله من تحويل رواندا إلى مركز لتنظيم الفعاليات الإقليمية والعالمية. وهكذا فقد استثمرنا في القطاعات الخدمية للتصدي للتحديات المقترنة بموقعنا كبلد حبيس **FD**

تم تنقيح هذه المقابلة لمراعاة الطول والوضوح.

تم تنفيذها. ويركز بعض هذه الاستثمارات على الجانب العملي، وهي مصدر فخر كبير لنا. فعلى سبيل المثال، تقوم شركة فولكس فاجن بتجميع سياراتها في رواندا. ولدينا أيضا شركة بوزيتيفو من أمريكا اللاتينية التي تقوم بتجميع أجهزة الحاسب الآلي المحمولة. وهناك أيضا شركة أندبلا الأمريكية النيجيرية التي تخطط لتدريب حوالي ٧٠٠ مبرمج محلي. كذلك توجد لدينا شركة بدأت في تكرير معدن الكولتان المستخرج من رواندا. وبتقسيم الاستثمارات البالغة ملياري دولار التي نجحنا في جذبها، سنجد أنها تتركز في قطاعات من شأنها إحداث تحول في حياة المواطنين في رواندا من خلال توفير الوظائف وتوليد الدخل وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

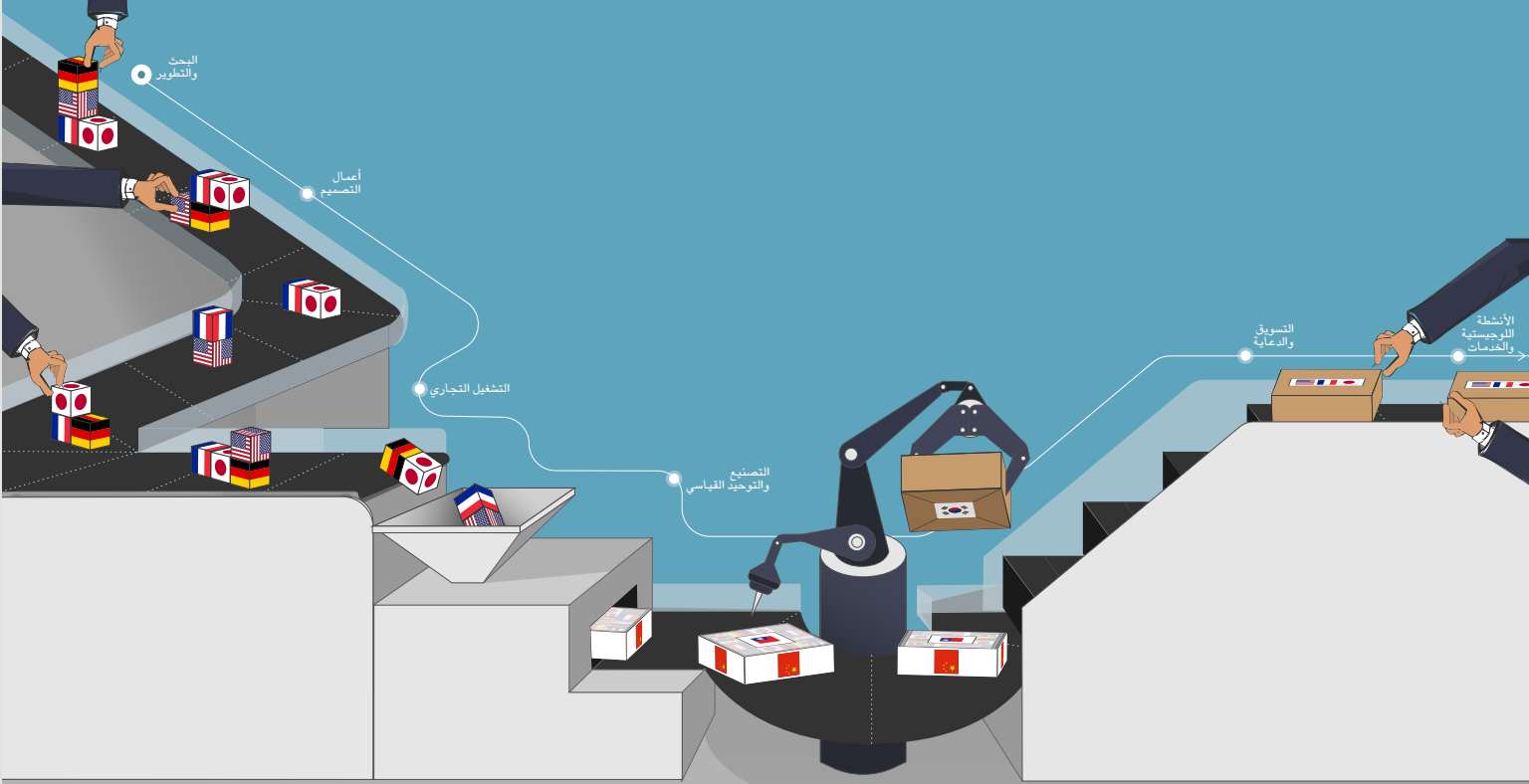
«منذ ٢٥ عاما تقريبا، اعتمد البلد اعتمادا تاما وكليا بنسبة ١٠٠٪ على المساعدات، ولكنه يعتمد اليوم على جهوده الذاتية بنسبة ٨٦٪».

### التمويل والتنمية: ما العوامل التي ساهمت بالقدر

الأكبر في تمكين المجلس من الحث على إجراء الإصلاحات؟

**كثير أكامانزي:** يتمثل أحد أهم هذه العوامل في الجهود الحثيثة التي قامت بها القيادة من أجل تحويل البلد. يمكننا أن نطلق على ذلك الإرادة السياسية. فقد أبدى مجلس الوزراء وإحدى لجان التوجيه المنبثقة عنه والرئيس ذاته اهتماما كبيرا بفهم الإصلاحات التي كان المجلس يحث على تنفيذها. وأتاح لنا الرئيس كاغامي فرصة الالتقاء به كلما لزم الأمر، وكان ذلك شيئا مهما للغاية. فبدون الحصول على تأييد على هذا المستوى، قد يكون من الصعب تجربة مبادرات جديدة وجريئة ربما قد تنطوي على قدر من المخاطر.

سأعطيك مثلا. أردنا ميكنة نظام تسجيل الشركات. وكان ذلك يعني القضاء على مصدر إيرادات بعض الجهات الخاصة المشاركة في هذه العملية. فتسهيلا لإجراءات بدء الأعمال، اضطررنا إلى إلغاء خطوة تقديم الشركة لعقد تأسيسها ونظامها الأساسي. وقدردنا تكلفة الاستعانة بمحام لإعداد هذه المستندات بحوالي ٤٠٠ دولار أمريكي



# روابط خفية

سلاسل القيمة تحدّث تحولا في الصناعة التحويلية — وتشوه الجدول الدائر حول العولمة  
ديفيد دولار

العمالة نسبيا، بينما فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل أخذت في الاتساع في الاقتصادات المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة. ومع هذا، فأساليب جمع بيانات التجارة التي يمتد عمرها عقودا طويلة، والتي وضعت في عالم ما قبل سلاسل القيمة، لا تعكس هذا التحول، وتُعطي صورة غير حقيقية لحركة السلع والخدمات في أنحاء العالم. والنتيجة هي: حوارات لاذعة حول فقدان الوظائف تُلقى باللوم على التجارة وسببها هو عدم كفاية البيانات، فتتعالى الأصوات المضلّلة التي تنادي بالحمائية.

فلننظر إلى حالة الهواتف الذكية التي تصدرها الصين. عند شحنها إلى الولايات المتحدة، تسجل إحصاءات التجارة الرسمية قيمتها الكاملة كواردات من الصين. لكن البحوث التي تتناول سلاسل القيمة، مثل «تقارير تطور سلاسل القيمة العالمية» (Global Value Chain Development Reports)، التي ينشرها كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تبين أن من الأدق أن نقول إن الولايات المتحدة تستورد أنواعا مختلفة من القيمة المضافة من شركاء مختلفين، بما في ذلك التجميع كثيف الاعتماد على العمالة من الصين ومدخلات الصناعة التحويلية الأكثر تقدما من كوريا الجنوبية. والسبب في ذلك هو أن الإحصاءات التجارية الرسمية تقيس إجمالي قيمة التجارة، وليس القيمة المضافة لكل حلقة وصل في السلسلة. والأكثر من ذلك أن الإحصاءات الرسمية لا ترصد الأهمية المتزايدة للخدمات، مثل الترميز الحاسوبي، والخدمات اللوجستية،

تدخل إحدى وكالات بيع سيارات تويوتا عندما في نيويورك أو ميونيخ، قد يخطر ببالك أنك تنظر إلى سيارات مصنوعة في اليابان. لكنك مخطئ في ذلك. ففي واقع الأمر، هناك شركات مختلفة في مواقع مختلفة هي التي تنتج في الغالب القطع التي تتكون منها أي سيارة حديثة والتي يصل عددها إلى ١٥ ألف قطعة. وهناك ثلاثة مراكز رئيسية لإنتاج السيارات — أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا. وتجري معظم أعمال البحوث والتطوير والتصميم في ألمانيا واليابان والولايات المتحدة، بينما بدأت الصين تقوم بدور كبير كذلك، في ظل تخرج خمسة ملايين من الطلاب المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) وحصولهم على التدريب اللازم كل عام. ويجمع كل مركز منها بين الإنتاج في اقتصادات تدفع أجورا عالية وتحصل على القطع المختلفة من اقتصادات أسواق صاعدة تدفع أجورا أقل. وتتقاطع حركة القطع والمكونات عابرة حدودا عدة خلال عملية الإنتاج.

ومن الهواتف الذكية والسيارات إلى أجهزة التلفزيون والكمبيوتر، أصبح أكثر من ثلثي معاملات التجارة الدولية الآن يجري ضمن سلاسل القيمة العالمية هذه، مما يمثل ارتفاعا مقداره ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠١. وساهمت نشأة سلاسل القيمة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وأدت إلى حدوث تقدم هائل في مستويات المعيشة في اقتصادات أسواق صاعدة مثل الصين وفيت نام، حيث تنخفض تكلفة



من الدراسات الدور المهيمن للتغير التكنولوجي. وأصبحت الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة لأداء المهام الروتينية المتكررة هي الأسهل في تحويلها إلى التشغيل الآلي أو نقلها إلى بلدان تمنح أجورا منخفضة، مما يسمح لأصحاب العمل بتخفيض التكاليف. أما الأنشطة التي ظلت باقية في الاقتصادات المتقدمة فكانت أكثرها تكنولوجية — وكثيفة الاعتماد على المهارات. وإضافة إلى ذلك، كان من الصعب تطبيق وسائل التشغيل الآلي أو الاستعانة بمصادر خارجية لأداء كثير من الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة في مجالات الإنشاءات والرعاية الصحية والضيافة.

والتصورات بشأن عواقب توسع التجارة وسلاسل القيمة على التوزيع تثير ردود الأفعال العنيفة ضد العولمة وتدفع إلى المناداة بوضع حواجز تجارية في البلدان الغنية. لكن الحماية كانت دائما استراتيجية رديئة قبل ظهور سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت استراتيجية أسوأ الآن. ولننظر على سبيل المثال إلى نسبة التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين في ٢٠١٨—٢٥٪ على واردات بقيمة ٥٠ مليار دولار و١٠٪ على واردات إضافية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار. وتتضمن القطع والمكونات ٣٧٪ من واردات الولايات المتحدة من الصين، وقائمة المنتجات الخاضعة للضريبة يبدو أنها مائلة بشكل ملموس نحو هذه البنود، التي تستخدمها الشركات الأمريكية لتزيد من قدرتها التنافسية. وانتقلت آثار تكلفة التعريفات الجمركية إلى الشركات الأمريكية، التي خسرت مبيعات نتيجة لذلك. وكان هذا هو الوضع حتى قبل أن يفضي انتقام الصين إلى مزيد من الخسائر التي تكبدها المصدرون الأمريكيون. وفي عالم من سلاسل القيمة المعقدة، من الصعب التنبؤ بدقة بتأثير تعريف الواردات، ولكن يمكننا أن نؤكد تضرر بعض الشركات وبعض العاملين في البلدان التي تفرض الحماية، والتأثير الصافي سيكون سلبيا.

وبدلا من محاولة كبح التقدم، ينبغي أن تسعى السياسات العامة إلى تسهيل التكيف للعمال المسرحين. والتمييز بين فقدان الوظائف الناتج عن التجارة والتكنولوجيا ليس له أهمية عند تصميم شبكات الأمان لمساعدة العاملين والمجتمعات المتأثرة بالتغيير. وهناك بعض الاقتصادات المتقدمة التي تكيفت مع قوى العولمة بصورة أفضل من غيرها. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، وبسبب الضريبة التصاعدية وشبكة الأمان القوية، لم يطرأ أي تغيير يذكر على عدم المساواة مقيس بمعامل جيني المحسوب بعد الضرائب والتحويلات. وشهدت الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، ارتفاعا كبيرا في عدم المساواة لأن السياسة العامة أدت إلى تفاقم اتجاه السوق نحو استقطاب الوظائف والأجور من خلال التخفيضات الضريبية التنازلية.

## تحويل المنظور

يتضح من الإحصاءات الرسمية أن حوالي ٨٠٪ من تجارة العالم تتألف من سلع مصنعة ومنتجات أولية، مثل

عميق. وبعد إصلاحاتها الموجهة نحو السوق وبدء الانفتاح أمام التجارة العالمية في أواخر ثمانينات القرن الماضي، جذبت فييت نام استثمارات كبرى لشركات أجنبية، مثل شركة سامسونغ الكورية، والتي تبحث عن موقع منخفض التكلفة لعمليات تجميع كثيفة الاستخدام للعمالة. ويساور صناعات السياسات في فييت نام قلق من المكوث في مستوى التجميع المنخفض، لكن يتضح من تحليل سلسلة الإنتاج أن هناك روابط استرجاعية ممتدة، أي أن هناك كثيرا من الشركات التي تبيع للمصدرين لكنها لا تصدر هي ذاتها. وفي ٢٠١٢، كان هناك حوالي خمسة ملايين عامل فييت نامي يعملون في شركات تصنيع بغرض التصدير، أما عدد العاملين في شركات تبيع منتجاتها للمصدرين فكان أعلى بكثير حيث بلغ سبعة ملايين عامل. ولهذه الروابط انعكاسات مهمة على السياسات. وبرغم أن الاقتصادات النامية لا تزال تضع حواجز أعلى أمام الواردات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فهي تقر بأن المصدرين لديها في حاجة إلى الحصول على أفضل المدخلات المستوردة إذا رغبوا في دخول مضمار المنافسة العالمية. ويعتمد كثير من الاقتصادات إلى حل هذه المشكلة عن طريق إنشاء مناطق اقتصادية متخصصة يحصل المصدرون فيها على القطع المستوردة بدون رسوم جمركية. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك مدينة شينزين الصينية. ومع هذا، فمن الأفضل تحرير الاقتصاد كله حتى يتمكن المصدرون غير المباشرين ومنتجو السلع التي تُباع في السوق المحلية من الحصول كذلك على أفضل المدخلات.

## تأثير الاقتصادات المتقدمة

يعود نمو سلاسل القيمة العالمية كذلك بالنفع على الاقتصادات المتقدمة، التي تركز في الغالب على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مثل التكنولوجيا المتقدمة، والخدمات المالية، ومكونات الصناعة التحويلية المتطورة، والتسويق والخدمات. ومع هذا، هناك فائزون وخاسرون. فالدراسات توصلت إلى أن الولايات المتحدة فقدت الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة في مجال الصناعة التحويلية بسبب التجارة مع الصين والاقتصادات التي تساهم في سلاسل القيمة الخاصة بها، بينما توافرت لديها وظائف تتطلب مهارات عالية في مجال الصناعة التحويلية والخدمات، فظل مجموع الوظائف دون تغيير يذكر. وارتفعت رواتب العمالة الأمريكية الحاصلة على تعليم جامعي، بينما تراجع أجور العاملين ذوي المستويات التعليمية دون الجامعية.

ولم يقتصر هذا التأثير على الولايات المتحدة. ففي الفترة بين ١٩٩٥ و٢٠١٥، عندما كانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بصدد الانفتاح أمام توسع التجارة وسلاسل القيمة، توافر في الاقتصادات المتقدمة عدد أكبر الوظائف التي تتطلب مهارات عالية ومهارات منخفضة، وعدد أقل من الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة. ولم يكن ذلك كله نتيجة للتجارة، إذ يؤكد كثير

الإنتاج يمنح فرصا جديدة للاندماج بين الاقتصادات الغنية والفقيرة، مع احتمالات تحقق منافع لكل مجموعة منهما — ولكن إلى جانب العمل في الداخل. وقد تحدثت عن بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة المندمجة بعمق، ولكن هناك أجزاء كبيرة من العالم النامي متروكة وراء الركب. فالعولمة كالقطار السريع، ويتعين أن يكون لديك رصيف لكي يتوقف القطار عندك. وبناء الرصيف يقتضي توفير كل العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الأسواق: سيادة القانون والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. فالاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة التي حققت نجاحا وإن كان محدودا نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر بصورة مدهشة.

وتواجه البلدان الغنية تحديا مماثلا: التكامل والابتكار يحفزان التغيير في الوظائف والأجور، مما يخلق فائزين وخاسرين. ومن الأمور المغربية استخدام الحماية في محاولة لإبطاء وتيرة هذه التغييرات أو عكس مسارها. ولكن العزلة الكاملة تجعلك منقطعاً تماماً عن الاقتصاد العالمي الديناميكي، والحماية الجزئية تعود بالمنفعة على بعض الشركات على حساب شركات أخرى، بينما هي أيضا تضر بالمستهلكين. ومع تعقد سلاسل القيمة الحديثة، لا يمكن ضبط السياسة التجارية بدقة لمساعدة منطقة جغرافية معينة أو مجموعة محددة من العاملين. وسيكون من الأفضل التركيز على تسهيل التكيف مع تطور الإنتاج والوظائف بصورة طبيعية.

والأمر في حالة البلدان الغنية والفقيرة سواء، فالتجارة الحرة هي السياسة الأفضل. لقد وصل العالم إلى مستوى معقول من التجارة الحرة في الصناعات التحويلية، على الأقل حتى ظهور موجة الحمائية مؤخرا، ولكن هناك قيودا أكبر على التجارة والاستثمار في الخدمات، خاصة في العالم النامي. ونظرا لتزايد دور الخدمات في الإنتاج وسلاسل القيمة، فمن المنطقي أن تكون هي محور التركيز التالي لعملية التحرير. <sup>FD</sup>

**ديفيد دولار** زميل أقدم في مركز جون ثورنتون الصين التابع لمعهد برووكينغز.

الأغذية والزيوت والمعادن، والنسبة المتبقية ٢٠٪ تتألف من خدمات، مثل السياحة، والتعليم الجامعي في الخارج، والتمويل الدولي. ولم تتغير هذه النسبة إلا بصورة طفيفة على مدى ٤٠ عاما. ويبدو المشهد مختلفا تماما عندما يتحول التحليل إلى القيمة المضافة في التجارة. وارتفعت نسبة الخدمات في التجارة، عند قياسها على أساس القيمة المضافة، بما يزيد على الثلث في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٩ — من ٣١٪ إلى ٤٣٪. ويعني ذلك أن عنصر الخدمات في التجارة كان أخذا في التزايد. ويعكس جزء من هذا الارتفاع تزايد استخدام البرمجيات. علاوة على ذلك، تنطوي إدارة سلاسل العرض العالمية على الاعتماد بدرجة أكبر على خدمات مثل النقل والتمويل والتأمين. وهناك عامل أخير يشير إلى ارتفاع أسعار الخدمات، بينما تراجع أسعار الصناعات التحويلية بسبب نمو إنتاجية القطاع بوتيرة أسرع.

وتزداد نسبة الخدمات في التجارة في كل الاقتصادات الكبرى عند قياسها على أساس القيمة المضافة مقارنة بإجمالي القيمة. وعلى مستوى ٣٤ اقتصادا من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تسهم الخدمات بنحو نصف القيمة المضافة في الصادرات. وتصل النسبة إلى نحو ٤٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة المندمجة بصورة جيدة في سلاسل القيمة العالمية، مثل المكسيك والصين وفيت نام وتايلند. وإضافة إلى ذلك، تستخدم الاقتصادات المتقدمة الكثير من الخدمات المستوردة في سلاسل إنتاجها. وينطبق ذلك بدرجة أقل على اقتصادات البلدان النامية والاقتصادات الصاعدة لأنها غالبا ما تفرض قيودا أكبر على وارداتها من الخدمات وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الخدمات. وتبين من بحوث أجريت مؤخرا أن الاستفادة من الخدمات المستوردة تعزز صادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة من السلع المصنعة، لأن الحصول على أفضل المدخلات في العالم يحسن الإنتاجية.

## دروس الاقتصادات النامية

إن ظهور سلاسل القيمة العالمية لا يغير نظرية التجارة من أساسها، لكنه يعكس صورة أعقد. وتفكيك عملية

التعليم الصحة البنية التحتية سيادة القانون

المسار السريع

## ما هي ضريبة الكربون؟

لضرائب الكربون دور رئيسي في الحد من غازات الدفيئة  
إيان باري

والتحول إلى أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني الأقل أو مصادر الطاقة المتجددة من خلال الاستثمار أو السلوك. وبينما تتم مواجهة تغير المناخ عن طريق الحد من غازات الدفيئة، يمكن لضرائب الكربون أيضا تحقيق منافع بيئية وصحية أكثر إلحاحا، خاصة عن طريق تقليل الوفيات من جراء تلوث الهواء محليا. ويمكن لضرائب الكربون أيضا تحقيق إيرادات كبيرة للحكومات، وهي الإيرادات التي يمكن أن تستخدمها في التصدي للأضرار الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات استخدام إيرادات ضريبة الكربون في تخفيف عبء الضرائب على العاملين من خلال تخفيض ضريبة الدخل الشخصي وضريبة المرتبات. ويمكن لإيرادات ضريبة الكربون أيضا تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الحد من الجوع والفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة. وتعد السياسات الأخرى أقل فعالية من ضرائب الكربون. فعلى سبيل المثال، لا تشجع حوافز توليد الطاقة المتجددة على التحول من الفحم إلى الغاز أو من أنواع الوقود هذه إلى الوقود النووي، كما لا تحد من الطلب على الكهرباء، ولا تشجع، تحديدا، على تخفيض الانبعاثات خارج قطاع توليد الطاقة.

### اهتمام دولي

من السهل إدارة ضرائب الكربون بشكل عام حيث يمكن تحميلها على ضرائب الوقود القائمة، والتي يسهل تحصيلها بالفعل في معظم البلدان. ويمكن أيضا دمج ضرائب الكربون في الإتاوات التي تدفعها قطاعات استخراج الفحم والتقيب عن النفط والغاز. وفي الواقع، قد تكون المبررات المالية والإدارية لفرض ضرائب الكربون جذابة بشكل خاص في الاقتصادات النامية، حيث تحد القطاعات غير الرسمية الكبيرة في الاقتصاد من حجم الإيرادات التي يمكن تحصيلها نتيجة توسيع نطاق الضرائب على الدخل والأرباح. ومع بناء القدرة على مراقبة الانبعاثات، يمكن تطبيق أشكال مختلفة من ضرائب الكربون على المصادر الأخرى لغازات الدفيئة، مثل الانبعاثات الناتجة عن الحراثة، والنقل الدولي، وتصنيع الإسمنت، وأنشطة التعدين والتقيب.

ويمكن أن تسهم ضرائب الكربون بدور رئيسي في تحقيق تعهدات البلدان بموجب اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، والذي يضع أساس العمل الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري. ويجب تحديث هذه التعهدات كل خمس سنوات. ويعكس الرسم البياني فكرة عامة عن مدى فعالية مستويات مختلفة من ضرائب الكربون. فالتخفيضات في



يعد **وقف حرق** الوقود الأحفوري أمرا بالغ الأهمية للحد من تراكم غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي للأرض. وقد تؤدي ضريبة الكربون إلى العزوف عن استخدام الوقود الأحفوري وتشجيع التحول إلى أنواع وقود أقل تلويثا؛ مما يحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تعتبر إلى حد بعيد أكثر غازات الدفيئة انتشارا.

وذكرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنه ما لم تُتخذ إجراءات للحد من غازات الدفيئة، فمن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة العالمية لتتجاوز مستويات ما قبل الثورة الصناعية بحوالي ٤ درجات مئوية مع نهاية القرن (ارتفعت درجات الحرارة بالفعل بمقدار درجة مئوية واحدة). مع ما يستتبع ذلك من مخاطر متزايدة تتعذر معالجتها وتهدد بانهييار طبقات الجليد، وتعطل نظم دورة المحيطات، وإغراق الدول الجزرية المنخفضة، ووقوع تقلبات جوية حادة.

### دواعي فرض ضرائب الكربون

يمكن تحصيل ضرائب الكربون، التي تفرض على الفحم ومنتجات النفط والغاز الطبيعي بما يتناسب مع محتواها الكربوني، من موردي الوقود. وسيقوم هؤلاء الموردون بدورهم بنقل عبء الضريبة في شكل رفع لأسعار الكهرباء والبنزين وزيوت التدفئة وغيرها، وكذلك للمنتجات والخدمات التي تعتمد عليها. ويشكل ذلك حوافز للمنتجين والمستهلكين على السواء لتخفيض استهلاك الطاقة



الانبعاثات الناتجة عن فرض ضريبة على الكربون بسعر ٣٥ دولارا للطن (الأعمدة الخضراء) ستتجاوز المستوى الكافي لتحقيق إجمالي التزامات بلدان مجموعة العشرين. وتمثل تلك الالتزامات، الموضحة بالمربعات السوداء في الرسم البياني، النسبة المئوية لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة من الوقود الأحفوري في عام ٢٠٣٠ عن مستويات السيناريو الأساسي (أي المستويات في حالة عدم اتخاذ إجراءات تخفيف جديدة) التي تنطوي عليها تعهدات اتفاق باريس.

وسيكون فرض ضريبة على الكربون بسعر ٣٥ دولارا للطن بالغ الفعالية في تخفيض الانبعاثات لدى البلدان كثيفة الاستخدام للفحم، كالصين والهند وجنوب إفريقيا. وبالرغم من أن الضريبة من شأنها مضاعفة أسعار الفحم تقريبا، فإنها لن تؤدي إلى زيادة أسعار تجزئة وقود السيارات إلا بدرجة معتدلة. وفي المقابل فإنه حتى الضريبة على الكربون بسعر ٧٠ دولارا للطن لن تكون كافية لتحقيق المستوى المطلوب في حالات أخرى، مثل كندا وبعض البلدان الأوروبية. ويعكس هذا جزئيا التعهدات الأكثر صرامة التي قطعتها هذه البلدان.

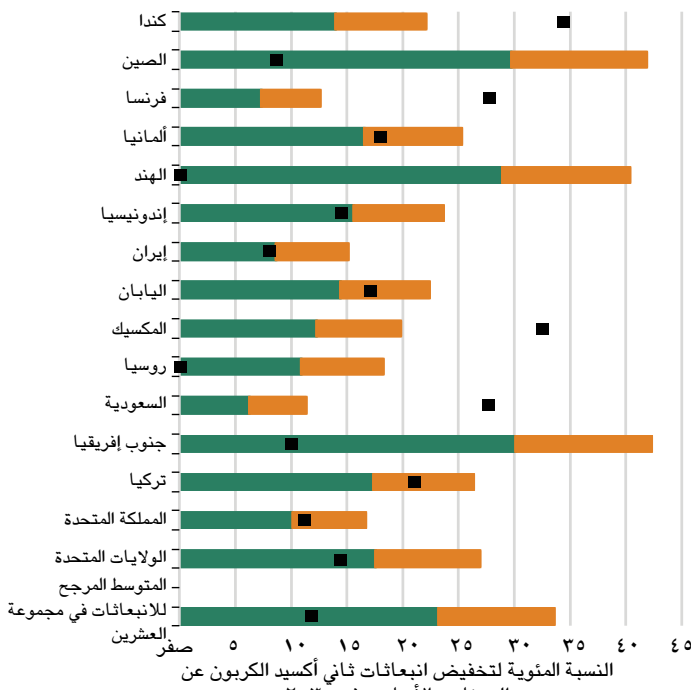
وقد تبرر هذه النتائج ضرورة وجود درجة من التنسيق الدولي للأسعار. ويمكن لمجموعة من البلدان التي تصدر عنها انبعاثات كبيرة أن توافق على فرض حد أدنى لسعر الكربون. ومن شأن هذه الحدود الدنيا لسعر الكربون أن تضمن مستوى معيناً من جهود تخفيف الأثر بين الأطراف المشاركة مع تقديم بعض التلميحات لعدم حدوث خسائر في التنافسية. وتعد كندا مثالا نموذجيا على هذا النوع من النهج، حيث يجب على المقاطعات والأقاليم أن تبدأ تدريجيا في وضع حد أدنى لسعر الكربون، بحيث يصل إلى ٥٠ دولارا كنديا (٣٨ دولارا أمريكيا) للطن المترى بحلول عام ٢٠٢٢. ويمكن للاقتصادات المتقدمة أن تقبل تحمل مسؤولية أكبر بشأن تخفيف الأثر عن طريق اشتراط زيادة الحد الأدنى لسعر الكربون. ويمكن تصميم النظام بصورة مرنة لاستيعاب ضرائب الكربون، أو نظم تداول الانبعاثات، أو غيرها من النهج.

### دفعه محلية

غير أن التحدي الأكثر إلحاحا يتمثل في دفع سياسة تخفيف الأثر إلى الأمام على المستوى الوطني؛ إذ إن فرض ضريبة على الكربون يمكن أن يكون غاية في الصعوبة من الناحية السياسية. وينبغي تطبيق ضرائب الكربون تدريجيا، مع مساعدة موجهة للأسر ذات الدخل المنخفض، والصناعات المعتمدة على التجارة، والعمال الضعفاء. ويجب الإفصاح للجمهور بوضوح عن الأساس المنطقي للإصلاح وكيفية استخدام الإيرادات. وقد نحتاج إلى أدوات أخرى لتدعيم تسعير الكربون، أو إيجاد بديل له. وأحد النهج التي قد تكون واعدة في هذا الخصوص هو تجنب تطبيق زيادة تتسم بالصعوبة من الناحية السياسية في أسعار الوقود عن

### متابعة التخفيضات

قدمت بلدان مثل كندا وفرنسا والمكسيك والسعودية تعهدات طموحة بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إطار اتفاق باريس. ولكن حتى الضريبة على الكربون بسعر ٧٠ دولارا للطن لن تكون كافية لتحقيق تعهدات هذه البلدان بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة للبلدان كثيفة الاستخدام للفحم، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا، حتى الضريبة على الكربون بسعر ٣٥ دولارا للطن ستكون بالغة الفعالية في تخفيض الانبعاثات الكلية.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة للبلدان كثيفة الاستخدام للفحم، مثل الصين والهند وجنوب إفريقيا، حتى الضريبة على الكربون بسعر ٣٥ دولارا للطن ستكون بالغة الفعالية في تخفيض الانبعاثات الكلية.

طريق الأخذ بنظم الدعم الضريبي ذات الأثر المحايد على الإيرادات من أجل زيادة حوافز توليد أنواع طاقة أنظف، والتحول إلى استخدام مركبات أنظف، وإدخال تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة.

وقد اتُخذت بالفعل خطوة أولى جيدة في هذا الصدد. فهناك أكثر من خمسين نظاما لضرائب الكربون وتداول الانبعاثات تعمل الآن على كل من المستوى الإقليمي والوطني ودون الوطني. ولكن متوسط سعر الكربون العالمي لا يتجاوز دولارين للطن، وهو أقل بكثير من المطلوب. وستحتاج وزارات المالية إلى حزم من السياسات المصممة بعناية لتوفير حوافز تخفيف أقوى وأوسع نطاقا. مع مراعاة اعتبارات الكفاءة والتوزيع والاقتصاد السياسي على المستوى الوطني. **FD**

**إيان باري** هو الخبير الرئيسي في سياسة المالية العامة البيئية، إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

## نظام عالمي جديد

**هذه المجموعة المفيدة** من الوثائق والمقالات الأساسية تذكرنا بمرور ٧٥ عاما على عقد اتفاقية بريتون وودز في ٢٠ يوليو ١٩٤٤. والاتفاقية الرئيسية المميزة لنظام بريتون وودز هي اتفاقية النظام النقدي التي أنشأت صندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان في الحفاظ على أسعار صرف ثابتة. وبالفعل، كان صندوق النقد الدولي واحدا من مجموعة من المؤسسات المترابطة، منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو الآن البنك الدولي، ثم — بعد مضي ثلاث سنوات — الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة سابقا، والتي انتهت بعد ذلك بفترة طويلة إلى «منظمة التجارة العالمية». من الناحية الفنية، كانت هذه المؤسسات تابعة للأمم المتحدة. وكان يمكن أن تتخيلها معا كحكومة عالمية لم تبلغ مرحلة النضج بعد، انعكاسا للنفور من الرأسمالية

السبب في نجاح هذا المعيار يكمن في إدارة بريطانيا له. واستطاع باري آيكنغرين أن ينجز مساهمته كما يُتوقع منه — ولكن هل كان نظام ربط سعر الصرف الثابت، ولكن القابل للتعديل، الذي تأسس في ١٩٤٤ قد سقط بسبب ربط الدولار الأمريكي بالذهب في ١٩٧١؟ إن أي عملة احتياطي عليها أن تحافظ على ثقة حائزيها؛ فأهداف التضخم الحديثة هي التزام بضمان قوة العملة بنفس قدر إمكانية تحويل الذهب. إنما «الخطيئة الأصلية» هي طبيعة بشرية، ترغب في التعجيل بالغد، ومن المؤكد أن مايكل بوردو كان محقا حين قال إن المسألة لم تكن متعلقة بالربط بالذهب، وإنما التضخم في الولايات المتحدة منذ أواخر الستينات كان بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير.

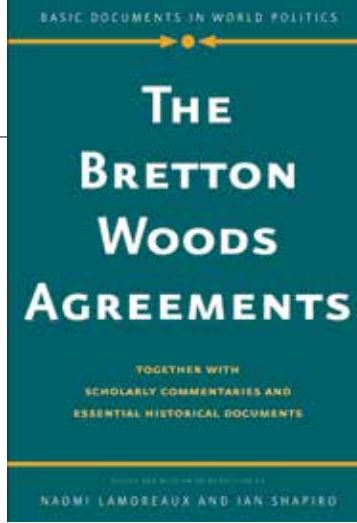
وكتب هارولد جيمز مقالا رائعا هو من أكثر الأعمال إثارة للفكرة في هذا الكتاب. وكتب يقول إن عقد اتفاقية بريتون وودز كان ممكنا لأنها عزلت التسوية النقدية عن النزاعات التجارية التي لا تنتهي، مما أوقف الحروب التجارية على مدى سبعين عاما.

ومن مواطن القوة بصفة خاصة في الكتاب المساحة التي يمنحها لفكرة «الجنوب العالمي». ويوضح كل من سلويان كورنيس وكورت تشولر أن أستراليا حاولت لكنها أخفقت في أن تجعل التوظيف الكامل للعمالة في صلب اهتمامات صندوق النقد الدولي، لكن إريك هيلينر يوثق كيف أن الضغوط من بلدان مثل الصين، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والهند — بدءا بدراسة Sun Yat-sen عام ١٩٢٠ التي اقترحت إنشاء «منظمة التنمية الدولية» — أدت إلى إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير باعتباره «نوعا جديدا من أطر التنمية متعددة الأطراف».

ويتضمن القسم بعنوان «مسارات مطروقة وغير مطروقة» خطة كينز بشأن «اتحاد المقاصة الدولي» (التي قلما يتناولها النقاش) واقترحات مختلفة بشأن مرونة أسعار الصرف (دوغلاس إيروين). وكان يجدر الإشارة إلى أن المعارضين لمرونة أسعار الصرف، ومنهم كينز، كانوا يرون أن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يبتعد بميزان المدفوعات عن مستوى التوازن، حسب مرونة الصادرات والواردات للأسعار.

ولكن الأمر المخيب للأمال هو عدم التفكير بقدر كاف في طريقة تمكن العالم من الهروب من المواجهة التي تلوح في الأفق بين العولمة بقيادة السوق والقومية الاقتصادية والسياسية. **FD**

**اللورد سيكيديلسكي**، مؤرخ اقتصادي بريطاني، وأستاذ الاقتصاد السياسي المتفرغ بجامعة ووريك، ومؤلف السيرة الذاتية لجون مينارد كينز في ثلاثة كتب.



ناومي لامور، وإيان شابيرو، محرران  
اتفاقات بريتون وودز

Naomi Lamoreaux and  
Ian Shapiro, eds.  
**The Bretton Woods  
Agreements**  
Yale University Press,  
New Haven and London, 2019,  
504 pp., \$29.50

القائمة على مبدأ «دعه يعمل» والاتجاهات السياسية الخارجة عن نطاق السيطرة، والتي يبدو أنها أدت إلى «الكساد الكبير» في الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢، وحروب العملة والتجارة في ثلاثينات القرن العشرين ثم أفضت في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعلى الجانب النقدي، يقول المحررون، ناومي لامور، وإيان شابيرو، وجيفري فريدين إن نجاح معيار الذهب قبل عام ١٩١٤ كان يرجع إلى مرونة الأجور والأسعار. ويغفل هذا الرأي أطروحة تشارلز كيندلبرغر الشهيرة التي تقول إن

## في طور التحول

**من خلال كتاباته السابقة**، كان ريتشارد بومفريه قد رسخ مكانته بالفعل كأحد كبار العلماء في اقتصادات آسيا الوسطى الخمسة: كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وجاء كتابه الجديد بعنوان «اقتصادات آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين: تمهيد طريق الحرير الجديد» (*Central Asian Economies in the Twenty-First Century: Paving a New Silk Road*) في الوقت المناسب تماما بالنظر إلى تزايد اهتمام صناع السياسات والمستثمرين والعلماء بالمنطقة منذ انتقال السلطة في أوزبكستان عام ٢٠١٦ على أثر وفاة الرئيس الذي حكم البلاد ردحا من الزمن. وكان لحجم أوزبكستان وموقعها وما شهدته مؤخرا من إصلاحات سياسية واقتصادية أثر على بقية بلدان آسيا الوسطى، من دفع التعاون الإقليمي، وتشجيع التجارة عبر الحدود، وزيادة الترابط. وكان للديناميكية السياسية العالمية والتأثير الاقتصادي المتزايد من الصين في هذا الجزء من العالم دور في إثارة الاهتمام بكتاب بومفريه.

ويصحب بومفريه القارئ في جولة عبر مراحل التحول الاقتصادي في هذه الجمهوريات الخمس التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي— من اقتصادات تقوم على التخطيط المركزي إلى دول مستقلة—بدرجات مختلفة من نظم السوق والانفتاح أمام التجارة والاستثمار. ويحدد الكاتب ثلاث صدمات اقتصادية رئيسية واجهت كل بلدان آسيا الوسطى بدءا من عام ١٩٩١: تفكك الاتحاد السوفيتي، والتحول من نظام التخطيط المركزي، والتضخم المفرط. ويصف الكتاب الاستراتيجيات المتنوعة التي استخدمتها هذه البلدان في التعامل مع تلك الصدمات، من نهج السوق المفتوحة في جمهورية قيرغيزستان إلى سياسات الإصلاح البطيء في أوزبكستان (حتى ٢٠١٧) والاقتصاد المغلق في تركمانستان. ويحلل بومفريه كذلك دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية لآسيا الوسطى، حيث كانت كازاخستان المستفيد الرئيسي من تطوير النفط على مدى العقدين الماضيين.

ويقدم الكتاب وصفا تفصيليا لتطور الاقتصاد السياسي في هذه البلدان الخمسة. ويؤدي بومفريه معرفة عميقة بالنماذج الاقتصادية والسياسات الحكومية في كل بلد منها منذ استقلاله. ويحلل الكتاب كذلك تأثير القوى الخارجية المختلفة على بلدان آسيا الوسطى، مع التركيز بصفة خاصة على الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا وتأثير الروابط التجارية والاستثمارية مع الصين.

ريتشارد بومفريه  
اقتصادات آسيا الوسطى  
في القرن الحادي  
والعشرين

Richard Pomfret

**The Central Asian  
Economies in the  
Twenty-First Century:  
Paving a New Silk Road**

Princeton University Press,  
Princeton, NJ, 2019, 328 pp., \$45.00



ويركز الكتاب بصفة خاصة على التحديات والفرص أمام التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى. فقد أدت العلاقات غير الطيبة والمتوترة أحيانا بين بعض البلدان إلى تقييد الفرص أمام تنمية التجارة والبنية التحتية بين بلدان المنطقة. وفي ظل الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية التي تنفذها حكومات هذه البلدان ومؤسسات مالية دولية وكذلك مستثمرون أجانب، تتوافر أوضاع مواتية لزيادة التكامل الإقليمي، وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات النقل والعبور في المنطقة، واستعادة الدور التاريخي لآسيا الوسطى في ملتقى طرق الحرير التي تربط آسيا وأوروبا. ويتوسع بومفريه في الحديث عن هذه الإمكانيات في الفصل الأخير من هذا الكتاب، معبرا عن تفاؤل يشوبه حذر حيال قدرة آسيا الوسطى على استعادة تأثيرها التاريخي.

وكان كتاب بومفريه ليصبح أقوى لو أنه ركز بقدر أكبر على نظرة القطاع الخاص تجاه نماذج التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية، وعلى الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيف العمالة وتنمية البنية التحتية المادية والمؤسسية من أجل تحسين الترابط والتجارة.

وبوجه عام، يمثل الكتاب مساهمة هائلة في دراسة تطور اقتصادات آسيا الوسطى وفي تقييم الإمكانيات التي تتمتع بها هذه البلدان لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في القرن الحادي والعشرين. **FD**

**ماموكا سيراتيلي**، زميل أقدم في المركز المشترك بين معهد آسيا الوسطى والقوقاز بالمجلس الأمريكي للسياسة الخارجية

## عودة إلى المستقبل

**الإقراض بين النظراء،** وشبكات المعلومات، والقروض المضمونة، وصيرفة الظل، تبدو جميعاً كأنها ابتكارات مالية لم تزدهر إلا في أعقاب الثورة الرقمية. لكن فيليب هوفمان، وجيل بوستيل-فينائي، وجون-لورون روزنتال يقولون إن الإقراض بين النظراء (أو أعمال الصيرفة بلا مصارف)، على عكس الفكر الاقتصادي التقليدي، كان مهيمناً على أسواق الائتمان في فرنسا أثناء القرن السابع عشر. ففي عام ١٧٤٠، كان ثلث الأسر الفرنسية يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان. وبحلول ١٨٤٠، تمخض إقراض النظراء عن الائتمان العقاري في فرنسا وكان حجمه يضاهي حجم الائتمان العقاري في أمريكا في عام ١٩٥٠ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

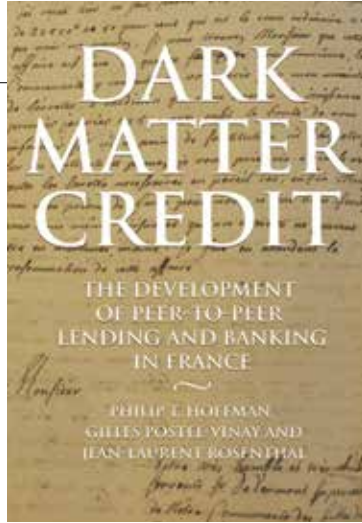
الإقراض بين النظراء، وبفضل القواعد التنظيمية التي تعود إلى العصور الوسطى ونتيجة تدني مستوى معرفة السكان بالقراءة والكتابة، كان كتاب العدل العامون في فرنسا هم الذين يصوغون معظم عقود الزواج، ومبيعات الأراضي الموثقة، ويقدمون خدمات كوكلاء ماليين في مجموعة من المعاملات الخاصة المتنوعة. وكان في استطاعة كتاب العدل جمع كميات وفيرة من المعلومات عن ثروات عملائهم. وهذه الرؤية المتعمقة لصحة الأوضاع المالية للمقترضين والمقرضين المحتملين كانت تدعم قدرتهم على القيام بدور نشط كسماسرة قروض بين الأفراد فهمنوا على الائتمان في سوق القروض العقارية. ولم يبدأ دور الإقراض العقاري بين النظراء ينحسر كنسبة من مجموع القروض إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما قررت الحكومة الفرنسية أن تعطي دفعة للإقراض العقاري بمنح ضمانات من الدولة لمؤسسة تعمل على مستوى البلاد (اسمها Cr dit Foncier).

ويتساءل هذا الكتاب الثري الذي يكشف لنا عن أمور كانت غائبة عنا حول الرابط بين الشبكات المصرفية والنمو الاقتصادي. فبينما للبنوك دور متميز في تجميع المخاطر وإدارتها، فبإمكانها تسعير القروض وتقديمها كما ينبغي إذا أتاحت لها معلومات كافية عن الجدارة الائتمانية للمقترضين. وتشكل ندرة المعلومات العامة عن الجدارة الائتمانية أحد الأسباب وراء إخفاقات البنوك المتكررة على امتداد القرن التاسع عشر، ووراء تميز كتاب العدل في التوفيق بين المقرضين والمقترضين رداً من الزمن وحتى فترة لا بأس بها من القرن العشرين في فرنسا.

ويقدم هذا الكتاب نتائج يستخلصها حول السياسات مثيرة لاهتمام المراقبين المعاصرين للأسواق المالية. ويبين لنا التاريخ أن وجود نظام بيئي ائتماني متنوع هو إحدى السبل لضمان صلابة الائتمان في مواجهة الصدمات الكبيرة. ويوضح الكتاب بصفة خاصة أن عدم اليقين والتضخم المفرط اللذين تسببا في إفلاس معظم الوسطاء الماليين في السنوات الأولى من الثورة الفرنسية كانا يتراجعان إلى حد ما بفضل وجود «نظام صيرفة الظل القديم» ويشرح أسباب استئناف الإقراض بسرعة في السنة الأولى من نظام نابليون.

ولدى المؤلفين كذلك رسالة مهمة لكل المهتمين بالتنمية المالية أو أي موضوعات أخرى مشابهة: التركيز على مصادر البيانات الجديدة البديلة ربما استشف رؤى مستقبلية للتمويل من أحداث الماضي. **FD**

**ألكسندر شايبيو**، مساعد مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي



فيليب هوفمان، وجيل بوستيل-فينائي، وجون-لورون روزنتال  
**فجر الائتمان: تطور الإقراض بين النظراء والصيرفة في فرنسا**

Philip T. Hoffman, Gilles Postel-Vinay and Jean-Laurent Rosenthal  
**Dark Matter Credit: The Development of Peer-to-Peer Lending and Banking in France**

Princeton University Press,  
Princeton, NJ, 2019, 320 pp., \$39.95

وهذا الكتاب، الذي يستند إلى مجموعة بيانات جديدة من محفوظات كتاب العدل في الأقاليم الفرنسية والتي تغطي قروناً، يبين كيف نشأ الائتمان قبل ظهور الشبكات المصرفية بوقت طويل وكان له حضور واضح خارج باريس والمدن الكبرى الأخرى. وبينما ركزت البنوك على تمويل الأفراد الأثرياء وأنشطة التجار في المدن، كانت مكاتب الكاتب العدل العامة في فرنسا هي عماد تطوير

## دليل تشغيلي لخبراء الاقتصاد

### Macroeconomics for Professionals

A Guide for Analysts and Those Who Need to Understand Them



LESLIE LIPSCHITZ  
AND SUSAN SCHADLER

ليزلي ليبشيتز وسوزان شادلر  
الاقتصاد الكلي للمتخصصين:  
مرشد للمحللين ومن يحتاج  
إلى فهمهم

Leslie Lipschitz and Susan Schadler  
**Macroeconomics for Professionals: A Guide for Analysts and Those Who Need to Understand Them**  
Cambridge University Press,  
Cambridge, UK, 2019, 308 pp., \$39.99

**مثلاً** يجب على طلاب **الطب** المتدربين أن يصبحوا محنكين، فإن صندوق النقد الدولي يعلم الاقتصاديين الجدد الذين يلتحقون بالعمل فيه كيف يتحولون من الرؤية النظرية القائمة على نموذج اتجاه الاقتصاد إلى فهم الطريقة الفعلية لسلوك اقتصاد أحد البلدان على أرض الواقع. فالاقتصاد أحد البلدان، مثله مثل جسم الإنسان، يعكس التشغيل المركب لكثير من الأعضاء «الكلية» المتخصصة—الاقتصاد العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاعين النقدي والمالي—التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع بقية العالم. وفهم التفاصيل العملية لطريقة عمل هذا الأعضاء المختلفة، وما إذا كان أداؤها جيداً، هو علم وفن في آن واحد.

ويعتمد منهج صندوق النقد الدولي في أحد جوانب هذه العملية التعليمية على نموذج التلمذة المهنية، وفي جانب آخر على دورات تدريب قصيرة تقدمها الوحدة التعليمية المعنية بتنمية القدرات. وهذا الكتاب الحصيف بعنوان «الاقتصاد الكلي للمتخصصين» (*Macroeconomics for Professionals*) — هو ثمرة تعاون خبيرتين كانتا فيما مضى تشغلان مناصب عليا في صندوق النقد الدولي— يستخلص جوهر الإطار التحليلي الأساسي الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي في فهم الواقع الاقتصادي لأحد البلدان.

وتقدم كل من ليزلي ليبشيتز وسوزان شادلر خارطة طريق رائعة لتقييم سياسات البلدان، وهي ليست مهمة لخبراء الاقتصاد الجدد في صندوق النقد الدولي وحسب، وإنما هي أيضاً كذلك للمحللين في بنوك الاستثمار، وهيئات التصنيف الائتماني، ووزارات المالية، والبنوك المركزية وكذلك الصحفيين الاقتصاديين الساعين إلى سد الفجوة بين النظرية والواقع في العالم الحقيقي. وبالفعل، هذا الكتاب سيعزز عملية التدريب في مجال علم الاقتصاد الذي يدرّس في كليات السياسة العامة.

ويفرد الكتاب فصولاً تتناول شرح الأطر التحليلية والإحصائية التي تشكل أساس قطاعات الاقتصاد الكلي، ومقاييس البيانات التي تفسر طريقة تشغيلها، ودور المؤشرات التشخيصية المعيارية ذات الصلة بالتقييمات القطاعية. وتلقى المؤلفتان الضوء على التحديات أمام تحديد اتجاه السببية في حركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ويحتوي كل من الكتاب وكراسة التمارين المتاحة من خلال شبكة الإنترنت على دراسات حالة تاريخية

وتمارين تلقي الضوء على أوجه القصور في توجيهات السياسات، مستقاة من الأثر. وبالفعل، يسمح هذا الكتاب للقارئ برؤية التحديات التي تواجه صناعات السياسات عند صنع قرارات حاسمة، باستخدام كل الأدوات والبيانات المتوافرة للمساعدة على تضييق نطاق عدم اليقين الحتمي. وأخيراً، يقدم هذا الكتاب ضمناً المنظور التحذيري اللازم تجاه كبار المسؤولين ومحلي السياسات في الحكومات بأنهم في معظم الحالات «يخوضون الحرب الأخيرة». ونحن الآن نعيش في قرن يجمع بين التغيير التكنولوجي السريع والقوى البيئية (وهي غير مفهومة فهما كاملاً بعد) مما قد ينذر بصدمة نظامية أو قُطرية كبيرة على غير توقع. وهناك حالياً مخاوف من أن الحقائق الاقتصادية لعام ٢٠٥٠، ناهيك عن تلك الخاصة بعام ٢١٠٠، ستكون مختلفة تماماً عن حقائق يومنا هذا. وسوف يواجه صناعات السياسات مصاعب في ابتكار استجابات سريعة—لم تخضع للفحص على الأرجح—للحد من الضرر الاقتصادي والاجتماعي. ولا يسع كتاب من هذا النوع أن يحل بسهولة إطار التنسيق بشأن السياسات الاقتصادية العالمية. ومع هذا، فإن الحاجة إلى صدور استجابات فعالة ومنسقة على مستوى السياسات مهمة وملحة في آن واحد. **FD**

**بيتر هيلير**، أستاذ اقتصاد زائر في كلية ويليام بويليامز تاون، ولاية ماساتشوستس، ونائب مدير إدارة شؤون المالية العامة الأسبق في صندوق النقد الدولي

## رواج «البنجامين»

ما الذي يمنح العملة الورقية الأمريكية من فئة ١٠٠ دولار هذه الشعبية البالغة؟  
ميليندا ويير

شيكاغو، فإن حوالي ٨٠٪ من العملة فئة ١٠٠ دولار— وأكثر من ٦٠٪ من جميع العملات الورقية الأمريكية— موجود في الخارج، مقابل نحو ٣٠٪ في ١٩٨٠. وبالفعل، فإن المواطن الأمريكي العادي لا يمسك في يده بأكثر من ٦٠ دولارا نقدا تقريبا (البنك الاحتياطي الفيدرالي في ولاية أتلانتا ٢٠١٨).

### ملاذات أمنة

يذكر روث جادسون، الخبير الاقتصادي في الاحتياطي الفيدرالي أن عدم الاستقرار الجغرافي—السياسي ربما كان أحد الأسباب وراء طفرة تداول العملة الورقية من فئة ١٠٠ دولار. ويقول جادسون في حديث جرى عام ٢٠١٨ مع مجلة "Econ Focus" الصادرة عن الاحتياطي الفيدرالي في ريتشموند: «ربما كان الدافع وراء الطلب الخارجي على الدولارات الأمريكية هو وضعها كأصول مأمونة». ويضيف «فالطلب على النقدية، خاصة من بلدان أخرى، يتزايد في أوقات الأزمات السياسية والمالية».

ولم يكد العالم يخلو من الأزمات في السنوات الأخيرة. وكان جادسون قد أجرى دراسة عام ٢٠١٧، جاء فيها أن الطلب على الدولار الأمريكي على المستوى الدولي ازداد في تسعينات القرن الماضي وحتى مطلع الألفينات، ثم استقر أو تراجع بعد بدء تداول اليورو في المعاملات النقدية عام ٢٠٠٢. واستمر هذا التراجع في الطلب حتى أواخر ٢٠٠٨، عندما أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجدد الطلب على العملات الورقية الأمريكية.

ومن المستحيل أن تعرف على نحو مؤكد أين توجد الآن هذه العملات الورقية من فئة ١٠٠ دولار. وسواء كان الأمر صراعا أو أزمة لاجئين في الشرق الأوسط أو اضطرابات في فنزويلا، من السهل أن نتخيل أهمية النقدية في المناطق غير المستقرة—وخاصة فئات العملة الكبيرة المستخدمة عالميا. وربما كان عدم الثقة في العملة المحلية هو أيضا أحد العوامل المساهمة.

### اقتصاديات خفية

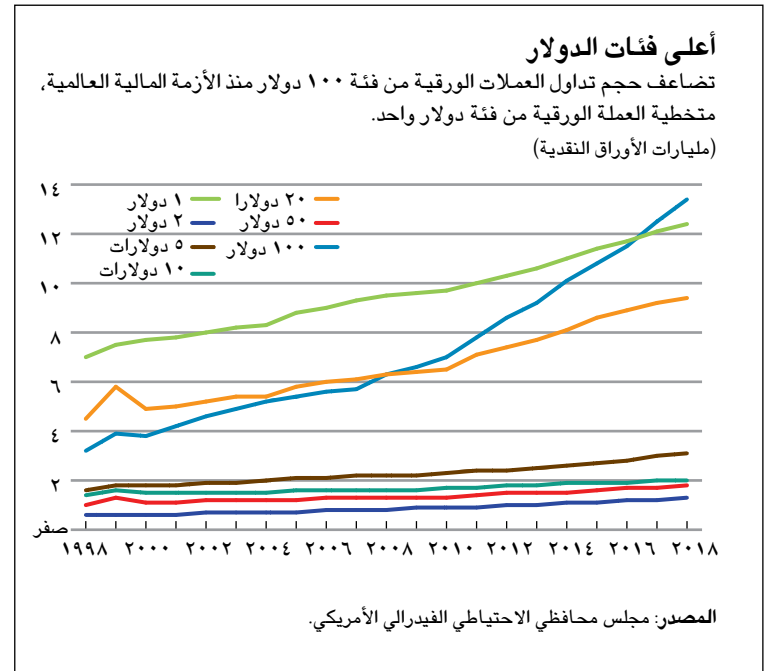
هناك، بطبيعة الحال، تفسيرات معقولة لهذه الظاهرة. يذكر السيد نديم كريكوس سعد، المستشار القانوني العام المساعد في صندوق النقد الدولي، وهو خبير في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال أن «الاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الإجرامي— تنجذب جميعا بالطبع للعملات الورقية من الفئات الكبيرة». ويقول السيد نديم إنه مع تزايد رقمنة نظم المدفوعات في السنوات الأخيرة، ربما كانت المخاوف من إمكانية تتبع المعاملات من العوامل المساهمة في ذلك أيضا. ولكن من الخطأ أن نربط دائما بين النقدية والفساد». ويضيف «هناك دائما رغبة في الحفاظ على الخصوصية، ورغبة في عدم الكشف عن الهوية، ويمكن أن تكون هذه مسألة مشروعة تماما».

من التطورات المثيرة للفضول ما شهدته العملة الأمريكية مؤخرا. ففي عام ٢٠١٧، ولأول مرة في التاريخ، تفوق حجم تداول العملة من فئة ١٠٠ دولار على فئة الدولار الواحد واسعة الانتشار. وبتعبير آخر، فإن أعلى العملات الورقية الأمريكية قيمة أصبحت أوسعها تداولاً وانتشاراً. (تأتي العملة الورقية من فئة ٢٠ دولارا في المرتبة الثالثة).

وطبقا للاحتياطي الفيدرالي، فإن عدد العملات الورقية من فئة ١٠٠ دولار المتداولة حاليا أكبر من أي وقت سبق، إذ يكاد يبلغ ضعف حجمها منذ وقوع الأزمة المالية العالمية (انظر الرسم البياني).

إذن، كيف نفسر رواج العملة الورقية من فئة ١٠٠ دولار، أو «البنجامين» كما يُطلق عليها، خاصة عندما تكون الخيارات غير النقدية تتزايد بصورة مطردة؟ وفي هذا العصر من التحويلات عبر «فينمو» والرقمنة في كل شيء، هل شعر الأمريكيون فجأة بالحنين إلى البنكنوت الأخضر من الفئات الكبيرة؟

ليس تماما. فبينما الطلب الكلي على العملة الأمريكية أخذ في الارتفاع بالفعل، وفئة المائة دولار تتفوق على الفئات الأخرى من حيث الكم ومجموع القيمة المتداولة، نجد أن معظم حائزي العملات الورقية من فئة ١٠٠ دولار مقيمون في الخارج. وطبقا لبنك الاحتياطي الفيدرالي في





كعملة قانونية في ٢٠١٦، مما أسفر عن حدوث بعض الاضطرابات، بينما توقف البنك المركزي الأوروبي عن إصدار العملة الورقية من فئة ٥٠٠ يورو في مطلع ٢٠١٩. ومع هذا، ليس ثمة علامات على أن «البنجامين» على وشك الخروج من المضمار. ومن الأسباب التي تدعو إلى الاحتفاظ بالعملة فئة ١٠٠ دولار تكلفة استبدالها بعدد أكبر من العملات الورقية فئة ٥٠ دولارًا، والتداعيات الاقتصادية المحتملة من هذا الإجراء، والخفض الحتمي لسك العملة — الأرباح التي تحققها الحكومة من إصدار العملة (إصدار عملة ورقية واحدة من فئة ١٠٠ دولار تكلف الحكومة ١٤ سنتًا، فتحقق بالتالي أرباحًا طائلة، ويرى روغوف أن أي خسائر يمكن أن يقابلها انخفاض معدلات التهرب الضريبي والجريمة).

ونتساءل ماذا كان من شأن بنجامين فرانكلين أن يفعل حيال ذلك كله. فالأب المؤسس للولايات المتحدة صاحب النصيحة الشهيرة التي تقول: «السنن الذي تدخره بمثابة سنن تكسبه»، ليس هو صاحب الوجه المرسوم اليوم على أعلى فئات العملة قيمة في بلاده وحسب، بل ربما على أعلى العملات الورقية طلبًا في العالم. وبرغم الخطوات التكنولوجية الهائلة في نظم المدفوعات الرقمية، لا يبدو أن هناك أي علامات على تراجع شعبية هذه الفئة من العملة الورقية. <sup>FD</sup>

**ميليندا ويير** أحد أعضاء فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية

#### المراجع:

Haasi, Thomas, Sam Schulhofer-Wohl, and Anna Paulson. 2018. "Understanding the Demand for Currency at Home and Abroad." *Chicago Fed Letter* 396, Federal Reserve Bank of Chicago, Chicago, IL.

Judson, Ruth. 2017. "The Death of Cash? Not So Fast: Demand for U.S. Currency at Home and Abroad, 1990–2016." Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.

Rogoff, Kenneth. 2016. *The Curse of Cash*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sablík, Tim. 2018. "Is Cash Still King?" *Econ Focus*, Federal Reserve Bank of Richmond, Richmond, VA.

وعدم الكشف عن الهوية هو تحديًا ما يزيد من صعوبة فهم أنماط استخدام النقدية.

وبشير كينيث روغوف، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة هارفارد، وكبير الاقتصاديين الأسبق في صندوق النقد الدولي، إلى وجود ارتباط وثيق بين النشاط غير المشروع والعملات الورقية من الفئات الكبيرة. ويذكر أن «العملات الورقية مرتفعة القيمة تُستخدم في أنحاء العالم بصفة أساسية لتجنب الضرائب والتحايل على النظم، ولأغراض الأنشطة غير المشروعة». ويضيف «تجرى كل يوم معاملات شراء شقق ومنازل في كبرى المدن في مختلف أنحاء العالم وتُسَد قيمتها بنقود محمولة في حقائب، وليس السبب في ذلك هو خوف المشتريين من الإخفاق المصرفي».

ثم يضيف روغوف قائلًا إنه ربما كان هناك عامل آخر يساهم في ذلك: «فالطلب الخفي على العملة الورقية أخذ يرتفع بالتأكيد نظرًا لانخفاض أسعار الفائدة ومعدلات التضخم بصورة غير عادية».

ولكن لماذا الدولار بالذات؟ فهناك بلدان أخرى لديها عملات تُستخدم في الخارج. يرد جادسون قائلًا «نحن نزن أن الدولار ينفرد بالقدر الأكبر من الطلب الخارجي. ولكن العملات الأخرى تُستخدم هي أيضًا خارج بلدانها الأم، ولكن حسب علمنا، يشكل الدولار النسبة الأكبر من العملات الورقية التي يُحتفظ بها خارج بلدانها».

ويذكر روغوف أن السبب الرئيسي ربما كان يكمن في دور الدولار كعملة الاحتياطيات الدولية المهيمنة، فيقول «لقد أصبح الدولار الآن هو العملة العالمية الوحيدة، فقد توقف دور اليورو، ولن يصل اليوان إلى مستوى المنافسة إلا بعد مضي عدة عقود».

#### لا علامة على التراجع

دعا بعض خبراء الاقتصاد البارزين، ومنهم روغوف ولورنس سامرز، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق، إلى إلغاء العملات الورقية ذات الفئات الكبيرة بالتدريج لمنع التهرب الضريبي وأشكال الفساد الأخرى. وقد فعلت الهند ومنطقة اليورو ذلك بالفعل في السنوات الأخيرة: فقد سحب بنك الاحتياطي في الهند العملات الورقية من فئة خمسمائة روبية وألف روبية من التداول وجردتها من صفتها

# مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

اقتصادات العالم بين يديك



• منصة سهلة الاستخدام

• محفوظات ممتدة حتى ١٩٤٥

• الوصول الفوري إلى تحليلات وبحوث صندوق النقد الدولي



صندوق النقد الدولي

eLibrary.imf.org

التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٩



MFIAA2019002

صندوق النقد الدولي